





لير

من تملكه الفقير السيد طاهر ابراهيم  
الحام قنونايا به المد سداب دار الخلافة العظمى  
المستغفر بالله الكرم بجا مع سليمان خان غار  
رفقا ٥٠٠  
١٢٣٦

1236

مكتبة محمد رشيد رشيد  
سيفتاش السعيد  
عبد الرحمن رشيد  
المد سداب  
عولها

|                            |          |
|----------------------------|----------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi |          |
| Kisim                      | H. Hüsnî |
| Yeni                       |          |
| Teknik Kayıt No.           | 1236     |



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي اذن لنا بآداب المناظرة وفتح علينا ابواب الجنبه  
المذاكرة والصلوة والسلام على خير من نطق لاهل الصواب  
واوحي جوامع العلم وفصل الخطاب وعلى اله واصحابه اوليا  
احتبائه واحبا اوليائه **وبعد** فيقول افقر الوري واضعف  
العبيد السيد الكفوي محمد بن الحاج حميد ان العلوم على شعب  
فنونها وتكثر شجونها ارفع المطالب وانفع المار به وعلم  
المناظرة من بينها له شأن في عينها يحتاج اليه في تنقيح العقول  
ويقتصر اليه في توضيح المنقول يتوصل به الى المسالك الواسعة  
ويتوصل به الى مدارك المحصول والتي كنت فيما مضى من الزمان  
الى هذا الاوان مسعورا بتحصيله مفتشاً عن اجماله وتفصيله  
محرراً فيه حواشي ورسائل ومقررات فيه مباحث وسائل  
فتصفحت الكتب المصنفة ونفخت الرسالة المؤلفات سيما  
الرسالة المضدية وشرحها الفائق على الشرح السوابق  
وحاشية المشتملة على جل التحقيقات وكل التصديقات  
المحتوية عن الابحاث والنكات ما فيه شفاء ونجاة عبار  
الى كنوز الحقائق ومدلولاتها تلويحات الى امور الدقائق  
ولعمري اجدى من تفاريق العصا ولها مهامه فسيح جارها

العصا

العباء وقد زفت الاشهاد كالشمس في وسط النهار واستهز  
بها جمع كثير من الازكياء وشغفها احتاجم غصير من الفضلاء  
ومن كل فتح يقصدون اليها ومن كل باب يدخلون عليها  
فلم مكت عليها بالتحقيق وكم فزق لها بالتعليق وكم محرم عليها  
حواشي مدونة وصار فينها مدارا وازمنة وقد كان يحا  
في صدرى ويدور في خلدي ان اكتب عليها حاشية تكشف عنها  
غاشية تحقق المقصود وتدفع المردود ابحاث فيها مع اولى  
الالباب لاطهار الحق والصواب وكم غرمت فانتقض الغرر و  
تقدمت فتأخر الزعم من ايدي الزمان ينزه من الاحيان مكانا  
بذلها في هذا الشأن فطففت افتم مواد الافكار من مشايخ  
الانظار والتقط فرائد الانظار من مطابخ الافكار وبعد الشرح  
فبذل الجهرل وقبل الوصول الى اخر المقصود عوقى ادوار الفلك  
الدوار والجاني الدهر الوان الندار الى فرط الملل وضيق البال  
فكنت انخرج من الدهر عصيصا ولم اكدى احتلس من الزمان  
فرصا وذلك من توارد الاخبار وشوارد الانوار تيفانم المضا  
في الشعائر والاخوان وتلاطم اموج الفتى في البلدان  
من طرف اهل الكفر والصفيان لا سيما ريارها حل الشبا  
نجمي واول ارض من جلد يترابها فطرحت الاوراق في  
روايا الهجرات وشجعت عليها عناكب النيان الى من الله  
تعا علينا اعظم لمتن ونجينا من عواصف الطوفان والحن  
وحى ارضنا من سيف العدوان واخرج عنها اهل الكفر  
والطغيان فقرأ الله عليهم قررا بليغا وخذ لهم الله خذ لانا  
ودمرهم تدميرا فلما فتح الله عينه واشرق قلبه وساغ





التراب وكنت قبلاً أكاد أعتقها الفرات وبشرت  
 بسلامة الاحبة والوطن ثرات الحمد لله الذي اذهب عنا  
 الحزن لشمرت ذليل الحمد للانعام وصرفت كشح العنان و  
 نحو المرام واتى اعوذ بالله من الاعتراض قبل اتقان المعاني  
 والاعراض ومن لطم متكبر اذا عند ومن شتر حاسد  
 اذا حسد واسئله الهداية الى اقوم السبل وهو حبي  
 ونعم الوكيل **قوله** الملائم للسوق ان الضير راجع الى  
 الشرح المذكور قيل فيراد به الشارح على سبيل الاحتكام  
 او يحتمل الاضافة على ان يكون من قبيل اضافة الجزء الى الكل  
 كالم بقرو يجوز ان يكون راجعاً الى الشارح فان قلت لك الحمد  
 قول المصنف لا قول الشارح فكيف يصح الرجوع اليه قلت هذا  
 القول وكذا سائر الاقوال من حيث انه تلفظ به الشارح فهو  
 قول الشارح فيصح الرجوع من هذه الحيثية هذا واما رجوع  
 الضير الى المقصود هنا فليس بسديد فانه يستلزم التفكير  
 اذ لا محالة ان الضمائر الآتية راجعة الى الشارح **قوله**  
 الحمد معنيان وضع المظهر موضع المضمحل بالمرام باحتمال  
 رجوعه الى القول **قوله** مشهور ان اى خاتوا وان لم يكن فاشهر  
 صفة ولعلها كذلك عند المحشى وقت التحشية وان كانا  
 مشهورين صفة ايضاً الآن فان الشبهة كالبداهة تختلف  
 باختلاف الاشياء والازمان فسقط ما قد يقال ان  
 كونها كذلك غير مسلم بل هو تخمين **قوله** احدهما الغوى و  
 الاخر عرقى لبيان اختلافهما جنساً واما ان ايهما عرقى  
 لا يتعلق لبيان انه ههنا غرض من المحشى فسقط ما قد يقال

ايضاً

ايضاً انه من قبيل التورية والافعال اذ لا يفهم منه ان  
 ايهما الغوى وايهما عرقى **قوله** وكل منهما محتمل ههنا باعتبار  
 تحقق القرينة على كل منهما فان مقام الخطبة قرينة على الغوى  
 ومقام اثبات الحمد له تعالى بحيث لا يشذ عنه فرد قرينة  
 على العرقى وامثال هذا كثيرة في كلام الموجهين فلا يرد  
 عليه ما اورده بعض الفضلاء حيث قال والعرقى منقول  
 والمنقول على ما في التلويح ما غلب في غير الموضوع له بحيث  
 يفهم بالقرينة فان وجدت ههنا قرينة فتعين ما يرد  
 عليه القرينة والا فتعين العرقى فلا احتمال ثم المراد ان كل  
 واحد على سبيل البديل محتمل كما هو منطوق العبارة ومدلوله  
 قوله وعلى كلا التقديرين ومقتضى الضرب الآتى فما ذكره بعض  
 الاستاذين مد ظله حيث قال ولا يبعد ان يقال مراد  
 المحشى ان كلا المعنيين مراد معانباء على مذهب من جوز  
 استعمال اللفظ المشترك في جميع معانيه اطلاق واحد محل  
 تأمل **قوله** اما ان يراد المعنى المبني للفاعل فيه مسامحة  
 فان المبني للفاعل والمبني للمفعول صفات للفظ لا للمعنى  
 فالاولى ان يقول اما ان يراد معنى المبني للفاعل والمبني  
 للمفعول او الحاصل بالمصدر ثم لا بد ههنا من بيان هذه  
 المعاني حتى يتضح المراد في هذا المقام فنقول معنى المبني للفاعل  
 المحرر هو الكون حامداً ومعنى المبني للمفعول هو الكون المحمود  
 او الحاصل بالمصدر ان فسر بالهيئة الحاصلة من المصدر  
 كما احتاره اكثر الفضلاء فهو من المبني للفاعل الحامدية و  
 من المبني للمفعول المحمودية فان فسر بالانحراف الحاصلة منه



كما احتاره بعضهم فهو التعظيم الحاصل من الحمد ثم قيل لفظ  
المصدر حقيقة في المعنى المبني للفاعل ومجاز في الأخيرين  
وقيل أنه في الكل حقيقة فعلى الأول يكون قوله ويجوز أن  
يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد بطريق عموم المجاز وعلى الثاني  
يكون بطريق المجاز المستعمل في معنى مجازي شامل بجميع معانيه  
المشتركة لا بطريق عموم المشتركة كما قيل حتى يحتاج إلى البناء  
على مذهب الضعيف في استعمال المشتركة في جميع معانيه  
ويدل على ما قلنا قول المحشي ويجوز أن يراد ما يطلق عليه  
لفظ الحمد ليعم الكل دون أن يقول ويجوز أن يراد الكل ههنا  
احتمال آخر وهو أن يراد المقدرا المشتركة بين المعنيين الأو  
فقط وأما ما قيل أنه مندرج في قوله ويجوز أن يراد  
أه فليس بشئ هو حال عن التحصيل بل ههنا احتمالات أخرى  
أيضا وهو أن يراد القدر المشترك بين الأول والثالث فقط  
والقدر المشترك بين الثاني والثالث فقط إلا أنها لما  
كانت بعيدة عن الاعتبار لم يعتبرها ثم إن قوله ويجوز  
أن يراد أه عطيف على قوله كل منهما محتمل لا على قوله أمّا أن  
يراد كما أفيد يدل عليه عدم اعتباره في المضروب وتعتبر  
الأسلوب أيضا وما ظن أن التغيير لعدم التغاير بينه  
وبين المعاني الأولى ليس بشئ إذ الناس ضروري على أن عدم  
التغاير لا يوجب التغيير بل يقتضيه عدم الاعتبار رؤسا  
**قوله** ليعم الكل أي كل واحد من المعنيين المشهورين با  
قسامها وأصله إشارة إلى قرينة المجاز **قوله** إشارة  
إلى الفرد الكامل مرتبط بالعهد الخارجي وإشارة إلى

توجيه

4 توجيهه حيث لا ذكر للمعهود ههنا بحيث ينساق إليه  
ذهن السامع ولا يشترط كونه مذكورا بالفعل فههنا ينساق  
الذهن إلى الفرد الكامل يقتضيه أن المطلق ينصرف إلى الكل في  
العهد الخارجي إشارة إليه والفرد الكامل للحمد هو حمد الله  
تعالى ذاته كما أشار إليه نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقوله لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وربط  
بكل واحد من الجنس والعهد كما ظن وكذا ربطه بالجنس فقط  
كما توهم وهم ظاهر ثم إن كونه للعهد الخارجي يبين أن يراد  
ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل كما لا يخفى والضرب الآتي  
يقتضي اجتماعهما فالصواب أن لا يضرب هذا في ذلك **قوله**  
يحتمل أن يكون الاحتصاص بالصفة بالموصوف ويحتمل أن يكون  
لاحتصاص المتعلق بالمتعلق فيه أنه لا تقابل بين هذين  
الاحتمالين إذ الثاني أعم من الأول كما لا يخفى ويمكن أن يخص  
بما عدا الأول بحكم أن العامل إذا قبل بالخاص يرد به ما  
عدا الخاص لكنه يأباه ضربه في كل واحد من الاحتمالات  
السابقة فاجتماعه مع احتمال أن يكون الحمد فيه صفة  
له تعالى كما لا يخفى وأما ما قيل أنه لا عموم للثاني فإن المتعلق  
والمتمتع غيران بخلاف الصفة والموصوف ليس بشئ لأن  
كلا المقدمتين منظورتان إليها أما الأول فلا المتعلق و  
المتعلق اعمان من أن يكونا غيران أو لا وأما الثاني فلا  
الصفة التي لا تكون غيرا هي الصفة الذاتية المنحصرة في  
السبعة والثمانية والحمد ليس منها ولا أن تقول أن  
المعتبر ههنا هو العنوان ولا شك أن العنوانين متقا

بلان



فالمعنى انه يحتمل ان يكون الاحتصار من لصفة بالموصوف  
بان يعتبر كون الحمد صفة له تعاويحتمل ان يكون الاحتصار  
المتعلق بالمتعلق بان يعتبر كونه متعلقا به تعاويحتمل ان  
لا يشك ان الاحتمال الاول من هذين الاحتمالين لا يجري  
الا فيما اذا كان الحمد صفة له تعاويحتمل ان كثير من الاحتمالين  
السابقين ليس كذلك فلا يصح الضرب الا في واما ما  
اليه بعض الافاضل من ان يكون الحمد صفة له تعاويح  
فيما اذا كان الحمد العبد باعتبار الخلق فان خالق الا  
فعال هو الله تعاويح كونه تكلفا وتعسفا ليس حاسما  
لمادة الاشتكال فانه لا يتمشى فالمبنى للمفعول الذي هو  
صفة للعبد كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام  
ولا يليق ان يلتفت الى حمير وقات الا وهام **قوله** حاطا  
من ضرب الثلاثة في اثنين اي من ضرب المعنى المبني للفاعل  
والمعنى المبني للمفعول والحاصل بالمصدر في المعنى اللغوي  
والعرفي فالحاصل من هذا الضرب ستة فتضمنها المعنى  
الرابع المشار اليه بقوله ويجوز ان يراد به ولذا قال  
وضرب الثلاثة في سبعة ثانيا واغالم يضرب في الستة  
المذكورة اذ لا تأثير للواحد في الضرب ولم يلحقه في  
الثلاثة المضروبة اولا لما اشترى اليه من ان قوله  
ويجوز ان يراد عطفا على قوله كل منهما محتمل لا على قوله  
اما ان يراد ان الاصل عند الحساب ان يجعل المضروب  
اقل العددين والمضروب فيه اكثرهما فلو قال من  
ضرب الاثنين في الثلاثة كان اوفق واخرى وايضا

لواني

لواني المضروب فيه كالمضروب معرفا باللام كان احسن  
واولى كما لا يخفى **قوله** وضرب الثلاثة اي الثلاثة الاخرى  
بقية ذكرها مظهرا وهذه الثلاثة هي الاحتمالات لامر  
التعريف وما يقال ان اعادة الشيء معرفة تفيد الغنية  
ليس بكلي والحاصل من هذا الضرب احد وعشرون و  
لذا قال وضرب الاثنين وهما احتمالات لام الملائكة في احد  
وعشرين **قوله** فتأمل اشارة الى هذه الاحتمالات  
هي الاحتمالات الناشئة من اعتبار معاني الكلمات فلو  
ضمت اليها الاحتمالات الحاصلة من نكات التاليف لكانت  
التقديم واختيار الخطاب لزادت بحيث يكاد ان لا تدخل  
تحت الحساب او اشارة الى ان هذه الاحتمالات المتعا  
الكلمات هي التي تليق بالاعتبار في هذا المقام ولو اعتبرت  
الاحتمالات الضعيفة المسالك لزادت الاحتمالات على  
ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى ما في ضمن المذكورات المنا  
كما اشترى اليه اثناء التقريرات هذا واما ما قد يقال انه  
اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فيان يقال ان  
هنا احتمالات اخر لا الحاصلة من الضرب الاول مع  
الانضمام ليس بسبعة بل عشرة باعتبار ملاحظة نفس  
ما يطلق عليه وما في ضمنه على ما قيل بل ثلثة عشر با  
اعتبار ملاحظة معنى اللغوي والعرفي كما يقال بعض الان  
فاضل وعندي بل خمسة عشر بل سبعة عشر هاهنا  
المذكورين واما الجواب فيان يقال الحصر المذكور مبني  
على الاحتمالات الواقعة في نفس الامر التي لا توجد فيها

لواني

قنا



تداخل لا على الاحتمالات العقلية فليس ينبغي بل هو من قبيل  
اتيات الاغوان بل هو حال عن التحصيل كما لا ينبغي على  
ارباب الكمال **قوله** فائدة التنبية اشارة المراد بفائدة  
التنبية هو الاشعار بان المحمود تعالى في هذا الحمد قريباً  
فان هذه الاشعار يترتب على ذلك التنبية المذكورة يكون  
اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على وجه الالاق وهذا  
التقرير يسقط ما قد يقال ان قوله فائدة هذه التنبية  
اشارة ركيك والعبارة السليسة ان يقول فائدة  
هذا التنبية الاشارة او هذا التنبية اشارة اه على ان تلك  
الاشارة لا ترتب على التنبية المذكور الذي هو التنبية على  
القريب نفسه بل ملاحظة هذه الاشعار وهو ظاهر  
وايضاً يمكن حمل اضافة الفائدة على البيانية وههنا  
توجيه لطيف وهو ان يقال ان قوله فائدة منقطع  
عما بعده على ان يكون خبر مبتدأ محذوف مثلاً فليراجع الى  
ما ذكره هذا القائل من العبارة السليسة فتدبر **قوله** قد  
وقع على الوجه الالاق اه اي الائق بحال الحامد كما هو  
الظاهر فحاصل التعليل هكذا اذا كان الائق بحال الحامد  
ان يلاحظ فيه المحمود قريباً كان لهذا الحمد واقعاً على  
الائق بحاله لكن المتقدم حق لانه اذا كان الائق بحال  
الحامد ان يلاحظ المحمود قريباً كان ذلك حقاً كما لا يخفى  
لكن هذا المقدم ايضاً حق على قياس ما ذكره في النكتة  
الثانية ففي التعليل على ولذلك اشبه على بعضهم حتى قد  
يقال لا يصح التعليل المذكور على تقدير كون حمله الائق  
بحال

6 بحال الحامد وايضاً يصح حمله على حذف المضاف والظرف اي  
الائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود وفيه اي في ذلك  
الحمد قريباً في يصح التعليل كما لا يخفى ولا يحتاج الى ما قدمناه  
في الوجه السابق ويحتمل ان يكون المعنى على الوجه الائق بحال الحامد  
ففي التعليل بلا شبهة ولا يرد انه يتحد مع النكتة الثانية  
على ما سيأتي في الجواب او يكون حاصل النكتة الاولى التنبية  
على كون الحمد المذكور واقعاً على الوجه الائق بحال الحامد وحال  
النكتة الثانية على التقدير الاول فيهما التنبية التنبية على  
ان الائق بحال الحامد اه وبينهما بون بعيد **قوله** على قياس  
ما ذكره في النكتة الثانية وهو قوله لان الائق بحال الحامد  
ان يلاحظ المحمود حاضراً ومشاهداً والمراد بالقياس اما القياس  
العرفي وهو المتبادر من العبارة فيكون من قبيل قياس المساوي  
واما القياس الاصطلاحي على ان يكون الاضافة بيانية اي على قبح  
هو ما ذكره في النكتة الثانية وهذا هو الملائم لقوله الآتي  
الا ان مدار الكل على مقدمة واحدة وهي ان الائق بحال الحامد  
ان يلاحظ المحمود حاضراً ومساهداً **قوله** فان قلت فعلى  
هذا قيل في امثال هذا المقام الفاء التلينية مذكورة لتأكيد  
ما يدل عليه الفاء الاولى وقيل هي مذكورة لمنشائية الكلام  
السابق واما الاول فلا دخل لها في الدلالة على المنشائية بل هي  
انما تذكر لجرح تأخير مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل عليه  
ايرادها في مواضع عدم منشائية السابق قول الظاهر ان الفاء  
الاولى من المتكلم والثانية من المخاطب فالاول انما يدل على  
منشائية ما سبق الكلام المتكلم والثانية على منشائية الكلام



المحاطب فلا حاجة الى حمل الاقوى على مجرد التأخر الربوي ثم الظ  
 ان المنشائية لهذا الابرار وهو التعليل بقوله اذ الايق بال  
 الحامداه ويؤيده قوله الاتي الان يراد مدار الكل على مقدمة  
 واحدة فحاصل الكلام انه على مذهب التقدير يكون هذه النكتة  
 الثانية فاما لها على ذكر هو التنبيه على ان هذا الحد واقع على التو  
 الاتق دليل ان الاتق بحال الحامداه وهو بعينه حاصل  
 الثانية فان الاتحاد في الدليل يستدعي الاتحاد في المدلول  
 وحاصل الجواب المذكور الاتحاد في الدليل وانما الاتحاد في بعض  
 المقدمة **قوله** فلا يحسن التقابل بل انما في الحسن للصحة فان  
 المغايرة ثابتة بحسب الظاهر والمحال وان لم يكن ثابتة بحسب الحقيقة  
 والمأل وقد يقال ويجوز ان يكون عدم الحسن كناية عن عدم الصحة  
 فان الاعتبار للمأل لا للحال **قوله** علة للتنبيه المذكور فيه ان  
 التنبيه المذكور على القرب ولا يصح ان يكون قوله ان الاتق اه  
 علة وانما هو علة لوقوع هذا الحد على الوجه الاتق الذي فائدة  
 التنبيه المذكور اشارة اليه كما سبق فتأمل **قوله** بترك العطف  
 قال الاستاد مد ظله هذا اما من باب حذف المضاف واما من ذكر  
 المصدر وارا داسم الفاعل **قوله** قلت حاصل النكتة اه اي حاصله  
 ان القصد الاولي والنظر الاصيل في النكتة الاولي انما هو الى  
 التنبيه على ان الحد المذكور واقع على الوجه الاتق وفي الثانية الى  
 التنبيه على ان الاتق بحال الحامد ان يلاحظ المحو حاضر ومشأ  
 والمالتبيه على انه تعالى محو في هذا الحداه مع قطع النظر عن  
 التنبيه على وقوع هذا الحد على الوجه الاتق فتأمل **قوله** اما  
 التنبيه على ان الاتق اه كونها حاصل النكتة الثانية بعيد عن

عبارة الشارح غاية البعد كما لا يخفى **قوله** واما كونه تعالى اه قد يقال  
 هذا عطف على قوله ان الاتق اه فالمعنى اما التنبيه على كونه تعالى محو  
 اه ثم ان كونه ايضا حاصل النكتة الثانية بعيد كل البعد **قوله** و  
 على كل التقديرين بينهما اي بين النكتتين دون بعيد فتحسن التقابل  
**قوله** الا ان مدار الكل اشارة الى منشا عطف السائل قال جمهور المحققين  
 كون تلك المقدمة مدار الكل يقتضي مغايرة له ومغايرتها الاولى  
 والنكتة الثانية غير ذلك واجابوا بان الدائر التنبيه والمدار المنبته عليه فامل  
**قوله** من غير ذكره قال الفاضل العصام في الاطول الفيض راجع الى المشار الى  
 عليه بقوله فهو ان يشار الى واحد من المذكور المستفاد من كلمة  
 اه الا ان التنبيه اه فيه ان هذا الدليل انما يتم ان لو كان مضمون الآية  
 الكريمة قصة او شعرا بنا على التعريف المذكور وليس كذلك كما لا  
 يخفى واما ما قد يقال الغرض من التعريف المذكور تمييز التاميم في الجملة  
 عن بعض الاغيار لا يراد تعريف جامع وما نفع وان هذا الكلام فهم  
 واقع على بسبيل التمثيل فيدخل فيه الاشارة الى جميع المضامين  
 فمنع كونه بعيدا عن المقام مردود بانهم حصر التاميم في ستة اقسام  
 ليس فيها الاشارة الى مضمون الآية قال العلامة التفقاز الحنفى المطول  
 التاميم ستة لانه اما ان يكون في النظم وفي الشروع على التقديرين فاما  
 ان يكون اشارة الى قصة او شعرا ومثل سائر ويمكن ان يقال الحصر المذكور  
 لما هو المشهور فيجوز ان يكون الاقسام غير مشروعة كما لا اشارة الى مضمون  
 الآية او الحديث كما صرح به الفاضل في الاطول فتأمل **قوله** ويحتمل  
 ان يكون ايذا بوقوع اذن شرعي فإضافة القرب الى الله تعالى  
 لان القرب مما يخاف اضافة الله تعالى لما فيه من شائبة الايها  
 للقرب المكان فيحتاج الى اذن من الشارع كاليد والوجه فانه



يحتاج في اضافة امثالها الى الادب الشرعي حتى لا يصح اضافتها  
 بغير الحرج كما تقر في محله فسقط ما قد يقال هذا الاحتمال ليس بشيء  
 اذا ما كان توفيقاً اسماء الله تعالى بعضها وهذا ليس منها **قوله** راجعة  
 الى رعاية اه راجعة اليها من حيث الفائدة **قوله** لكونه اي كون التنية  
 الذي تضمنه النكتة الثانية وقد يقال كما قيل اي كون المذكور فيها  
**قوله** في حاشيتها اي في حاشية النكتة الثانية حيث قال كما لا يلاجه **قوله**  
 عليه السلام الاحسان ان تعبد الله تعالى كما تراه فان لم تكن تراه فأن  
 يراك فافهم **قوله** لرعاية صنعة الاستغراب فيه انه لا احتصاص  
 لرعاية صنعة الاستغراب بطريق الخطاب حتى يكون مرجح الاختياره  
 اذ يحصل الاستغراب بطريق الغيبة ايضا كقوله الحمد فتدبر **قوله**  
 بناء على انه تعالى مذكور في التسمية بطريق الغيبة لا يكفي في الالتفات  
 بل يحتاج الى كون البسملة جزء من الكتاب <sup>لا يخفى</sup> انه على تقدير عدم  
 كونها جزء منه لا يكون الاثنيان بالخطاب من خلاف مقتضى الظاهر  
 وهو معتبر في الالتفات وكونها جزء منه مذهب بل هو على ما في التلويح  
 مكتوبة على قصد التبرك والتمن من غير ان يجعل جزء من الكتاب لله  
 الا ان يكون بناء الكلام على مذهب لسكا في الالتفات ويدعى ان  
 مقتضى الظاهر هنا هو بطريق الغيبة فان الالتفات عنده اتم من  
 ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من طرق الثلاثة ثم عبر عنه بطريق  
 اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل عنه الى  
 الاخر كقولنا امراء القيس تطاول ليلاً بالاعمد فانه خطاب  
 لنفسه ومقتضى الظاهر بالتكلم كنهه يا باه قوله بناء على انه تعالى  
 مذكور في التسمية بطريق الغيبة كما لا يخفى **قوله** ومدار المناظر على  
 الخطاب هذا على تقدير تعريف المناظرة بمداقة الكلام من  
 الجانبين

8 من الجانبين واما على تقدير تعريفها بالنظر بالبصرة من الجانبين  
 اه فلا على ما سيجي من المحشى عند الشارح منك **قوله** فيه ان  
 الاثنيان فيه ان هذا المنع غير ضرر اذا استد ان يقول ان كان  
 الاثنيان بحال الحمد تلك الملاحظة في ان الحمد ثبت المطران  
 كان الاثنيان بحال الحمد بل بحال كل متكلم ان يلاحظ المنع قبل  
 الشروع في التكلم ثم يأتي بلفظة يناسبه والافيا في بالفاظ كيف  
 ما اتفق ولعله لهذا بادرا الى التسليم **قوله** فلا يتم التقريب فيه ان  
 حاصل الاستدلال هكذا اختيار الخطاب في اثناء الحمد موجه  
 لانه كلما كان الاثنيان بحال الحمد ان يلاحظ الحمد وحاضرا  
 ومشاهدا قبل الشروع في الحمد كان اختيار الخطاب في اثناء  
 الحمد موجه لكن المقدم حق والتالي مثله وهو المطاف على هذا  
 يتم التقريب بل اريب اذ هو سوق الدليل على وجه يستلزم المط  
 واستلزام هذا الدليل ذلك المط من اجل المبدية نعم يرد على  
 الملازمة المذكورة منع وذلك بحث اخر يجي من المحشى هذا لانه  
 يجوز ان يقدر التالى كما ذكر ويجوز ايضا ان يقدر هكذا كان اختيار  
 الخطاب وقت الملاحظة موجه فاعل الاول الملاحظة غير مسلمة  
 وعلى الثاني التقريب غير تام والمحشى بنى الكلام على احد الا  
 وترك حكم الاخر بالمقايسة فتأمل **قوله** ويمكن دفعه بان المراد  
 اه لا يخفى ما فيه من التعسف الجلي على ان الحمد والمذكور وهو  
 عامية التقريب يرد على هذا التقريب ايضا وذلك لان مفهوم قبل  
 الفراغ عن الحل يصدق على الجزء الاخير من الحمد والملاحظة  
 المذكورة في ذلك الان لا يستلزم الخطاب في الجزء الاول والمط  
 ذلك ولعله لدفع هذا ففسره بقوله اي في وقت الحمد وفيه

مثل هذا عند قول المط الله تعالى مكتوب  
 يمكن ان يقال على قياسها ذكر المحشى

حتمالين



ما فيه والظن في الدفع هو ان يقال ان قوله اولاً بمعنى في الاول  
 الحمد فان الاتيان بالخير الاول منه وقد يقال ايضا على تقدير  
 كون المراد من العلية والبعدية زمانية يحتمل الملاحظة  
 الذهنية ويحتمل الحمد المتأخر بها على الحمد الخارجي ومقدماً عليه  
 لم يحصل المطاع في دفع المنع بعد تمامية التقريب كما لا يخفى  
 وان كان عينه لم يثبت العقلية والبعدية الزمانيتين فما ذكره  
 مما لا يصلح ان يصدر عن العاقل ثم قال هذا القائل لا يخفى ان  
 الجواب المشار اليه بقوله يمكن دفعه اه لا يصدر عن قائل  
 فضلاً عن فاضل اذ لو اريد امكان دفع المحذور المذكور كما  
 يشعر به سوق عبارته في كذب به التحريم المذكور بان المراد بقوله  
 اولاً قبل الفراغ عن الحمد اذ لا محال هذا التحريم المذكور في كذبه  
 قول الشارح ثم حمده اذ المفهوم منه كون المحذور مطلقاً لا محذوراً  
 عن الحمد فكيف يمكن اولاً على المعنى المذكور وما ذكره اكثر الفضلاء  
 ههنا من ان المراد بقوله ثم حمده ثم يتم حمده فهو من قبيل  
 فلي يصلح العطارها افسده الدهر انتهى وانت خير بان فا  
 من قوله ثم حمده لا ينافي حمل اولاً على المذكور وانما ينافيه  
 كون الحمد مجرداً عن تلك الملاحظة المجردة عن الحمد اذ لا  
 يمكن ان يستتم تلك الملاحظة المجردة عن الحمد لان يتم  
 الحمد على انه يجوز ان يكون التراخي المستفاد من كلمة نحو  
 ذاتي لا زمانياً كما سبق وايضاً لم يبين لما ذكره اكثر  
 الفضلاء الاصطلاح ما يوجب ان لا يصلح حتى يقال  
 فلي يصلح العطارها افسده الدهر فتأمل وانصف **قوله**  
 لا ينتظم اي حين ترك قوله اولاً وقوله ثم حمده كما

فهمه

هو

9 هو الظاهر من التوقف انه ينتظم قوله واستبان منه وجه  
 تقديم ذلك ولا يصلح لفظ الانتظام ينسب عن هذا كما لا يخفى  
 والتفسير بان يقال اي حين كون المراد بقوله اولاً قبل  
 الفراغ من الحمد غير مناسب فانه يشعر بالانتظام اذ كان  
 المراد به قبل الشروع في الحمد وليس كذلك كما ينبغي من على  
 انه يستدعي تكراراً فيما ينبغي فتدبر **قوله** انما يستدعي اه  
 مدار الفرق على ان مدار اول الحديث الشريف ان يلاحظ  
 المحذور مرئياً ومشاهداً مقتضى الخطاب هو ان يلاحظ  
 حاضراً بحيث يستحق الخطاب فان الاول اعم من الثاني ومن  
 القاعدة المتقررة ان العام لا يدل على الخاص ويحتمل ان يكون  
 مدار الفرق هو جبا الحديث الشريف ان يلاحظ المحذور مرئياً  
 وحاضراً على سبيل التنبية ومقتضى الخطاب ان يلاحظ على  
 سبيل ومن المعلوم ان الاول لا يستدعي الثاني فلا دلالة عليه  
 ولذا لم يقل كما يدل عليه وعلى كلا التقديرين يرد عليه ما  
 قيل انه لا فرق بين الملاحظتين بالنسبة اليه تعا فاذ كان ملا  
 حظة تعا كانه مرئياً مشاهداً يقتضي ملاحظته تعا حاضراً  
 بحيث يستدعي الخطاب فلا يصح ما ذكره وجه العدم القول  
 بالدلالة ولعل وجه التسليم هو هذا وانما ما قد يقال انه ان  
 قوله لان يلاحظ حاضراً بحيث يستحق الخطاب ليس بشيء بل  
 اعلى مراتب الاحسان ليس المأهذه بل مرتبة الاحسان  
 ليست المأهذه ولقد وقع الحسنى فيما وقع لفظ تراه في قوله  
 عليه السلام كانك تراه ولعل لهذا بادراً الى التسليم بقوله  
 على انه يجوز ان يقال عن التحصيل اذ الكلام انما هو في



الاستدعاء والاقتضاء لا في الشمول والعموم فالحديث الشريف  
 لا يستدعي ان يلاحظ المحمود حاضراً بحيث يستحق الخطاب ولا يدل  
 عليه بل يعبرها ويميزها فان مجرّد الملاحظة كالمرئ والمشهد  
 لا يصح الخطاب وهذا لا ينافي ان يكون تلك المرتبة اعلى مرتبة الا  
 حسان كما لا يخفى على من له ادنى مسكة وعرفان وقوله بل مرتبة  
 الاحسان هذه النظرة تخصيصاً لخصيصة الحديث الشريف من غير  
 مختصم قوله ولقد وقع اهـ يدل على ان المحنى غافل وقوله ولعله لهذا  
 باد الى التسليم يدل على انه غير غافل فتأمل بالانصاف مجتنباً عن الـ  
**قوله** على انه يجوز اهـ لعل مراده انه يجوز ان يكون المق من الحديث  
 بيان معنى لفظ الاحسان في عرف الشريعة بمعنى ان لفظ الاحسان يطلق  
 في عرف الشريعة على هذا المعنى سواء كان هذا المعنى ممدوحاً في نفسه ولا  
 لبيان احسان كل عبادة وتكميلها الذي هو الامر بالمعروف والنهي عن  
 فعلى هذا لا يدل الحديث على ان الايق بالالحامد ان يلاحظ المحمود  
 حاضراً ومشهداً بل انما يدل على ان الحمد الواقع بملابسة هذه الملاحظة  
 يطلق عليه لفظ الاحسان في عرف الشريعة هذا ما ينبغي ان يلاحظ في هذا  
 المطلب بعد الذكر التعب حتى حررته بقلم البيان ثم وجدته بعد  
 برهة من الزمان في كلام بعض الاعيان لكن اورد عليه ذلك البعض  
 انه يلزم على هذا التقدير ان لا يطلق لفظ الاحسان في عرف الشريعة  
 على حمد لا يكون على وجه يلاحظ المحمود كانه مرئ ومشهد فاللايق  
 على الحامد ان يلاحظ المحمود كانه مرئ ومشهد حتى يطلق على  
 حمده الاحسان في عرف الشريعة كما يدل عليه الحديث فلا يصح ما ذكره  
 وجهها لعدم القول بالدلالة انتهى وانت خبير بما ذكره انما يتم اذا  
 ثبت ان اطلاق الاحسان في عرف الشريعة مما يوجب الالباق

لكنه

لم يثبت بعد دلالة الحديث على ما ذكره من علم ان الكلام في دلالة على  
 ان الايق بالالحامد الملاحظة المذكورة مطلقاً الا ان يطلق  
 على حمده لفظ الاحسان فقوله فلا يصح ما ذكره وجهها على نظر قول  
 فيه ان يكون الايق اهـ تحقيقاً للكلام يستدعي بسطاً في المقام حتى يتضح  
 المراد فاقول بعون العلم ان الفهم المحمود في قول الشارح واستبان  
 منه راجع الى ما الى الوجه الاول فقط من الوجهين السابقين  
 او الى الاخير منها فقط او الى كل واحد منهما وعلى كل تقدير المراد بالوجه  
 المستبين للتقديم اما نفس المرجع اعني التنبه على القرب او التنبه على  
 الايق بالالحامد او ما يستفاد منه كالبدا بالاقرب وحاصل  
 التوجيه انه لما كان المحمود اقرب الى المصير كما دل عليه الوجهان  
 السابقان قدم ذكره ليكون اشارة الى القرب واللباق المذكورة  
 وبدأ بالاقرب اذ الانسان انما يبدأ بالاقرب اليه والمطمئن عبارة  
 الشارح رجوع الفهم الى الوجه الاخير وكون المراد من الوجه المستبين  
 ما هو المستفاد لا نفس المفاد وان كان هذا ايضا صالحاً لان يراد كل  
 ذلك اظلمن اجتناب عن الفساد فقوله المحنى فيه ان يكون الايق اهـ  
 لا يقتضي تقديم قوله الا محمل نظر فان ملاحظة المحمود او لا حاضراً  
 مشاهداً يدل على قرب المحمود وقربه يقتضي المذكور على ما اشرنا  
 اليه على ان قوله او لا بمعنى اول الحمد كما سبق فلا يقتضيه اظهر من ان  
**قوله** فتقديمه لا يستلزم اهـ فيه ان الكلام في استلزام المشاهدة قبل  
 الشروع التقديم المذكور لا في استلزام التقديم تلك المشاهدة فتأمل  
**قوله** على التقديرين اي على تقدير كون او لا بمعنى قبل الشروع في الحمد و  
 تقدير كونه بمعنى قبل الفراغ عنه **قوله** بان تقديم قوله لكاه حمله ان التقديم  
 المذكور وان لم يستلزم كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد الا انه بما



الاعتبار المذكور على أن الملاحظة المذكورة ينبغي أن يكون  
 مقدمة على الحمد في جميع المواد وهو القدر يكفي وجه التقديم فهذا  
 التوجيه وإن لم يدل على امتثال المصير بتلك اللياقة لم يدل على عدم  
 امتثاله أيضاً بل لا يخلو عن الانشعار بالامتثال كما لا يخفى هذا  
 لكن تطبيقه على التقدير الثاني من التقديرين محل نظر فإن التقديم  
 بالاعتبار المذكور لا يدل على أن الملاحظة المذكورة ينبغي أن يكون  
 في وقت الحمد كما لا يخفى وحمل قوله متقدمة على الحمد على معنى قبل  
 الفراغ عنه كما قد يقال لا يفيد شيئاً في هذا المقام وقد يقال التقديم  
 يستلزم عدم التأخير فقدم ذلك عن مفهوم الحمد الصادق على أفراده يده  
 على أن تلك الملاحظة ينبغي أن يكون قبل الفراغ عن الحمد تأملاً فإنه  
 دقيق والتأمل حقيق ومن العجائب ما قد يقال هنا من أنه يمكن  
 تقرير الجواب لمذكور على وجه لا يراد عليه المحذور المذكور ولا  
 يحتاج فيه إلى ارتكاب ذلك التكلف وحصله أن تقديم قوله لا على  
 مفهوم الحمد الذي هو عبارة عن ذلك المفهوم في الحقيقة يدل على أن  
 الملاحظة ينبغي أن يكون متقدمة عليه في جميع المواد التي من جملتها  
 هذه المادة وفي قوله لا وإن لم يكن قوله لا مقدماً على هذا الحمد  
 بحسب آله تركيباً على تقديمه يستلزم كون المشاهدة قبل  
 الشروع في الحمد فيختار تقديمه لأجل ذلك الاستلزام وتأخير  
 ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك لأجل ذلك  
 المناقاة انتهى فتعظي ثم قال ذلك القائل فرقاً ظاهر بين  
 ما يقال وإن لم يكن قوله لا مقدماً على هذا الحمد وبين ما يقال  
 وإن لم يدل ذلك التقديم على اللياقة كون تلك الملاحظة متقدمة  
 على هذا الحمد الذي ذكره المصنف وإن كان محظوظاً فما

أورده

أورده أكثر الفضلاء ههنا على جواز المحشى تارة يان يقال  
 يلزم على هذا أن لا يكون هذا الحمد على الوجه الآتي وتارة  
 أخرى يان يقال وانت خير بانه هذا التوجيه لا يدل على امتثال  
 المصير بتلك اللياقة مع أن الشارح بصدد كما يظهر من الشرح  
 على تقديم صحته أنما يتوهم وروده لواق ههنا بالعبارة الثانية  
 انتهى وهذا أيضاً من العجائب فإن ما أورده ظاهر الورود  
 على العبارة الأولى والثانية على عكس ما ذكرنا من الأقل فلا  
 قولاً الدال على ملاحظة الحمد حاضراً ومشاهداً لما يمكن مقدماً  
 على هذه هذه لزم أن لا يكون هذا الحمد على وجه الآتي الذي هو أن لا  
 الحمد أولاً وحاضراً ومشاهداً على مقتضى ومشاهدة كل ما هو  
 من عباراته فإن الكلام فيه وأما كون المصير ملاحظاً للموجودات  
 ومشاهداً ولا في نفسه مع قطع النظر عن كلامه ههنا فما الكلام  
 فيه وأما الثاني فلأن عدم دلالة التقديم على لياقة كون تلك  
 الملاحظة متقدمة على الحمد لا يستلزم أن لا يكون الحمد على الوجه الآتي  
 فإن الآتي هو الملاحظة أولاً لا الدلالة على اللياقة المذكورة **قوله** على  
 مفهوم الحمد فيه أنه لا يتصور التقديم بين اللفظ والمفهوم فلا بد من  
 تأويل الثاني باللفظ والأول بالمفهوم **قوله** وإن لم يكن قوله لا مقدماً  
 على هذا الحمد أي على المصير وهو قوله لا الحمد وهذا إشارة إلى جواب  
 سؤال مقدم وهو أن يقال كيف يفيد التقديم على ما ذكر مع أنه قول ليس  
 متقدماً على هذا الحمد وحصل الجواب أن عدم تقديمه على هذا الحمد لا ينافي  
 دلالة تقديمه على مفهوم الحمد على ما ذكر ويقال إشارة إلى الفرق بين  
 هذا الجواب والجواب الآتي لكن يرد عليه أنه إن أراد أنه لم يكن  
 متقدماً على هذا الحمد ولو بان يكون قبل الفراغ عنه فم وإن



اريد انه لم يكن متقدماً عليه بان يكون قبل الشروع فيه فليسكن لا  
 يلايم لقوله على التقديرين **قوله** ويمكن ان يقال اه الظان عطف على قوله  
 لا وان كان من الحمد لم يكن كما كان تقديمه على مفهوم الحمد كالقديم مجموع  
 لا فتقديمه يستلزم كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد فيحتاج التقديم  
 لاجل ذلك ولا يمكن تأخير عن مفهوم الحمد كالتأخير عن مجموع الا فتأخير  
 بنا في كون المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك التأخير لاجله وبهذا التقرير  
 ظهر فرق آخري بين الجوابين وهذا التقديم على هذا الجواب يستلزم كون المشا  
 هة  
 قبل الشروع على الجواب الاول يدل على انها ينبغي ان يكون قبله ايضا تطبق  
 هذا الجواب على التقديرين فبخلاف الجواب الاول كما مر واما ما قيل من  
 ان الجواب يفيد فائدة تقديم لا تقديم الحضور على سبيل الحقيقة على الحمد  
 في جميع الافراد غير هذا الفرد والثاني يفيد فائدة تقدمه على هذا الفرد فقط  
 على سبيل المجاز فينه نظره من وجهين بل من وجوه ويحتمل ان يكون اشارة  
 الى جواب عن سؤال ينشأ من قوله وان لم يكن متقدماً على هذا الحمد  
 تقرير السؤال ان كلام المصرح لا يدل على امثاله بتلك الالباقه مع ان  
 الكلام فيه وحاصل الجواب ان كلامه يدل عليه بهذا الظاهر وهو عطف  
 على قوله وان لم يكن اه عطف اللفظ على المعنى اي يمكن ان يقال لم يكن  
 قوله متقدماً على هذا الحمد ويمكن ان يقال اه فالمقام ولا يقتضيه تقديم  
 لفظ الحمد على قوله لا بل يقتضيه تقديم المجموع **قوله** ولا يخفى ان مقام الفرد  
 اه يعني ان مقام الفرد الذي هو المجموع كما يقتضيه تقديمه على سائر الاجزاء  
 لاقتضائه كثرة الاهتمام بشأنه ايضا فان مقام الفرد كما يقتضيه كثرة  
 الاهتمام بشأنه ما يصدق عليه اي على ذلك الفرد بالنسبة الى ما يصدق  
 عليه وبهذا التقرير يسقط ما قيل من هذا الجواب غير مطابق للسؤال  
 بعدم اقتضاء المقام تقديم لفظ الحمد والجواب انما هو باقتضاء

كثرة

كثرة الاهتمام بشأنه لكن بقي ان الازم من هذا الجواب انما هو تقديم  
 مفهوم الحمد وكلامنا في تقديم لفظه فنقول لا يتصور تقديم المفهوم في  
 الخارج الا بتقديم اللفظ الدال عليه فتقديمه **قوله** على ان يكون  
 قوله والشرف عطف تفسير بان يكون التعظيم بمعنى العظمة اما بان عمل  
 في معنى العظمة استعمال المزيد في المجرى ولما كونه عطف تفسير بان يكون  
 بمعنى الشرف كما توهم فليس على ما ينبغي كما لا يخفى ثم الظان المحشى  
 هذا الاحتمال على الاحتمال الثاني ووجه الترجيح على ما يستفاد  
 من كلامه جمع الشارح بينهما في الذكر وانت خبير بانها يعارض  
 احتياج الاول الى حمل الشرف على العطف لتفسيره مع ان  
 الجمع بينهما يجوز ان يجعل للتنبيه المذكور كما ذكره ومن تجرأت  
 الثاني خير التأسيس من التأكيد **قوله** ويحتمل ان يكونان كالتين  
 فيكون كل من التعظيم والشرف في معناها اللفظ ويكون النكتة الاولى  
 نظراً الى حال الحامد والثانية نظراً الى حال المحمّل **قوله** الا  
 انه جمع بينهما في الذكر بان ترك قوله وان يكون وان لا يأتي باللام  
 الجارة في الشرف بان لا يكون وان يكون للشرف كما قاله في قرينه  
 فمن فسر بقوله يأتي بالواو والواصلة بينهما لم يأت بشئ **قوله**  
 تنبها على تقاربهما في المعنى قال بعض الفضاضل لا تقارب  
 بينهما فان الاول مزيد ومتعدد ووصف لعبدة وزائل والثاني  
 مجرور ولازم ووصف لمعبود وثابت وقيل تقاربهما في  
 المعنى عبارة عن استلزام احدهما الاخر فتأمل والظاهر  
 ان تقاربهما في المعنى كناية عن الترادف بين اصل الكلمتين  
 كما يشعر به جعل الشرف عطف تفسير **قوله** مثل الشرف  
 فان في التقديم تشويقا الى ما هو المتأخر سواء كان في المقدم



طولا ولا هكنا يفهم من اطلاقاتهم نعم اذا كان فيه طول كان  
التثويق كاملا وظاهرا كما في قول الشاعر ثلثة تشرف الدنيا  
ببرها شمس الضحى وابو سحر والعرم قاله بعض الافاضل هنا  
انما يتحقق التثويق بتقديم المسند لو كان فيه طول صرح به  
العلامة التفتازاني في شرح التحصيل محل نظر ولم اجد من  
التفتازاني تصريحاً بما ذكره في ذلك الشرح فتدبر **قوله** لا  
اهم ايلات التثويق الى المسند اليه اهم لتيكن في ذهن السامع  
اد حصول الشيء بعد التثويق اوقع في النفس **قوله** ورعاية  
صنعة الاستغراب اى من جهة تقديم المسند فهذا لا ينال في  
حصولها من جهة الخطاب ايضا قوله الى غير ذلك كما  
لاستلذاذ والتبرك **قوله** وحاصله اى غير العنوان في الحاصل  
بان يدل التأخير بالتقديم اشارة الى انه هو المناسب لما سبق  
له الكلام وهو بيان وجه التقديم لا ما اخذه الشارح واقتصر  
على تقديم المحمود مع ان الشارح اخذ الحامدا ايضا اشارة الى  
ان اخذه ذلك تطفلي لا اصلي ثم اعلم ان الحمد الذي كان كالنبة  
بين الحامد والمحمود مقدما عليه بالطبع انما هو مجموع قوله لا  
الحمد لا محجة قوله الحمد كون المحمود مقدما عليه بالطبع لا  
يقضي تقديمه على الحمد ايضا حتى يتقدم عليه بالوضع ليوافق  
الوضع بالطبع ويمكن ان يجاب عنه بمثل ما سبق من ان مفهوم  
الحمد لكونه صادقا على مجموع قوله لا الحمد بمنزلة المجموع قائل  
اعلم ان التقديم يقال على خمسة اشياء الاول المتقدم بالزمان  
وهو ظرف الثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد  
الاخر وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الاخر موجودا <sup>لواحد</sup>

بالنبة

13 بالنسبة الى الاثنين قيل ينبغي ان يزداد في تفسيره قيد  
كونه غير مؤثر في التأخير لخرج عنه المتقدم بالعلية **قوله**  
فتأمل والثالث المتقدم بالشرع كتقدم العالم على المتقدم  
والرابع المتقدم في الرتبة كتقدم الصفوف في المسجد منسوبة  
الى الحجاب والمتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتأثير  
وعند صاحب المحكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا  
بالتأثير ولا خذ وفي شرح الهداية في الحكمة واعلم  
ان التقديم بالعلية والتقديم بالطبع يشتركان في واحد  
يسمى التقديم بالذات وهو تقديم المحتاج اليه الى المحتاج و  
ربما يقال للمعنى المشترك بالطبع ويختص التقدم بالعلية  
والشيخ استعملها كذلك استعمل فعل المحشى ايضا استعمل  
التقدم بالطبع معنا بهذا المعنى الذي هو تقدم المحتاج  
على المحتاج لا بالمعنى السابق فلا وجه لما قيل هنا من ان  
هذا الكلام من المحشى مبنى على مذهبه والا فالجود مؤثر  
في الجود فلا يكون مقدما بالطبع ولا وجه لما قد يقال  
في دفع هذا من التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث  
يحتاج اليه المتأخر ولا يكون ذلك المتقدم مؤثرا فيه  
ولا موجبا له وهنا كذلك لانت الحجة لا يتحقق بدو الجود  
وهو غير مؤثر فيه من هذه الحشية الا يجاب على انه لو صح  
ما ذكره لزم ان لا يتحقق التقدم بالعلية عند المتكلمين  
فا فهم لان الحمد المعرفي اما ان يكون بالجنان او بالاركان  
او باللسان فان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه  
يكون عبارة عن الاعتقاد وباتصافه تعابضا



الكمال والجلال كما صرح به شارح المطالع ولا شك ان  
 الاعتقاد من اقسام العالم الذي هو من مقولة الكيف على الاصح  
 وان كان بالاركان فهو من مقولة الفعل لانه يكون عبارة  
 عن الاتيان بافعاله دالة على ذلك الاعتقاد كما صرح به ايضا  
 شارح المطالع وذلك الاتيان هو التأثير فيكون من مقولة  
 الفعل وان كان باللسان فكذلك هو من مقولة الفعل لو كان  
 الحمد للشئ عبارة عن المعنى المصدري اعني التكلم بما يدل  
 على التعظيم فانه ايضا تأثير كما لا يخفى واما لو كان الحمد للشئ  
 عبارة عن الكلام المحصور في الدال على التعظيم على ان يكون المراد المعنى  
 الحاصل بالمصدر فهو من مقولة الكيف ايضا من الكيفيات  
 المحسوسة بحسب التسليم بخلاف ما كان بالجنان فانه من ايقاعات  
 النفسانية هذا فان قلت الحمد العرفي قد عرفت بفعل نبئي  
 عن تعظيم المنعم بسبب كونه منها فهو لا يكون الا فعلا فاذا قلت  
 الفعل الماخوذ في تعريفه فعل لغوي وهو اعم والمراد ههنا  
 انما هو الفعل الاصطلاحي الذي هو قسم من المقولات  
 التسعة فانهم قسموا الاجناس العالية الى التسعة وهي الكيف  
 والايان والامتن والوضع والاضافة والملا والفعل والانفعال  
 والانفعال فان قلت قد صرح المحشي فيما سبق للحمد معنيان  
 لغوي وعرفي فما وجه تخصيصه ههنا الحمد العرفي بالذكر قلت  
 خصه بالذكر لكونه حال الغوى معلوما منه فانه قسم من  
 من العرفي ومن البين انه لو بين احوال الاقسام برزها  
 يعلم منه حال القسم الخاص وبهذا التقرير يسقط ما قيل  
 ان الحمد لا يكون الا باللسان فكونه بالجنان والاركان

بيان المقولات

اقابناء

اقابناء على استعماله في معنى الشك واما بناء على ان الحمد وان  
 لم يكن الا باللسان لكن كونه بالجنان والاركان اشارة الى جاني  
 توافق الجنان والاركان مع اللسان بان يكون قوله اذ با  
 لجنان وان كان بالاركان فتأمل انتهى على انه لو حمل الكلام على  
 ما حمل عليه هذا القائل لاضربت المعنى بالكلية كما لا يخفى  
 ومن البين ان الكيف ليس بنسبة اصلا اه حاصل الاستدلال  
 ان الحمد اما كيف واما فعل ولا شئ من كل منهما بنسبة بين  
 الحامد والمحمود اما الاقل فلفظ فان الكيف ليس بنسبة اصلا  
 لانهم قسموا المقولات التسعة المذكورة الى ما هو نسبة والى  
 ما هو ليس بنسبة المنقسمة الى المقولات التسعة وهي الاين  
 والاضافة والامتن والوضع والملا والفعل والانفعال  
 لكنه نسبة بين الفاعل وبين المتفعل والمحمود ليس بفعل  
 في الحمد الفعلي فلا يكون هذا الحمد نسبة بينه وبين المحمود  
 بل يكون نسبة بين الحامد ومتفعله وهو المحمودية مثل  
 ما يفعل بالاركان وما يتكلم به ان كان الحمد بالشعاع  
 عن المعنى المصدري وبهذا التقرير يسقط ما قيل ههنا  
 فيه انه اذا كان الفعل عبارة عن تلك النسبة والحمد ليس  
 كذلك فكيف يصح حكمة او لا يكونه من مقولة الكيف بل  
 انه ليس بفعل كما هو انه ليس بنسبة وبعد فرضه  
 فعلا فهو نسبة ايضا ومن العجب ما قد يقال ههنا في  
 رد هذا القائل من حاصل كلام المحشي ان الفعل وان  
 كان من اقسام التسبب المذكورة الا انه نسبة بين الفاعل  
 والمتفعل والحمد الفعلي ليس كذلك اذ المحمود ليس بفعل

لا



له حتى يصح الحكم على هذا الحد بانه نسبة بينه وبين الحامد  
وبما قررنا المقام سقط ما يتوهم من ان البحث والكلام  
حيث قيل فيه انه اذا كان الفعل عبارة عن تلك النسبة الخ  
انتهى **قوله** لكن الحمد مطلقاً بمنزلة النسبة اه اشارة الى  
بيان الجزء الثبوت من المدعى كما ان قوله لان الحمدان كانا  
بالجنان اه اشارة الى بيان الجزئي التسلي منه فان المدعى  
هنا مركب من الجزئين الاول انه لا يصح قولنا الحمد نسبة  
بين الحامد والمحمود والثاني انه يصح ان يقال الحمد كما  
لنسبة بينهما **قوله** وهي اما لام التعريف اه ايراد هذه الاحتمالات  
اما لقطع النظر عما نقل عن الشبه واما لكونه  
منظوراً فيه عنده او لعدم كونه نصاً في تخصيص اللام في  
هذا المقام بل لام الملك والارضاء والعنان مجازاة للتخصيص  
اما لما قيل انه اشارة الى التعريف على الشارح بان البناء  
ابقاء اللام على امرها لا تخصيصها بل لام الملك كما يفهم مما  
نقل عنه ههنا لان الاحتمالات الممكنة ارادة كلها  
مساوية الاقدام في الصحة بناء على ظاهر كلامهم وفي  
الفساد بناء على التحقيق هذا فعلى كل تقدير لا يرد عليه  
ما قيل انه لا وجه لا يرد هذه الاحتمالات ههنا بعد تعيين  
المراد من اللام الملك بما ذكره في الحاشية انتهى واما  
ما قيل من شمول قوله من كلمة اللام حرف التعريف انما هو  
على هو غير مذهب سيويه واما غير مذهب الخليل والبر  
فلا اذ حرفه عند الخليل هو الالف واللام لا اللام وحدها  
وعند البرد هو الالف فقط فامره سهل لمن هو اهل

**قوله** سواء كان ولم يتعرض للمعهد مع انه عذبه فيما سبق  
من الاحتمالات لانه لا يفيد الحصر بالاتفاق فتأمل **قوله**  
على ما صرح به المحقق الخ متعلق بالتعظيم المذكور وما صرح به  
التفتازاني هو ان كلامه من لا في الاستغراق وليس يفيد  
الحصر **قوله** واما كلاهما ولا شك ان لفظ كلمة اللام  
موضوع لمعنى شامل للام التعريف ولام الملك بوضع واحد  
فلا وجه لما قيل ههنا الجمع بين معنى المشترك في الارادة  
وهو غير جائز عند المحققين ولا لما ذكره في التوجيه  
ما هو من قبيل اتياب الاغوال ثم انه على هذا التقريب  
الاخير يكون في الكلام تأكيد واحد فان التقديم يكون  
تأكيداً لما استفاد من كمال اللام معاً بخلاف التقديم كما  
لا يخفى فما قاله القائل المذكور من انه على تقدير الجمع يكون  
في الكلام تأكيداً ويكون الاختصاص استفاداً من التقديم  
تأكيداً لكل من الاختصاصين المستفادين من اللامين  
على الانفراد وان كان بالنظر اليها معاً تأكيداً غلط **قوله**  
فلا لام الاستغراق اه لا خفاء في ان المراد ان لام  
الاستغراق او الجنس مع ضم ما بعده اليه واعتباره معه  
يدل على ذلك وكذا المراد من قوله الشارح للحصر المستفاد  
من كلمة اللام لكثرة مدخلية اللام في تلك الدلالة تسويح  
واستندت الدلالة والاستفادة اليها فلا يرد عليه  
ما اورد به بعض الافاضل حيث قال الثبوت لله تعالى  
ليس مدلول لام التعريف انما مدلولها كون المحكوم عليه  
كل فرد من افراد الحد او حقيقةه واما الثبوت فمدلوله



لام الملك **قوله** مرتبط لعله ناظر الى الجنس كما ان قوله ثابت  
الى الله تعالى ناظر الى الاستغراق وذلك لان الجنس لا يلام الثبوت  
واما ما يقال انه انما تعرض له بعد قوله ثابت له ليصح  
عطف على قوله لا على حصه ذلك فيه على ما قبله اذ مدار  
الصحة عليه فحينئذ ان الظاهر لا فرق بين الثبوت و  
الارتباط في هذا العطف حتى يكون مدار الصحة احدهما  
دون الآخر وقيل الاشارة الى ان الثبوت بمعنى الارتباط  
حتى يشتمل اختصاص الصفة بالموصوف واختصاص المتعلق  
بالمعلق على ما عرفت سابقا فتأمل **قوله** لا على حصه ذلك  
فيه اي لا على حصه كل حمدا و جنس الحمد في الثبوت لله تعالى  
**قوله** لجواز ان يتعلق حمدا واحدا بشخصين تعليل لقوله  
لا على حصه ذلك فيه لعدم ظهور وجهه يعني يجوز ان يرتبط  
حمدا واحدا به تعالى وبغيره فلا يلزم من ارتباط كل واحد  
من افراد الحمد و جنس الله تعالى الحمد المذكور قيل فيه شا  
قيام الصفة الواحدة بالشخصين مختلفين ورد بان  
فرق ظاهر بين ما يقال يجوز ان يتعلق الحمد الواحد بشخصين  
وبين ما يقال يجوز ان يتصف الشخصان بحمد واحد  
فما ذكره انما يريد على الثاني دون الاول وفيه ان اللفظ  
انه لا فرق بين القولين في ذلك الورد على انه على تقدير  
صحته لا يتمشى في اختصاص الصفة بالموصوف على ان  
الكلام في السالبة وذلك لا يدفعه **قوله** او بالا اعتبار  
والمراد بالفرد المتغاير بالا اعتبار هو الذي يتغاير  
فيه الحمد فقط كان يقال حمدت الله وزيدا على

كرامها

كرامها على ما يفهم من بيان بعض الافاضل قيل وعندنا انه  
لا يحتاج في الجواب الى هذا التعميم لان تحقق ذات الحمد مشروط  
بامور من حملها المحمول فتغاير ذات المحمول ليستدعي تغايرا  
ذات المدح من الحمد الواحد المتعلق به تعالى وبغيره في حقيقة  
حمدات متغايرات بالذات وبالا اعتبار فاذا ارتبطت به تعالى  
كل فرد من الافراد والمتغايرة بالذات يلزم المحمول كمال الكلام  
على الادعاء وتنزيل ما يتعلق بغيره تعالى من الافراد المتغايرة  
بالا اعتبار منزلة العدم بان يقال كل ما يتعلق بغيره تعالى  
فهو ايضا متعلق به تعالى حقيقة لانه مبتدع ومخترع ثم ان  
هذا الكلام يشعر بانه انما يحتاج الى الحل على الادعاء ان اراد  
كل فرد من افراد المتغايرة بالذات او بالا اعتبار وليس كذلك  
كما لا يخفى **قوله** فلات لام الملك اذا وضعت للاختصاص بمعنى  
الارتباط فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه انما يدل  
على كون الثاني منظورا فيه دون الثالث يجوز ان يكون حكم  
الكل مغاير الحكم الجزئي ولا يدفع هذا لما ذكره بعض الافاضل  
من ان هذا الاعتراض باحق بالنسبة الى لام الملك منفردة  
او مجمعة واقتصر على بيان الاختصاص المستفاد من لام الملك  
لان حكم لام التعريف باحتمالها قد بينت اولا انه لا يثبت  
به تلك الدلالة فانه لا يلزم من عدم دلالة كل واحد من اليمين  
على الانفراد على الحصص عدم دلالة الجميع عليه للجواز المذكور  
واما قد يقال من ان حال الكل والمركب الذي لا يكون  
للهيئة الاجتماعية جزءا منه يعلم من حال كل جزء من اجزاء  
وما نحن فيه من هذا القبيل ففيه ايضا نظر في جواز



ان يكون الهيئة الاجتماعية جزءا مما نحن فيه كالنفي والاثبات  
فان كل واحد منهما لا يدل على اعمات المجموع يدل عليه كما في  
قولنا جاءني زيد لا غير كما بين في محله فلا بد لنفي هذا  
من الدليل على الحكم المبين لكل واحد من الالامين انما هو  
عدم الدلالة بالوضع وهي لا ينفي الدلالة مطلقا فيجوز ان  
يوجد في كل واحد منهما او في المجموع دلالة بمعونة المقام  
او بشهادة الذوق في الكلام كما قيل في قولهم الكرم في العرب  
وكما قال صلحت الكفا في سورة الانفطار عند قوله تعالى  
والامر يومئذ لله ولا امر الا لله وحده وما قاله ذلك  
القائل ان الدلالة بمعونة القران غير مضمرة للحشي بل هو  
مؤيد بمطلوبه محل نظر اذ يكفي في كون التقديم تأكيدا  
لدلالة الالامين على المحصر مطلقا كما لا يخفى **قوله** والاعتذار  
عن هذا قاله يقال ما قاله في الحاشية يجوز ان يكون  
للاعتذار عن افادة لام الجنس الاختصاص لا الاعتذار  
عما ذكره لانه لو حمل لام التعريف على الجنس لا يستفادة منها  
الاختصاص حتى يكون للاختصاص الاستفادة من التقديم تأييدا  
له فلزم الالتجاء الى استفادته من لام الجنس والملك كما قال  
السيد الشريف او يكون للاعتذار عن كون التقديم تأكيدا  
للاختصاص الاستفادة من لام التعريف حيث لم يظهر تأخير  
افادة التقديم للاختصاص عن افادة لام التعريف اياه  
على قياس ما قاله المحشي عند قول المصنف على بيتك الصلوة  
والتحية انتهى **قوله** من ان لام الجنس والملك اه هنا احتما  
اربع الاول وهو الظاهر من السوق ان مجموع لام الملك و  
الجنس

كيد

لا

117 والجنس يدل على اختصاص الممد له تعا والثاني وهو الظاهر  
من العبارة ان كل واحدة منها يدل على ذلك الاختصاص  
والثالث ان لام الملك فقط يدل على ذلك ويسمى وجه  
التعرض للجنس والرابع ان لام الجنس فقط يدل عليه لكن  
الثاني والرابع ساقطان لانها يخالفان لمذهبه قدس سره  
فبقى الاول والثالث وهو على كل منها يصح لان يعتذره عما ذكره  
لكنه يرد على الاول ما ذكره المحشي من النظر **قوله** اما الاول  
اه حاصله ان البناء المذكور مما لا حاجة اليه ان لم يغد  
لام الاستغراق الاختصاص المتعدي لكونها مفيدة كما يتبين  
انه انما يتم هذا ان لو حمل الحاشية المذكورة على الاعتذار عن  
النظر الوارد على حمل لام التعريف لكن الظاهر انه حملها  
على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل لام الملك  
فعلى هذا لا ماساس لما ذكره بل الظاهر يقول لا حاجة  
الى ذلك الحمل ثم الاعتذار بالبناء المذكور مع جواز حمل لام  
على لام الاستغراق الذي يفيد المقصود عندهم او يتولى  
لا حاجة اليه مع افادة لام الملك المقصود عندهم وبني  
الكلام على ما قاله بعض الفضلاء من ان ائمة التفسير  
قد صرحوا بافادة لام الملك المحصر على ان ما ذكره انما يتم ان لو  
كان حمل لام على الاستغراق اقوال من حملها على الجنس واما  
اذا كان الامر على العكس فلا كما لا يخفى لكن الامر على العكس  
على ما ذكره التفتازاني في المطول من ان الحمد من لمصا  
الشادة مسددا لافعال والفعل انما يدل على حقيقة دون  
الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وان الجنس هو المتبادر



الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند  
خفا قرائن الاستغراق وان اللم لا يفيد سوى التعريف  
والاسم لا يدل الا على سماء فاذن لا يكون ثمة استغراق  
وايضاً الظاهر ان الشرائع ما ذكره من كونه التقديم تأكيداً  
للاختصاص المستفاد من كلمة اللم على سبيل الشمول للاقسام  
الثلاثة المذكورة مبني على ما ذكره قدس سره فلما كان افادة  
لامى الاستغراق والجنس الاختصاص مشهوراً فيما بينهم و  
افادة لام الملك غير مشهور محتاجاً الى شاهد من كلام من يوثق  
به قصر البيان على الاخير فالى البيان المذكور لتتيمم ما ذكره  
فالبناء المذكور وان لم يكن محتاجاً اليه في اصل المرام لكنه  
محتاج اليه في تميم شمول الكلام وقوله عندهم ظرف للمقصود  
والافادة على سبيل التنازع فافهم **قوله** واما ثانياً اه اشارة  
الى رد آخر على طريق التسليم للاختصاص الى البناء المذكور ولعل  
المراد للتسليم ما ذكرنا آنفاً وحاصله ستماء ان الاختصاص الى  
البناء المذكور ثابت لاجل بيان حكم لام الملك لكن اللم الملك كاف  
في الموقع فلا حاجة الى ذكر لام الجنس بل المناسب ان يقول  
هذا مبني على ما صح السيد السند من ان لام الملك يدل على  
الاختصاص **قوله** واما التعرض لام الجنس اه اشارة الى جواب  
سؤال مقدر برود على قوله ان لام الملك كاف في الدلالة <sup>في تقدير</sup>  
السؤال ان اللم تلك الكفاية على قوله قدس سره فانه لو كان  
لام الملك كافياً في الدلالة على الاختصاص الموقع على قوله قدس سره  
لم يتعترض هو ايضا الى لام الجنس فلما تعرض قدس سره الى لام الجنس  
علم ان لام الملك ليس كافياً في الدلالة والالكان التعرض اليه

لغوا

لغوا في كلامه قدس سره ايضا وتقدير الجواب ان التعرض لام  
الجنس في كلامه قدس سره ليس لام الملك غير كاف في تلك الدلالة  
وان لام الجنس مدخلا فيها بل لغوا في آخره هو انه قدس سره  
اراد ان يبين اختصاص كل جملة له تعالى كما يستفاد من  
لام الاستغراق كذلك يستفاد ذلك من لام الجنس مع لام  
الملك ايضا بان يستفاد من الاول الجنس ومن الثاني العزم  
وقصر الجنس يستلزم قس جميع الافراد لو ثبت على ذلك التقرير  
فرد من افراد الغير كان الجنس ايضا ثابتاً لذلك الغير في صحته فلا  
يكون الجنس مقصوراً هذا خلف وعرضه قدس سره من هذا  
الكلام رد صاحب الكشاف حيث خصص لام التعريف بالجنس بان  
لام التعريف مع لام الملك في المال كلام الاستغراق في افادة كل  
حده تعالى حيث لا فرق بينهما اصلاً في تلك الافادة فتخصص  
احدهما بالاختيار دون الاخر ليس الاختصاصاً بل بالتحقق  
وترجيحاً بالبرج بل فيه وقع فيما هرب بناء على مذهبه من  
افعال العباد مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة  
اليه تعالى فتأمل **قوله** وهذا المعنى اي بيان ان اختصاصاً  
من كل جملة به تعالى كما يستفاد من لام الاستغراق يستفاد  
من لام الجنس مع لام الملك ايضا غير مذكور اي ملحوظ وغير مراد  
فهذا المقام فان المقام يحتمل اختصاص الفرد الكامل ايضا  
ويحتمل ان يكون المعنى اختصاص كل جملة به تعالى غير مذكور  
وغير مصرح به في هذا المقام حتى يراد ان يبين ان ذلك  
به الاختصاص كما يستفاد من لام الاستغراق يستفاد  
من لام الجنس مع لام الملك ايضا اللهم الا ان يقال المراد



من الاختصاص هنا أي في قول الشارح تأكيد الاختصاص  
 المستفاد من كلمة اللم أيضا كما في قول صاحب كتاب اختصاص  
 كل حمد به تعالى لكن لا لانه هو المذهب لانه ابلغ في الحمد فحوزان  
 يكون مراد الشارح أيضا ان يبين ان ذلك الاختصاص  
 كما يستفاد من لام الاستغراق يستفاد من لام الملك والجنس أيضا  
 على قول السيد السند في هذا المقام وبناء الكلام عليه ليس  
 بيان الاختصاص مطلقا بل ببيان حكم لام الملك او افادته  
 الاختصاص على قول السيد السند حتى يصح ان يكون التقديم  
 تأكيدا المستفاد منها كما صح ان يكون تأكيدا للاختصاص  
 المستفاد من لام التعريف فيكون هذا الكلام منه لتبسيم القول  
 كما ذكرناه فيما سبق بناء على قوله قد ذكره فان تم ما ذكره  
 قدس سره تم هذا ايضا والا فلا وبهذا التقرير يسقط  
 ما يتوهم ههنا من ان هذا الجواب ليس حاسما للمادة الاشكال  
 فانه يرد عليه ح انه لا حاجة الى البناء المذكور في كون التقديم  
 للاختصاص المستفاد من كلمة اللم مع افادة لام الاستغراق  
 الاختصاص المتوهم ولا يصح القول بانه ان تم ما ذكره  
 قدس سره تم هذا والا فلا وظهر ايضا ان هذا الجواب الاخير  
 يصلح لان يكون جوابا عن النظر بوجهيه وان كان مبوقا  
 للجواب عنه بوجه الثاني ويمكن ان يحل الجواب الاول ايضا  
 على الجواب عنه بوجهيه بادر في عناية قد تبرقوله مطلقا  
 متعلق بالافادة اي سواء تلك الافادة متقدمة على افادة  
 اللم الاختصاص او متأخرة عنها او مقارنته لها يعني ان  
 المستفاد من هذه المقدمة التي هو قوله اذ تقديم الخبر

ايضا

19 ايضا يفيد الاختصاص افادة التقديم الاختصاص مطلقا  
 وذلك لا يستلزم المدعى وهو كون التقديم تأكيدا للاختصاص  
 المستفاد من كلمة اللم وانما يستلزمه ان لو كان ما يفيد الا  
 اختصاص مطلقا صالحا لان يكون تأكيدا له لكنه في اصل  
 الاعتراض هو منع الكبرى المطوية لكنه تسامح في العبارة  
 وقال لا يستلزمه قوله من لام الملك لعله مبني على التمثيل وانما  
 خصمه بالذكر لخصا وورد الاعتراض بالنسبة اليه بخلافه  
 بالنسبة الى لام التعريف فهو من قبيل اظهار ما خفي واخفا  
 ظهوره وقد يقال اشار بهذا التقييد الى ان الكلام الشارح  
 وان كان مطلقا كما ترى الا انه بعد بيانه في الحاشية بقوله  
 هذا مبني على ما صح به السيد السند في قوله المستفاد من  
 الملك قوله اذ المؤكد لا بد ان يكون مؤثرا عن المؤكد في افادة  
 المعنى فيه انه لا شك ان المراد بالتاكيد ههنا هو التاكيد  
 اللغوي لا الاصطلاحي ولا يشترط فيه تاخير المؤكد في الافادة  
 بالتأخر الزماني فانهم عدوا ان اللم واتسمة الجملة وانما  
 الشرطية وحروف التثنية وحروف التمسلة من مؤكدة الحكم  
 مع ان ثبوتها ليس مؤثرا في الافادة عن الحكم بالتأخر الزماني بشرط  
 فيه التأخر الذاتي لتلاين التبرجح بلا مرجح لكنه لا ينافي ذلك  
 المعية الزمانية كما لا يخفى واما قد يقال ههنا من تأخر  
 المؤكد في افادة المعنى امر لازم في جميع المواد سواء كان متأثرا  
 عنه في الزمان ولا كان مثالا في قولنا ان زيد قائم فانها  
 وان كانت متقدمة ذكرها بحسب الظاهر على المؤكد الا انها  
 متأخرة عنه في الافادة بحسب الاعتبار فالمؤكد في هذه

بيان المقام



الصورة مضمون الجملة ولا يتصور تأكيد ذلك المضمون قبل  
 تحققه انتهى فهو من قبيل انياب الاغوال كما لا يخفى  
 على التصف الجليل وان خفي على المتعسف العبد **قوله**  
 فليتأمل يحتمل ان يكون اشارة الى ما اسلفناه من عدم ارتباط  
 تأخير المؤكد ويحتمل ان يكون اشارة الى الاستفادة من الالام  
 بمجرد انضمام المتعلق هو الاختصاص المطلق والاستفاد من  
 التقديم هو الاختصاص الخاص غاية انه محل ينسب المسند  
 اليه فيصح التأكيد فان قلت اذا حصل البيان بعد مجيئ المسند  
 اليه يعود السؤال قلنا لا يعود فان من القاعدة المقررة  
 ان الحكم بعد البيان ينسب الى الاصل قبل تقديم المسند الظرفي  
 ايضا يدل على الاختصاص المطلق قبل ذكر المسند اليه كما لا يخفى  
 على من ذاق حلاوة علم المتأقوا هذا يخالف ما ذكره التفات  
 في المطول حيث قال دلالة التقديم على القصر بالغوى او بغيره  
 الكلام بمعنى انه اذا تأمل الدوق والسلم في مفهوم الكلام  
 الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح  
 البلغاء كذلك انتهى فتأمل **قوله** ويحتمل ان يكون اشارة  
 الى الاختصاص المستفاد من الالام تصويري والاستفاد من  
 التقديم تصديقي فكيف يصح التأكيد وقال بعض الفضلاء  
 اشارة الى انه لا دلالة للالام بمجرد الانضمام المذكور على الا  
 اختصاص الذي وضعت لجواز ان يفهم منه مع الالام قبل  
 ذكر المسند اليه ما هو غير الاختصاص فيكون استفادة  
 الاختصاص موقوفا على ذكر المسند اليه فيلزم المعينة و  
 فيه ان الكلمة يدل على ما وضعت له بلا احتياج الى  
 قرينه

رأى

قرينه معينة لا ارادة هينات في الدلالة لا في الارادة وجواز  
 الانفهام المذكور لاينا في الدلالة ويقال اشارة الى افادة  
 التقديم متأخرة باعتبار اصل التركيب من كون المسند اليه  
 مقدما والمسند مؤخر او لا شك ان الالام في قولنا الحمد  
 الحمد للا مفيضة للاختصاص فيكون افادته مقدمة على  
 افادة التقديم وانت خيرة بان هذا ليس تأخر زمانيا والكل  
 فيه بل تأخر زاتي ولا كلام فيه ويقال ايضا اشارة الى ان  
 التقديم وصف والوصف بعد الموصوف فافادة الموصوف للا  
 اختصاص بعد افادة الموصوف له في الملاحظة ولا يخفى  
 عليك ان هذا ايضا بعيد ذاتية لازمانية وقد يقال  
 اشارة الى ان الاستفادة من الالام هو الاختصاص الارتباطي  
 والاستفاد من التقديم هو الحكم فكيف يصح التأكيد وفيه  
 انه قد سبق ان الكلام مبني على قول السيد السند وان  
 الالام على قوله يدل على الاختصاص **قوله** وبين المعنيين بون  
 بعيد فان الاقل من باب قصر الصفة على الموصوف على الصفة  
**قوله** ويمكن دفعه بان اختصاصه بعين اختصاص  
 الحمد به تعالى الذي هو المستفاد من الالام يستلزم اختصاصه  
 اي اختصاص الحمد بالاختصاص تعالى الذي هو المستفاد من  
 التقديم ضرورة ان الحمد مع اختصاصه به تعالى لم يخف  
 بهذا الاختصاص ولم يستلزم الاختصاص الاول اختصاص  
 الحمد بهذا الاختصاص كان الحمد ما مشترك بينهما اي بين  
 هذا الاختصاص وبين غيره اي غير هذا الاختصاص وذلك  
 وان كان يجب المصروف اتم الآلة المراد ههنا عدم

ل



هذا الاختصاص لا غير بقربه ان اختصاص الحمد بالاختصاص  
به تعالى من قبيل قصر الموصوف على الصفة وهو لا يكاد ان يوجد  
من حقيقيا اضافيا كما تقر في محله والحاصل انه لو لم يحقر  
بهذه الاختصاص كان اما مشتركا بين هذا الاختصاص  
بين عدم هذا الاختصاص وبغيره الذي هو عدم هو الا  
ختصاص اي عدم الاختصاص وبغيره الذي هو عدم الاختصاص  
ختصاص اي عدم الاختصاص به تعالى فعلى التقديرين  
يلزم ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى وهو خلاف المفروض هنا  
وبهذا التقرير اندفع ما اوردوه بعضا لا فاضل من ان  
اختصاص الحمد بالاختصاص به تعالى من قبيل قصر الموصوف  
على الصفة ولا يلزم من عدم كونه مقصورا على هذه الصفة  
وتجاوزه لغيره ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى لوان  
يكون مشتركا بين هذه الصفة وبين هذه صفة اخرى  
وهي مثلا كونه صادرا عن اللسان فقط مع اختصاص  
الحمد به تعالى انتهى وسقط ايضا ما قد يقال في هذا المقام  
من الخيلات والاهام **قوله** وكذا اختصاصه بالاختصاص  
به تعالى الذي هو استفاد من التقديم يستلزم اختصاصه  
به تعالى الذي هو استفاد من الالام وهو ضرورة ان الحمد  
مع كونه مختصا به تعالى لم يختص به تعالى كان اما مشتركا  
بينه تعالى وبين غيره او كان مختصا بغيره تعالى فعلى كلا  
التقديرين يلزم ان لا يكون مختصا بالاختصاص به  
تعالى وهو خلاف المفروض بين السنين تلازم خلاصة  
الكلام في هذا المقام ان لكل من التقديم والالام معنيين

احدها

21

احدها صحيح والاخر التزاع والتقديم بمعناه الصحيح يكون  
تأكيد للمعنى المستفاد من الالام التزاما ومعناه الالزام  
يكون تأكيد للمعنى المستفاد منها صراحة وعلى كل من هذين  
التقديرين وان كان المؤكد والمؤكد مختلفين دلالة لكلا  
متحدين ذاتا وهذا القدر كاف في التأكيد وبهذا التقرير  
ظهر فائدة التعرض لقوله وكذا اختصاصه اه او سقط  
ما توهم انه استطرادي وقد يقال بقي ههنا شئ هو  
ان وجد ان الدلالة الالزامية ههنا بالنظر الى الالام  
على ما يظهر من جميع المحشى على مذهب الجمهور بل على مذهب  
الامام ايضا مشكل جدا انتهى يعني ان جمهور المنطقيين  
اشتراطوا في الدلالة الالزامية النزوم البين بالمعنى  
الاخصر والامام وان لم يشترط ذلك الا انه اشترط  
البين بالمعنى الاعم فوجد ان الدلالة الالزامية على  
كلا المذهبين مشكل جدا وفيه ان المراد بالدلالة الالزامية  
ههنا ما هو المصطلح عند ارباب العربية الذي يكفي  
بالنزوم الذهني أي كون الخارج بحيث يلزم من حصول  
المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور  
او بعد التأمل في القرائن والامارات وليس المراد بها  
للزوم عدم انفكاكه تعقل المدلول الالزامي عن  
تعقل المعنى في الذهن اصلا اعني النزوم البين المعبر  
عند المنطقيين وصرح به المحشى ايضا في حاشية  
التهذيب فعلى هذا وجب ان الدلالة الالزامية  
ههنا اسهل كما لا يخفى ولعل في قوله وهذا القدر كاف

مطلب الدلالة الالزامية

مئة



في التأكيد اشارة الى هذا **قوله** وهو الوجه الاولوية  
 ان ظاهر التعريف الاول لا يشمل المنة على النعمة الواحدة  
 فهو غير جامع والتعريف الثاني يشمل المنة التمهيدية  
 ايضا مع ان المق تعريف المنة التوسيعية ظاهراً فهو غير  
 مانع كذا نقل عنه وفيه ان ظاهر التعريف الثالث ايضا يشمل  
 المنة التمهيدية فلا اولوية ولعل قوله فتدبر اشارة الى  
 المعنى الثالث لا يلام لعنى من معانيها اللغوية ولا لغيتها  
 العرفية والشرعية اذ المنة في العرف والشرع هو الاستعلاء  
 على المنع عليه بسبب انعامه انتهى وقد يقال هو اشارة  
 الى السؤال وجواب اما السؤال فهو ان المساوات شرط  
 لصحة التعريف عند المتأخرين لا الاولوية فقوله  
 فهو اولي في محله واما الجواب فهو ان التعريف مبني  
 على مذهب المتقدمين او على مذهب المتأخرين لكن على  
 بعض الاعراض **قوله** الاشارة الى الاعتراض وطريق  
 الاشارة اليه ان بقاء المنة يقتضي العجز عن اداء  
 الحمد كما ينبغي والالم يبق المنة الا يري ان شخصاً  
 لو ادى حق نعام منعم على ما ينبغي لم يبق لذلك المنعم  
 منة عليه هذا ما نشيخ بخاطرهم ثم وجدته في كلام  
 الفاضل شيخ الاسلام والمنة المنفصل المنعام  
**قوله** كما ينبغي وتيقال هو اما متعلق بالاداء فوجه  
 التحمين ما ذكره اولاً واما متعلق بالحمد فوجهه  
 ما ذكره ثانياً اقول الظاهر ان يكون الامر على العكس  
 اذ كون الحمد مقابلاً وموازناً للحمود عليه انب

لان يكون كما لا في الحمد وكذا الاتيان بالحمد في مقابلة كل  
 نعمة انب لا يكون كما لا في الاداء وفي كلام السيد السند  
 قدس سره ما يشعر بهذا حيث قال اذا كان الحمد والشكر  
 من النعم لم يجر عن لاحد الاتيان على وجه الكمال هو ان  
 يؤتى في مقابلة كل نعمة بحيث لا يشذ عنها شئ حمداً  
 هو يستلزم التسلسل لان نفس الحمد من الالاء فيلزم  
 في مقابله حمد آخر فيه واما جعله فيه متعلقاً بالحمد فيس  
 بمنتهى فانه يكون المعنى ان الاتيان بالحمد الكامل يستلزم  
 التسلسل ولنتخير بانه لا وجه لاستلزامه التسلسل  
 على هذا المعنى وبهذا سقط ما قد يقال انه لا وجه لا  
 وجه للمناقشة المذكورة بعد تقييده قدس سره بقوله  
 على وجه الكمال لان الاتيان بالحمد الكامل يقتضي ان يكون  
 الحمد مغايراً بالذات المحمود عليه فهذه المناقشة من المحش  
 هجرت تعصباً **قوله** وفيه مناقشة انه يجوز ان لا يخفى ان  
 حاصل هذه المناقشة المنع لاستلزام الاتيان المذكور  
 التسلسل في الحمد بالجواز المذكور على فيس ما قالوا في  
 دفع التسلسل في ابتداء في كل امر ذي بال بالبسملة والحمد  
 ومسئلة الصلوة على النبي كل امر ذكر اسمه صلى الله  
 عليه وسلم ولا ينا في ما ذكره في الوجه الاول من وجهي  
 العجز فلا وجه لما قيل ههنا ان هذه المناقشة لا يقبله  
 الطبع التسليم على ما يظهر من بيان نفسه في الوجه الاول  
 من وجهي العجز انتهى ثم ان الحمد عليه في الحمد الذي  
 يؤتى في مقابلة الحمد ليس للحمد بل هو انعام الله تعالى



نعم الحمد فلا يرد ما قيل يلزم على هذا ان يكون الشيء الواحد متعلقا باعتبار واحد وهو غير جائز وايضا يلزم تقدم الشيء على نفسه اذ لا بد ان يكون المحو عليه مقدما على الحمد لكونه باعثا انتهى على ان اعتبار كونه حمدا تغايرا اعتبار كونه محوذا عليه **وله** اما صلة الاشتقاق الخ قدم هذا الاحتمال لانه الظاهر للتبادر الشايع الاحتمال في امثال هذا المقام ولانه سالم عن الحذف في الكلام فيقال لا صحة لهذا الاحتمال فضلا عن الرجحان والكمال لانه يلزم ان يكون الشيء مخالفا في الكتابين المشهورين في اللغة لانه لفظة من مشترك بين المعنيين على ما نقل عنه فاذا حمل قوله من من عليه على انه مشتقة من من عليه بكلا معنييه فيلزم كون المنته مصدر له بكلا معنييه و سيجيء انها مصدر باحد المعنيين انتهى فيه ان القرينة تحتمله باحدى المعنيين على لزوم كونها مصدرا نوعيا لاحدهما كما سيجيء لا يكون مخالفا في الكتابين ويقال كلا الاحتمالين المذكورين بعيدان عن الارادة اما الاول فلانه مبني على المذهب المروج ومحتاج الى طريق الاختتام ايضا لان الثابت في المتن معنى المنته والاشتقاق حال اللفظ واما الثاني فلانه غير متبادر ومحتاج الى حذف المضاف والاستخدام ايضا فالظان يكون كلمة من صلة الاخذ والمعنى ان المنته الثابتة له تعاملا فخذ من من عليه والاعنيار عليه الا ان يقال لا يحصل من الاشارة الى وجه الاشكال لكن شهرة السؤال تغني

عن

23

عن الاشتغال عن الاشارة الى وجه الاشكال انتهى وقد يستحسن هذا بان الاحسن تصوير المعنى وتوضيحه والاحتمال ان المذكوران يوهمان تصحيح اللفظ **قوله** اي من من الذي يستعمل بعلية اشارة بهذا التفسير الى ان قوله عليه محذوف والاياء الى الاستعمال لا لكونه جزء من المشتق منه كما يوهمه ظاهر العبارة فان قلت فما الفائدة في ضم الاستعمال الذي يوهم خلاف المقام قلت فائدة الاشارة الى ان المنته المذكورة في المتن ليست بمشتقة من من الذي يستعمل بلا على وان كان ظاهرا لمتن يوهم ذلك فاما المشتق منه هو المن من لا المنته فهو مشتقة من من الذي يستعمل بعلية قوله على حذف المضاف انما احتيج الى هذا الخلاف لان المنته مصدر والمصدر ليس بعضا من الفعل **قوله** اي من باب من عليه يقال ليست الشري لم يعتبر المضاف المحذوف المصدر مع انه مناسب الا اعتبار البعضية وبعيد عن احتمال المذهب المروج انتهى يمكن ان يقال انما لم يعتبره لئلا يوهم ان المنته محتصة بكونها مصدرا صرفا بل كان ظاهرا الكلام شاملا لكونها مصدرا نوعيا ايضا ثمة بعضية من باب من عليه ظاهرا لا يحتاج الى البيان فجعله قوله ولفظه من مشترك اه بيان لتلك البعضية ليس على ما ينبغي بل هو اشارة الى تحقيق ما نقله الشارح في الحاشية متضمنة البيان وجه الاشكال الذي ذكره الشارح بقوله وما يقال كما يظهر من قوله ومن هذا التحقيق تبين

على ان يكون المعنى بعض من مصدر من بناء على انه مصدر ان صح



وجه الاشكال **قوله** بين المعنيين وهما الانعام والامتنان  
**قوله** كما نقله في الحاشية عن الكتابين حيث قال من عليه  
متناى انعم عليه متاعليه منته اى امتن عليه كما في  
الصحاح والحمل **قوله** باحد المعنيين وهو الامتنان **قوله**  
بالمعنى الاخرى الانعام **قوله** وان كان بينهما اى بين الكتابين  
المذكورين وهو الصحاح والحمل كما مر تنوع مخالفة في معنى  
المنة الذي هو احد المصدرين لمن ليس مما نحن فيه لكن  
لا نفتر هذه المخالفة لما نحن فيه من اختصاص المنه بمعنى  
الامتنان هذا واعلم ان ما نقله الشارح في الحاشية  
عن الكتابين المذكورين ليس فيه اشارة الى هذه المخالفة  
ثم لنسب اليه ههنا حاشية اخرى وهى هذا المنه والمنه  
منته تهاون تابع المصادر ركنى الظاهرات تابع  
المصادر اسم الكتاب غير الحمل والصحاح فعمل المحشى قد اطلع  
على حاشية فيها ما ذكره رأينا ما نسب الى الشرح تحريف لا يعتمد  
عليه فان المحشى قال في آخر الكتاب اعلم ان ما نقله عنه  
في حواشى هذا الشرح لما كانت مضمومة معقدة عليها  
عندي التزممت الاشارة اليها في مواضعها ليعتمد عليها  
المحصلون ويميزها الطالبون **قوله** ومن هذا التحقيق  
تبين وجه الاشكال اه وحاصل التحقيق ان لمن  
معنيين والمنه لم يأتى مصدرا له بكلا معنيه بل احدهما  
دون الاخر وفيه انه انما تبين منه وجه الاشكال  
لوبيتين فيه المعنى الذي لم يأتى المنه مصدرا به وليس  
فليس يكن هذا سهلا لظهور المتن بسبب الاحالة على

ما في

ما في الكتابين وظهور الامر فيهما ان الغرض من هذا  
البيان دفع ما يمكن ان يتوهم ههنا من انه يجوز ان يكون  
المنة مصدرا لمنة الذي يعنى انعم وحينئذ لا مجاله للا  
شكل المذكور اصلا قيل لا يخفى ان هذه التحقيق لو كانت  
محققا تاما فرفع هذا التوهم وبيّن وجه هذا الاشكال  
المذكور على ما ذكره اظهر من ان يخفى لكن في تحقيقه  
بحث اذ قد قيل في بعض الحواشى على الحاشية الا لوغية  
في الآداب ان المنه تطلق على اربعة معان الانعام والا  
متنان والقطع واذهاب القوة وقد نقل عن الشارح  
ايضا ههنا حاشية وهى المنه والامتنان منته تهاون  
ونعت تهاون وتعديان يعلى فهذان المنقولان صريحا  
في عدم تحقيقه انتهى اقول ما نقله من بعض الحواشى فيه  
انه قد وقع فماتلك الحاشية يدل المنه المتن بلافاء فلم  
يتوهم عليه الاعتماد على انه يجوز ان يكون الواقعة في تلك  
الحاشية لا يعارض ما ذكر في الكتابين المشهورين المعتمد  
المعتبرين كما لا يخفى واما ما نقله عن الشارح ههنا في  
انه رأينا من تلك الحاشية الفارسية هكذا المتن والمن  
منته تهاون فلا اعتماد عليه وايضا الوجه ذلك النقل  
عن الشارح لا يشار اليه المحشى لا لزامه الاشارة كما  
نقله عنه كما سبق **قوله** يجوز ان يكون مصدرا نوعيا من  
المنة بمعنى الانعام واعلم ان القاعدة في بناء النوع من  
مصدر التثنية ان لا يكون فيه ان يأتى النوع على  
وزن الفعل كالكربة والجملة ولا يحتاج الى وصف



وان كان فيه التافانة يحى على لفظ ذلك المصدر لكن  
يجب وصف مشعر بالنوعية ليمتاز عن المصدر  
كالمرجمة الكاملة والقبرة الباهرة فمصدر من الذي  
بمعنى انهم من بلاتاء فالنوع منه يحى على وزن الفعلة  
كالمئة ولا يحتاج الى وصف بناء على تلك القاعدة  
واقاما نقل عن الرخى من شرح الشافية من انه قد لا  
يكون الفعلية نوعا كالنشدة فانها لكونها على وزن  
المصدر لا تدل على النوع بهذا القاعدة بل يقررها  
كما لا يخفى واقما قيل على المئة على النشدة بان يقال كما ان  
نشدة له مصدران النشد والنشدة كذلك المنه مصدر  
ههنا المن والمئة فكما لا يجوز ان يكون النشدة مصدر  
نوعيا كذلك لا يجوز ان يكون المئة مصدرا نوعيا  
ففي كل مع الفارق فان النشد والنشدة مصدران  
بمعنى واحد بخلاف المن والمئة واقما التباسه بمصدر  
من الذي بمعنى امتن فلا يضتر فانه يعلم المراد بالقرائن  
الخارجة كما في سائر الالفاظ المشتركة ولعل القرينة  
هي ههنا ان لا يصح اثبات المئة التي هي مصدر صرف لله  
تعالى ولا ينافيه ما يجي من انه يجوز ان يكون المئة غير مضمومة  
من الله تعالى فانه يحيل المئة على المصدر الصرف والحال  
انه على تقدير كون المئة مضمومة من الله تعالى تحمل المئة  
ههنا على المصدر النوعي بهذه القرينة وعلى تقدير كونها  
غير مضمومة منه تعالى تحمل المئة ههنا على المصدر  
الفرق ويجوز ان يكون القرينة هي ههنا كون المقام

الوزن بل القرينة الحالية او بالوزن  
كان يقال النشدة اللطيفة فلا  
يقدر حينئذ بتلك

مقام

مقام الحد فان المئة التي هي المصدر الصرف وان جاز اثباته  
له تعالى كنهه لا يلائمه مقام الحد فالمقام يخصه بمعنى لا  
نعام فتحمل بهذه القرينة على المصدر النوعي قوله اذ يجوز ان  
يكون المعنى اما اشار الى صحة ما ذكره لان بحسب المعنى كما  
ان قوله اذ وزن الفعل اه اشارة الى صحة بحسب اللفظ  
كما مر ولا من جهة المعنى يعني انه يجوز ان يكون المئة ههنا  
مصدرا نوعيا من المت بمعنى الانعام ولا فساد فيه لان  
جهة اللفظ كما مر جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ايضا  
اذ يجوز ان يكون المعنى ان المصدر النوعي قد يكون للنوع  
المبهم وقد يكون للنوع المعين على ما ذكره الفاضل العاصم  
في شرح الكافية حيث قال وجلسة بك الجيم للنوع المبهم فانه  
بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على ما في الرخى والنوع المعين  
فانه جلوس معتاد متكلم على ما في الجار يردى انتهى الا انه  
لما كان حمله على النوع المبهم غير مناسب في هذا المقام حمل الحشبي  
على النوع المعين ففسره بقوله اعنى النوع الكامل ثم ان هذا  
المعنى مفاد اصل الكلمة ولا ينافي كون الالم الداخلة عليها  
للجنس والاستغراق والعهد فانه يجوز ان يحل على جنسية  
ذلك النوع والاستغراق افراده او على المفهوم ومئة هذا  
واقاما قد يقال ان هذا الاحتمال ههنا بعيد جدا اذ لا  
يخطر ببال احد من اطلاق المئة ما سوى كونه مصدرا  
صرفا على انه عدم الفساد من جهة المعنى في بادى الراى  
فجيز المنع ولذا احتج الى التفسير بقوله اعنى النوع  
الكامل على انه يغوت به حسن المقابلة بينه وبين



الحمد ففيه انه قياس الغير على نفسه ثم ان الظاهر ان كلامي  
مطالبة لاستدلال المقابلة بالمقايضة غير موجهة على  
ان الفساد في بادى الرأي ليس بمهروب عنه وايضا لا يفوت  
به حسن المقابلة اذا كان لازم الحمد للمعبد الخارجي كما لا يخفى **قوله**  
لان المنه بهذا المعنى اه هذا دليل لا ثبات الكبرى وتقريره  
هكذا اذا كان اثبات المنه بالمعنى المذكور له تعا فاسدا  
كان كل ما يتضمن ذلك الانبات فاسدا اما الملازمة فظ  
ضرورة ان ما يتضمن الفاسد فاسد واما المقدم فلانه  
اذا كان المنه بالمعنى المذكور صفة مذمومة منهيا عنها  
كان اثباتها له تعا فاسد لكن المنه بهذا المعنى مذمومة  
منه عنها في الاية الكريمة فاثباتها له تعا فاسد كما لا يخفى  
**قوله** والثاني منع الكبرى راجع الى دليلها لما تقر بينهم  
ان المنع المقدمة المدللة راجع الى دليلها حاصله انا  
لا نسلم انه اذا كانت المنه بالمعنى المذكور صفة مذمومة  
منه عنها كان اثباتها له تعا فاسدا وانما يكون فاسدا  
اذا كان الخطاب عاما لكنه هم ايضا الجواز ان يكون محصا  
بغيره تعا **قوله** من ان الاول اعل وجه الاولوية على هذا  
التوهم ان حاصل الجواب الثاني منع لمذمومية مطلق  
المنه بجعل الخطاب مخصوصا بغيره تعا وحاصل الجواب  
الاول تسليم لمذموميته وحق الجواب المنفي ان تقدم على  
التسليم بحسب قانون المناظرة وفيه ان حاصل الجواب الاول  
ايضا منع لمذموميته مطلق المنه بجعل المذموم منية  
المنع لامنة المنع عليه كما لا يخفى فحل على التسليم ثم توهم

اولوية

26

اولوية التقديم خروج عن الطريق المستقيم كما لا يخفى على الطبع  
المستقيم وتقرير المقام مثل ما قرره المحشى راجح سالم عن الام  
صالح ان يدفع امثال تلك الاوهام فما قد يقال لا يخفى ان هذا  
الرد من المحشى انما يتجه اذا قرر الاعتراف المذكور على الوجه الذي  
قرره ثم سلم بجحان هذا التقرير على سائر التقارير وكلا  
في حين المنع ليس على ما ينبغي **قوله** واما اذا كانت بمعنى الانشاء  
اعنى انشاء الحمد والامتنان فيه انه اذا اراد انه بمعنى  
انشاء كون المقص ما ناكما انشاء الحمد بمعنى انشاء كونه حيا  
فلا معنى لكونه ما ناكما بالنسبة اليه تعا وكذلك ان بمعنى  
ان انشاء كونه تعا مانا اذ لا معنى لانشاء المصكونه تعا مانا  
كما لا يخفى وان اراد بمعنى انشاء كون المقص منونا كما هو اللفظ  
من لفظة الامتنان فحاصله يرجع الى ما ذكره الشارع  
بقوله ان المنه عن منة المنع لا امتنان المنع عليه  
فلا يكون ما ذكره وجه اخر قال بعض الافاضل لا يخفى  
ان هذا الجواب اى جواب المحشى ليس حاسما لمادة النبهة  
اذ كما ان اثبات الصفة المذمومة له تعا مذمومة  
كذلك انشاء الصفة المذمومة اشترى ولعل حمل المراد  
على معنى انشاء كونه تعا مانا والحاصل ان السند المذكور  
ليس مستقيم في حد ذاته وقد يدفع المنع المذكور بان يقول **قوله**  
للك الحمد والمنه حقيقة في الاخبار والحقيقة اصل وانما  
الدليل على من ادعى الجازي في آخر الكتاب **قوله** كما هو الظاهر  
من جملة الصلوة ان الظاهر انها جملة دعائية يطلب التهمة  
له عليه السلام وانما قال كما هو الظاهر انه يمكن ان يقال انها



جملة اخبارية تجبر بها عن ثبوت الرحمة له عليه السلام  
والحاصل ان الظان جملة الصلوة انشائية فالظن يحكم  
المقابلة ان يكون جملة الحمد ايضا انشائية بان يستعمل لفظ  
الحمد في الانشاء كما في قوله تعاربت اني وضعتها انثى وفي  
قوله تعاربت اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا لانا  
ايضا دعائية فنسقط ما قيل ان هذا قياس مع الفارق  
او جملة الصلوة ان كانت على صورة الاخبار لكتفاء دعاء  
والدعاء انشاء جزما فتكون انشاء وجملة الحمد ليست  
كذلك ضرورة انه لا معنى لدعاء الحمد له تعا وذلك ظاهر  
وصورتها ليست الانشاء **قوله** لجواز ان يكون المبطل مجموع  
المتى والاذى بان يعتبر العطف قبل الربط وايضا صحتها  
بان العطف على مجرور الحرف بلا اعادة الجار يفيد الاتحاد  
في الحكم كما ان العطف عليه باعادة يفيد استقلال الحكم  
فاذا قيل مرتت بزيد وعمر يفيد ان المريد الواحد التصق  
بكليهما واذا قيل مرتت بزيد وعمر يفيد ان هاتين  
التصق احدهما بزيد والاخر بعمر فعلى هذا يفيد الآية  
الكرمية ان ابطال الواحد يكون مستباحا متى والاذى  
فيكون السبب مجموعهما لاحدهما فلا تدل على النحر عن المنة  
وحدها الا ان هذين القولين المذكورين ليسا بكلمتين  
مع ان المفسر قد حوّل ابان المبطل كل واحد منهما لا  
مجموعهما فلذا ابادر الى التسليم ان المراد انه يجوز ان يكون  
المبطل هو مجموع متى والاذى لا كل واحد منهما فيجوز  
ان لا يكون متى وحده مذموما من حيثها عنه سواء

كان

كان تبنيها او توبيخا فلا يتوقف هذا الجواب على اعتبار متى المنتهى  
حتى يتحد مع الجواب الذي اشار اليه الشارع في الحاشية  
كما توقع **قوله** ولو سلم اي لو سلم ان المبطل كل واحد منهما لا مجموعهما  
فالاية المذكورة لا يدل على ايضا على المنتهى عن المنة وانما  
تدل عليه ان لو كان كون المتى مبطلا للصدقة يستلزم المنتهى  
عنه لكنه لم ايضا لجواز ان يكون المتى مباحا في نفسه لكن يبطل  
عملا آخر بمقارنته لذلك العمل يعني يجوز ان يكون السبب الداعي  
للابطال هو المقارنة المذكورة لانفسى المتى من حيث هو  
هو والحاصل انه يجوز ان يكون المبطل كل واحد منهما لكن  
كل واحد منهما لكن لا من حيث ذاتها بل من حيث المقارنة  
فالمنتهى عن الابطال انما يستلزم المنتهى عن تلك المقارنة  
لا عن نفس المتى وايضا المتى بعد الصدقة يستدعي المقارنة  
والمقارنة تستدعي الابطال وهو منتهى عنه والداعي الى  
المنتهى عنه لما تقررات مستلزم المحذور ولعله لهذا ابادر  
الى التسليم بفعله ولو سلم **قوله** ولو سلم اي ولو سلم ان المبطل  
هو نفس المتى وان الاية الكريمة تدل على المنة لكن لا علم  
انها لا تدل على النحر عن المتى مطلقا فان اللازم من تلك  
الاية الكريمة هو المنتهى عنه بعد العمل المحصور الذي الصدقة  
لا مطلقا فيجوز ان يكون مباحا فيما لا يكون بعد الصدقة فلا تكاد  
واما ما قيل من ان المنة لا تقع الا بعد الانعام كما يدل  
عليه التعريفات السابقة فعلى تقدير تجويز كون المنتهى عن  
المتى بعد الصدقة يكون الاشكال باقيا على حاله فساقت  
فان الكلام فيما يقع بعد الصدقة وهي نوع مخصوص من انواع



الانعام لا يمايقع بعد الانعام مطلقاً وهو ظاهر والحاصل انه  
 يجوز ان يكون التبرع خصوصية ما في الصدقة فلا يغير عليه  
 من تلك الحيشة فلا يتم الاستدلال بالاية المذكورة على ان  
 المنية بالمعنى المذكور مطلقاً صفة مضمومة منتهى عنها  
 وما قيل ان اللفظ المراد بالصدقة مطلقاً اعطاء والا  
 نعام لا الصدقة المصلحة في الشرع محل نظر لا يخفى ثم قال  
 هذا القائل ثم اعلم انه على تقدير تسليم هذه المنوع باسرها  
 مع اسانيدها لا يثبت بها المطاذاً الثابت بها انما هو عدم  
 كون المنية مضمومة منتهية لا انها صفة جملة والمقام  
 لكونه مقام الحمد يقتضي ان يكون كذلك لا مجرد ذلك لعدم  
 اشتمالها على خير بانه حال عن التحصيل وخارج عن القا  
 اذ لا يثبت بالمنع شيء ولا يجب على المنافع اثبات شيء كما  
 تقرر في محله بل يجزئ تسليم المنع يلزم الاتهام في مثل هذا  
 المقام الظاهر ان الاستدلال المذكور من المعترض انما هو  
 بطريق انه يدخل في عموم الاية المذكورة المنه عن  
 كل اقرار بالمنية والجواب المذكور منع لذلك العموم فلا يرد  
 عليه ما قد يقال ان علة ابطال المني للصدقة جارية  
 في جميع الاعمال فانه على تقدير تمامه لا يثبت ذلك العموم  
 بل هو ادعاء للاجتهاد ودعوى الحكم بالقياس فهو محجوب  
 آخر قوله قد يدفع الاعتراض اه لا شك ان هذا الدفع  
 جواب لمنع الضمري فالمناسب ان ياتي في سياق قوله  
 ويمكن منع الضمري بوجه اخر الا انه لما كان هذا الدفع  
 منعاً لا عن الغير والجوابان السابقان من محترعات

نفسه

نفسه كما يشعر به قوله ويمكن منع الضمري ويمكن منع  
 الكبرى فضله عنها واتى ههنا **قوله** واستحقاق المنية  
 اه اشارة الى وجه الدفع بالتقدير المذكور وقوله مع الاعتراض  
 عنه مستدرك ههنا لا مدخل له في عدم المضمومية ولا  
 في دفع الاعتراض اذ استحقاق المنية بمعنى الانصاف باضافة  
 اضافته المنع الجلية ليس مضموماً منتهياً عنه مطلقاً بل  
 المضموم المنه عنه هو المنية بالفعل لا المنية بالقوة ولا  
 استحقاق بمعنى الانصاف باضافة المنع نعم له مدخل في  
 كون الاستحقاق المذكور في غاية الكمال فلعل ذكره ههنا  
 توطئة لما سيذكره واشارة الى جواب سؤال اشار اليه  
 الشارع بما ذكره في الحاشية ههنا في رد هذا الجواب وحصل  
 ذلك الجواب على افادة المحشيات استحقاق المنية مطلقاً  
 ان كان ما لا يلائم الحمد الا ان مع الاعتراض عنها لا يمي  
 لكونه في غاية الكمال وانت خير بان هذا انما يتم اذا كان  
 في كلام المص اشارة الى هذا القيد وذلك محل نظر وما  
 قد يقال انه يستفاد بقريته الحالية خارجة عن الكلام  
 وهي انصافه تعالى بالكمال الذاتي في الفناء المطلق ضعيف  
 كل الضعف غير مناسب في المقام كما لا يخفى على ذوي الاقدام  
**قوله** لان المراد باستحقاق المنية الانصاف اه اي المراد  
 وذلك بطريق استعمال المسبب في السبب مجازاً لا يخفى  
 ان هذا بعيد كل البعد لا يكادون يفهم من الكلام  
 في المقام على ان الانصاف بما يقتضي المنية المضمومة  
 مضموم مضموم ايضاً فان مقتضى ملزوم للمقتضى و



والمستلزم للحال محال وأما ما قد يقال في دفع هذه  
المراد وهو الانصاف بذات ما يقتضي المنة على تقدير  
عدم وجود المانع كما في انفسنا في فاضلة النعم الجليلة  
بدون وصف الاقتضاء لوجود مانع منه وهو انصافه  
تعالى الحال الذاتي والفناء المطلق لا الانصاف بما يقتضي  
المنة ملائماً بوصف الاقتضاء كما توهم العامة فيه انه  
ان المراد وهو الانصاف بذات ما يقتضي المنة لولا المانع  
بدون تحقق وصف الاقتضاء بالفعل كما هو الملام لسياق  
كلامه لو وقع فيما هرب عنه فان الانصاف بذات ما  
يقتضي الصفة المذمومة لولا المانع لا يلزم مقام الحمد  
او المدح ولو بدون الاقتضاء بالفعل كما لا يخفى وان  
اراد ان المراد هو الانصاف بذات ما يقتضي المنة لولا  
المانع بدون اعتبار وصف هذا الاقتضاء اصلاً ففيه  
انه لو كان المراد هذا الضاع في الموضع اصبلاً قال  
بعض الفضلاء والحق في وجه النظر ان يقال ان المراد با  
ستحقاق المنة الانصاف بالانعام الذي لو جاز المنة على  
الانعام لمن عليه لا على غيره من انعامات والاستحقاق  
بهذا المعنى ليس بمفهوم بل عن هو من صفات الكمال على  
ما لا يخفى فتأمل **قوله** والالكان باطلاً قطعاً اي فلا  
يصح ان يراد هذا اصلاً فهذا الكلام منه اشارة الى  
وجه القرينة الصارفة عما يتوهم من التقابل من  
كون المراد امكان المنة المبني عليه رد الشبهة وقد  
يقال اشارة الى التعريف على الشارح بان معنى كلامه

هو التوهم

29 هو التوهم فالواجب عليه بناء على هذا المبني ان يراد الجواب المذكور  
بانه باطل قطعاً لانه غير ملائم لمقام الحمد والمدح **قوله**  
ضرورة امكان الحال محال هننا لا يخفى ان المراد بامكان  
الحال هننا هو امكان المنة وليس بمقتضى التوق والذوق  
الا هذا في رد عليه ما اوردته اكثر الفضلاء هننا من  
امكان الحال محال انما يكون محالاً لو كان الحال محالاً لذاته  
واما اذا كان محالاً بالغير كما في نحن فيه فلا يكون محالاً  
وهو ظاهر وانما كانت المنة محالاً بالغير انتهى المشرع عنها  
واما في نفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا  
الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هو الانصاف بالمنة  
بانفسها وظاهرات انصافه تعالى بالمنة محال ذاتي لكونه  
محالاً لمقتضى الحال الذاتي والفناء المطلق انتهى فانه  
محال لمقتضى التوق والذوق وادعى ذلك القائل انه  
كما يساعد له انه على ان الكلام في الحال لا ذاته واستلزام  
كون الانصاف بالمنة مخالفاً للحال الذاتي والفناء المطلق  
لكونه محالاً لذاته محل نظر لا يخفى **قوله** الامتنان والمنة مترا  
اي فلا يرد عليه السؤال بانه لا تقابل بين الجواب ولا  
بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع بان  
المنه عنه منة المنع لا منة المنع عليه هكذا قد يقال  
لكنه لا يردع به السؤال بعدم المناسبة وبيانه ذهاب  
الى المفضل عند وجود الفاضل من غير نكته فنقول  
اختيار الامتنان للتفني في البيان والاحترار  
عن شائبة التكرار في المفعل وكونه ظاهراً في معنى

د فان



المبنى للمفعول وليكون التغاير في اللفظ والمبنى إشارة  
إلى التغاير في المعنى **قوله** كما أشار إليه في الحاشية حيث  
قال الامتنان والمنة مترادفان **قوله** لكن المراد اه إشارة  
إلى دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق وهو أنها لما كانا  
مترادفين لم يكون كل منهما منهيًا عنه فكيف يصح سلب  
النهي عن أحدهما وجه الدفع أن المراد بالامتنان ههنا  
المعنى المبني للمفعول وأما المراد بالمنة فهو المعنى المبني للفعل  
فهو وإن كانا مترادفين في أصل المعنى لكانتا مختلفين  
في المعنى المراد ههنا فكون أحدهما منهيًا لا يقتضي كون الآخر  
أيضًا منهيًا وانت خبير بأن استعمال كل من المنه والامتنان  
على أو بدونها لا مدخل له في كون كل منهما مبنيًا للفاعل أو  
مبنيًا للمفعول فلا وجه لما قيل ههنا بل هو توهم محض من  
قبيل انياب الأغوال **قوله** بقرينة التقابل وإضافته  
إلى المنعم عليه الظاهر أن كلاهما قرينة مستقلة على المعنى  
المقروا ما يقال أن الامتنان لو لم يضاف إلى المنعم عليه  
بل إلى المنعم أيضًا كان يقال المنهي عنه هو منة المنعم الفلاني  
لا امتنان المنعم الآخر والتقابل موجود مع أنه لا يكون قرينة  
على كون المراد المعنى المبني للمفعول ففيه الإضافة إلى  
المنعم قرينة قوية على كون المراد المعنى المبني للفاعل وما  
نعمه عما كان التقابل قرينة عليه وذلك لا ينافي بكونه  
قرينة في ذاته لا يرى إذا خلى وطبعه كما إذا قيل المنهي  
عنه هو المنه لا الامتنان يكون التقابل قرينة بلا  
شك ومريه فتأمل **قوله** وفيه أنه يأتي عن هذا

المعنى

31 المعنى كلمة اللام ووجه الإيلاءات الظاهرات اللام لاختصاص  
الصفة بالموصوف وظاهر أن يكون المنعم عليه ممنونًا ليس  
له تقابل كما يحتمل أن يكون كلمة اللام لاختصاص المتعلق بما  
لمتعلق فلم يأت عن هذا المعنى كلمة إلا فأن كون المنعم عليه  
ممنونًا أن يكون صفة له تعاكته متعلق به ولعله لهذا  
قال مع أن كون المنعم عليه اه هذا وقد يقال ههنا ما لا يليق  
به الالتفات فلا تلتفت إليه فانه من الضايفات **قوله**  
يستلزم كون المنعم ما تأو ذلك لأن اسم المفعول على وفق  
قاعدة الاشتقاق يقتضي فاعلاً لأنه اسم لمن وقع عليه  
فعل الفاعل فلا بد من فاعل حتى يصدر منه الفعل و  
يقع عليه فكون العباد ممنونًا لله تعالى يستلزم كونه  
تعالى ما ناعليهم فيعود الاشكال **قوله** المعنى العرفي وهو  
الذي يعتبر عنه في الفارسية بمنشكس وهو اعتراف  
المنعم عليه ما أحسن إليه بأن تقول اتى ممنون فلان  
مثلاً مع أنه لا منة عليه من جانبه أصلاً فلي هذا  
يرتفع الاشكال لكنه يحتاج إلى حمل اللام على اختصاص  
المتعلق بالمتعلق وإيضاً يريد عليه أن المنه بهذا المعنى  
ليست بجميل فلا يلزم في مقام الحمد إلا أن يكون باعتبار  
السبب وهو فاضلة النعم الجميلة التي اقتضت كون الحامد  
ممنوناً بهذا المعنى ولعل قوله فتدبر في آخر الحاشية إشارة  
إلى هذا وقال بعض الفضلاء لعل وجهه هو أن يتجه  
كون المنعم عليه ممنوناً بالمعنى العرفي استحقاق المنعم المنه  
بافاضته إلى النعم الجميلة فتجد هذا الجواب بما سبق



في الحاشية السابقة فيكون تكراراً بلا فائدة انتهى فتأمل  
ويقال انه اشارة الى السؤال وجواب نظيره اشارة  
الشام الى السؤال فهو ان اعتراض المعتز على كلام المتكلم  
مبني على ما هو المتبادر من لفظه المنته وهو كونه بالمعنى  
المبني للفاعل ومبنى الجواب المذكور على خلاف ما هو المتبادر  
واما الجواب فهو ان الجواب ايضا مبني على ما هو المتبادر  
فان المنته لما كانت مقارنته للجد من جهة الحامد فا  
لمتبادر كون المنته ايضا من جهة فيلزم ان يكون المنته  
بالمعنى المبني للمفعول وايضا المتبادر من المنته في العرف  
والاستعمال بعد ان صارت بالمعنى المبني للمفعول هو  
العرفي لا الاصطلاحي وانما يتبادر الاصطلاح في الاصطلاح  
اهل الصرف والنحو فتأمل **قوله** اي حكم الخطاب تحقيق المقام  
يستدعي بسطا في الكلام ببيان معنى الحكم والخطاب فاعلم  
ان الحكم ثلاثة معاني نسبة الامر اخرايما باوسلبا وادراك  
وقوع النسبة او لا وقوعها وخطاب الله تعالى المتعلق  
بافعال المكلفين وهو المسمى بالحكم الشرعي المنقسم الى الايجاب  
والتحريم وامثاليها وقد يستعمل الحكم الشرعي فيما خوطب به كما  
الوجوب والحرمة وامثاليها والخطاب في اللغة توجيه  
الكلام نحو الغير للافهام ثم نقل الى ما يقع به الخطاب اي الكلام  
الموجه الى الغير للافهام وهذا هو المراد في قول الحكم الزبني  
خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وهو بهذا  
المعنى عبارة عن الايجاب والتحريم وامثاليها كما قالوا  
قد يستعمل الخطاب بمعنى ما خوطب في قول الشارح ايضا

الخطاب

بيان معنى الحكم

31 الخطاب مخصوص اه هو المعنى الاول من معاني الخطاب و  
هو المعبر عنه بنفس الخطاب في قول الحاشي كان نفس الخطاب  
اه ولم يفد كونه بهذا المعنى مخصوصا بغيره تعالى في الجواب  
بجواب ان يكون حكمه عاما وان كان نفسه خاصا كما  
في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فتدبر  
بقوله اي الحكم الخطاب مخصوص اه هذا ثم المراد بالخطاب في  
هذا التفسير هو المعنى الاول من معاني الخطاب فاضا  
الحكم اليه لامية على كل معنى من معاني الاربعة كما لا يخفى  
وجمله على معنى الثاني والثالث من معاني الخطاب وجمل  
الاضافة ببيان او لامية بمعنى ان خطاب الله تعالى  
المتعلق بافعال المكلفين كالوجوب والحرمة وغيرها  
خروج عن المقام بالكلية ومن فسر المقام اي الحكم الذي  
يستفاد من نفس الخطاب ويثبت له كالوجوب والحرمة  
وغیرها محصور بغير الله تعالى يات بشئ حيث جعل نفس  
الخطاب المهروب عنه في كلام الشارح الخطاب المتعلق  
بافعال المكلفين وجعل كونه مخصوصا بغيره تعالى ماثبها به و  
لم يفهم ان المهروب عنه الخطاب بالمعنى اللغوي كما اسلفنا  
لا الخطاب بالمعنى الذي ذكره فانه لو كان الخطاب بذلك  
المعنى مخصوصا بغيره تعالى لم يصلح كما لا يخفى على المتأمل  
المصادق وكذا المشبه به هو كون الخطاب بالمعنى اللغوي  
مخصوصا بغيره تعالى اعترف به نفس هذا المفسر في بيان  
فائدة تفسير الحاشي وبهذا التفسير ظهر الوجه اخر في توجيه  
كلام الشارح ههنا وهو ان يجعل الخطاب في قوله بمعنى



خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين فانه بهذا  
 المعنى عبارة عن التحريم مثلاً كما سبق فاذا كان التحريم في الآية  
 المذكورة مخصوصاً بغيره تعالى قد اندفع السؤال المذكور  
 ثم الجواب المنبسط كما لا يخفى **قوله** ولك ان تجعل الخطاب بمعنى  
 الحكم الشرعي فيه ان الخطاب لم يعمى بمعنى الحكم الشرعي لاني الاصطلاح  
 الاصوليين ولا في اصطلاح غيرهم وقوله كما هو المصطلح  
 الاصوليين غلط وانما مصطلحهم ان الخطاب بمعنى ما به  
 الخطاب نعم جواز بعضهم في تعريف الحكم الشرعي بـ خطاب الله تعالى  
 المتعلق بأفعال المكلفين ان يكون الخطاب ما هو خوطبه  
 حتى ينطبق التعريف المذكور على اصطلاح الفقهاء في الحكم الشرعي  
 على انه ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمه وغيرها وهذا  
 لا يقتضي كون الخطاب اصطلاحاً في الحكم الشرعي كما لا يخفى والا  
 لكانت القنود المذكورة في ذلك التعريف لغوا واشتد منه  
 غلطاً ما يقال ههنا ليس هذا مصطلح الاصوليين بل هو مصطلح  
 الفقهاء الا ان يكون يكوم المحشى منسياً على ما وقع بينهم على  
 طريق المسامحة من اصطلاح الحكم على الوجوب والحرمه وغيرها  
 انتهى فانظر كيف اسند كون الخطاب اصطلاحاً في الحكم الشرعي  
 الى الفقهاء وكيف جعل قول المحشى كما هو مصطلح الاصوليين  
 مبنياً على ما ذكره في المواضع الثلاثة والكل غلط ناشئ  
 عما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح عنه تعريف  
 الحكم الشرعي عن تمثيل المحشى ههنا الحكم الشرعي بالوجوب والحرمه  
 فتدبر فلا تكن من الغالطين **قوله** وقد اجيب عن الا  
 عترين بوجه آخر فجملة الاجوبة المذكورة سبعة احدها

ما اشار

32 اشار اليه المحشى ولا وهو ان يكون المنه بمعنى الانعام  
 على ان يكون مصدراً نوعياً والاثنان ذكرهما الشارع  
 في اصل الشرح والاثنان آخرا اشار اليهما الشرح  
 في الحاشية والباقيان ذكرهما المحشى **قوله** كيلا يقع في  
 الكفران ووقعها كثير في القرن كما في سورة الرحمن **قوله**  
 فلا اشكال في انبات مطلق المنه له تعالى قد يقال يرد على  
 هذا الجواب مثل ما مر من الشبهة في الحاشية من عدم الملاية  
 بمقام الحمد والمدح اقول يمكن ان يقال انه باعتبار  
 غايتها التي هي التنبيه بلاء فانه انعام من الانعامات  
 ففيه فوائد جملة للمبشرين والمنتهات **قوله** الضمير اما راجع  
 الى النبي عليه السلام او الى الله تعالى اوليهما جميعاً باعتبار  
 المقدم ونحوه لكن الاولى لفظاً ومعنى اما لفظاً فلنقرب ذكر  
 النبي عليه السلام واما ذكره تعالى في ضمن كاف الخطاب فلا يصح  
 لان يكون مرجعاً للضمير الغائب كما لا يخفى وكونه مقتضى  
 السوق والذوق ولما معنى فلا تعظيم شأنه تعالى مندرج  
 في قوله مع بعض النكات السابقة فعلى تقدير رجوع الضمير  
 الى الله تعالى ينزى بالنسبة الى النكتة التعظيم له تعالى التكرار  
 في البيان وبالنسبة الى النكتة التعظيم له عليه السلام  
 النقصان ونقل عنه في الحاشية ههنا انه يجوز ان  
 يكون وجه الاقليات الضمير على تقدير رجوعه الى النبي  
 عليه السلام تضمن للفائدتين تعظيم النبي عليه السلام  
 وتعظيم الله تعالى بخلاف رجوعه الى الله تعالى انتهى فتأمل  
**قوله** وانما ترك نكتة شرف النبي عليه السلام اه يقص



انما ترك ههنا النكتة التي هي الشرف من نكات التقديم  
مع انه قد ذكرها فيما سبق وبهذا يظهر الارتباط ويحصل  
المناط ولا حاجة الى ما قد يقال من ان المعنى انه ترك  
نكتة الشرف وقد مر ان كلامها نكتة مستقلة انتهى مع  
ان فيه ما فيه **قوله** اعتمادا على المقايضة هذا على تقدير  
كون كل منها نكتة مستقلة **قوله** اولانه جعل التظيم و  
الشرف نكتة واحدة فذكر احدها مستغن عن الآخر واما  
ذكرها معا فيما سبق فليكون احدها تفسير لآخر فافهم  
**قوله** وانت تعلم اه وانت تعلم ان التشويق صنعة اللفظ  
ايضا يصح ان يجعل نكتة للتقديم ههنا ايضا **قوله** ايضا  
اي كالكلمات المذكورة السابقة **قوله** وقد عرفت ما فيه  
اي فيما قاله في الحمد من النظر وحاصل الكلام انه لم يقل  
ههنا تأكيد للاختصاص كما قال في الحمد لان لام التعريف  
لا يفيد اختصاصا عند التحقيق كما عرفت فالشارح الفا  
بي كلامه ههنا على التحقيق وفيما سبق على المشهور لو اراد  
بكلمة اللام ههنا لام الملك **قوله** وذلك ان تقول اي بعد  
تسليم افادة لام التعريف الاختصاص **قوله** غير ظاهري  
لاظهر له اصلا لا قبل التأويل ولا بعده لان افادة  
لام التعريف الاختصاص انما يكون بعد تمام مدحها  
وتمام مدحها يحصل التقديم ويفيد الاختصاص  
فيكون الافادتان معا كما لا يخفى بخلاف تأخيرها عن افادة  
لام الملك في قوله لك الحمد فانه لم يكن ظاهرا قبل التأويل  
الا انه ظاهرا كما بينه المحشى هناك **قوله** الصلوة

الصلوة

33 والنجية الكاملة ان اريد بها الافراد الكاملة وهي  
افراد الصلوة والنجية بالاصالة فيحتاج الى جعل الاضا  
لاستغراق حتى يكون الاختصاص حقيقيا فانه اذا كانت  
للعهد الخارجي مراد بالنبى عليه السلام لم يكن حقيقيا بل  
يكون اضافة بالنسبة الى غير الانبياء كما لا يخفى ولعل من  
قال ان هذا الاختصاص اضافي كالاختصاص الذي يكون  
على تقدير كون اللام للجنس فجعله حقيقيا غير مناسب حمل  
الاضافة ايضا على العهد الخارجي فظهر ان من قال قوله  
هذا القائل خطأ فاحترق الصواب ان يكون اختصاصها  
بالوصف المذكور له عليه السلام حقيقيا منى على كون  
الاضافة للعهد الخارجي فكون هذا الاختصاص بعد هذا  
الملاحظة حقيقيا اظهر من ان يخفى فقد خطأ من وجهين  
وان اريد بها الفرد الكامل الواحد وهو على ما قيل قولنا  
اللهم صلى على سيدنا محمد عبدك النبي الامي وعلى اله  
وصحبه وسلم فيحتاج الى جعل الاضافة للعهد الخارجي  
ان تشبيك العهد محمد عليه السلام والظاهر من عبارة  
المحشى هو الاول **قوله** ولو كانت للجنس انما يتعبر بكونها  
لاستغراق لظهور حاله من حال الجنس **قوله** فهو اضافي  
بالقياس الى الكفار سواء كانت الاضافة للعهد الخارجي  
او للاستغراق يقال هذا مما لا معنى له في هذا المقام لانه  
لو كان الاختصاص بالقياس الى الكفار يقتضي ان لا يوجد  
من يعتقد شركة النبي عليه السلام والكفار في الصلوة  
والنجية او يعتقد انفراد الكفار بهما او يجوز ان يكون



الصلوة والحيّة للنبي عليه السلام والكفار لكن لا يعرف  
 على التعيين فيؤتى بالتخصيص هذا الاعتقاد الباطل و  
 التجوين لغير المحل والقياس هذا كما لا يخفى فالاختصاص  
 اضافي بالقياس الى غير الانبياء انتهى وانت خير بان مثل  
 ما اورده ههنا يرد على ما اختاره ايضا ثم الظاهر ان  
 طلب الاختصاص لا يقتضي ما ذكره وانما تقتضيه دعوى  
 الاختصاص والمقام مقام الاول لا الثاني كما اشار اليه  
 المحشى بقوله والا فطلب اختصاصه فالإيراد ساقط  
 واما ما قد يقال من ان الظان قول المحشى مبنى على كون  
 الاضافة ايضا للجنس فيندفع الإيراد فليس مبنى لان مدار  
 ذلك الإيراد ليس الا كون الاختصاص اضافيا بالقياس الى  
 الكفار ولا مدخل للبناء المذكور فيه كما لا يخفى على ان  
 يكون الاضافة للجنس ساقطا كما سبقته ثم قال هذا القائل  
 كون الاختصاص اضافيا بالقياس الى الكفار مما لا يقبله  
 الطبع السليم بحسب المقام والحق ما ذكره المورد اما  
 اول فلات المقام مقام الصلوة والحيّة على نبينا عليه  
 السلام واما ثانيا فلات الاصل في الاضافة العهد الخا  
 واما ثالثا فلو ورد ذلك الإيراد انتهى قوله هذا من  
 العجائب فانه ابتداء الجدل يكون الاختصاص اضافيا  
 بالقياس الى الكفار فردّه بانه لا يقبله الطبع السليم  
 ثم انتقل الى الاضافة فجعل كونها للعهد تحقيقا لما  
 ذكره المورد ابطال لما ذكره المحشى مع انه لا مدخل  
 له في شئ منهما كما لا يخفى **قوله** والاى وان لم يكن اضافيا

بل كان

34 بل كان حقيقيا فيلزم مطلب اختصاص جنس الصلوة سواء  
 كان كاملا او لا بالنبي عليه السلام ونجس النبي عليه السلام  
 اختصاصا حقيقيا او طلب اختصاصا بالرحمة والسلام وجنس  
 الصلوة والحيّة اختصاصا حقيقيا بالنبي المخصوص والجنس  
 النبي غير مناسب اذ الرحمة والسلامة لغير النبي ايضا من  
 المؤمنين مطلوب وهذا الخلق طلب اختصاص الصلوة والحيّة  
 الكاملين ما النبي لا بأس بذلك على ما التقديرين المذكور  
 في الكامل فسقط ما قيل ان الظان طلب اختصاص الصلوة  
 والحيّة الكاملين ايضا بالنبي غير مناسب فم بل هو غير منا  
 مع انه جوز في الاحتمال الاول وسقط ايضا ما قد يقال  
 انه ان اراد ان طلب اختصاص مطلق الرحمة بالنبي غير منا  
 فسلم وغير مفيد اذ كلامنا في طلب خاصة لا المطلقة وان  
 اراد ان طلب اختصاص الرحمة الخاصة المعبر عنها بلفظ  
 الصلوة به عليه السلام غير مناسب فم بل هو غير صحيح لكونه  
 مخالفا لما تقر من ان الصلوة بالاصالة لا تجوز لغير الانبياء  
 وسجي عنه في اخر كلامه **قوله** ولو كانت للاستغراق انما يتوهم  
 لكونها للجنس فان كون الاضافة للجنس ساقط ههنا اذ الصلوة  
 انما تكون على الانفراد لا على الجنس في الحقيقة كما لا يخفى **قوله**  
 ففيه نظر لعله اشارة الى ما في الشرطين اللتين ذكرهما  
 هذا القائل اما الاولى فلات مجرّد كون الاضافة للعهد  
 الخارجى لا يستلزم كون الاختصاص اضافيا وانما يستلزمه  
 ان لو كان الالم للجنس والاستغراق اما اذا كانت هي ايضا  
 للعهد الخارجى فلا كما اشار اليه المحشى انما بقوله ان

رين

سب

سب



الاختصاص اه فتأمل واما الثانية فلان مجزئ الاضافة  
الاستغراق لا يستلزم كون الاختصاص حقيقياً وانما يستلزم  
ان لو كانت الامة للعهد الخارجي كما اشار اليه ايضا في قوله  
المذكور واما اذا كانت هي ايضا للاستغراق او الجنس فلا كما  
اشار اليه في قوله ولو كانت للجنس فهو اضافي وذلك بعض  
الصلوة وهي الصلوة بالتبعية تجوز لغير الانبياء عندهم  
كما هو المقرر في كتبهم وايضا كون الاضافة للاستغراق ينافي  
كون الاختصاص حقيقياً على كل تقدير من تقادير الامة فان  
المعنى هو يكون هكذا الصلوة الكاملة او كل فرد من افرادها  
مقصود على كل فرد من افراد النبي عليه السلام حصر حقيقياً  
وانت خبير بان اختصاص الصلوة بواحد من الانبياء احتصاصاً  
ينافي بثبوتها لآخرهم فضلاً عن اختصاصها بذلك الاخر  
ايضاً والمفروض ذلك والحاصل ان ههنا ستة احتمالات  
ممكنة الارادة لكون الامة للعهد والاضافة للاستغراق  
وكونها للعهد وكون الامة للجنس والاضافة للعهد والاختراق  
وكون الامة او الاستغراق وكون الامة للاستغراق والاضافة  
للعهد وكونها للاستغراق فالاختصاص في الاول حقيقي ان  
اريد بالصلوة الصلوة بالاضافة والثاني ايضاً ان اريد  
بها الفرد الواحد ههنا كما اشارنا اليه في البولي اضافي  
**قوله** ايضاً اي كما في جملة الحمد **او** يحتمل ان يكون اه اي يحتمل  
ان يكون اشارة الى نكتة التعظيم والشرق فقط بالنسبة  
الى الله تعالى ويحتمل ان يكون اشارة الى هذا ولا خلاصة  
قوله الاثني بحال الحمد جميعاً اشارة بهذا العنوان الى

بعد

35 بعد هذا الاحتمال عن عبارة الشارح لان اللفظ المتبادر  
من قوله مع بعض النكات السابقة مع بعض فضل النكات  
السابقة فادراج خلاصة بعضهم خلاف اللفظ المتبادر مع  
ان ادراج خلاصة هذا القول ليس او لا من ادراج خلاصة  
قوله للتعظيم والشرق فان خلاصة ايضاً هي كون التقدير لتعظيم  
المقدم والشرق يمكن ان يندرج ههنا ايضاً مع ان قوله تعظيماً  
لشانه يصح بعد ادراجها ثم ان خلاصة ذلك القول ان  
اللائق بحال المعظم اسم فاعل ان يلاحظ المعظم اسم مفعول  
او لا فكما ان الله تعالى معظم ههنا بان محمله فلذلك  
النبي عليه السلام ههنا معظم بان يصلي عليه فقوله يعني  
ان اللائق بحال المصلي اه ليس تفسير الخلاصة ان لا يصلي  
ذلك لان يكون خلاصة قوله اللائق بحال الحمد اه وهو  
بل هو تصوير للمعنى الحاصل ههنا احداً من الخلاصة المذكورة  
وانما ترك تفسير الخلاصة اعتماداً على ظهوره مما ذكر  
فالمسند كونه مشتملاً على النبي الذي هو المصلي عليه يستحق  
التقديم للتبني على هذه اللياقة كما ان المستند في جملة  
الحمد كونه مشتملاً على المحمود استحق التقديم للتبني على  
تلك اللياقة **قوله** ان اللائق بحال الحمد اه لا يخفى ان هذه  
احق من الاول بان يكون خلاصة القول المذكور وظهر  
خصوصاً بعد ملاحظة قوله الشارح في الحاشية هناك  
كما يلايم قوله عليه السلام الاحسان ان تعبد الله  
تعالى كأنك تراه الحديث وان كان الاول اسيراً للمقام  
ولعله لهذا قال بعض الفضلاء هذا اولي ولذا ترك



الاختلال واورد بصيغة النفع هذا ومن لم يتنبه قال  
هذا بعيد ولذا عنوا تلك الدال على الضعف تتضمن  
الصلوة على اله واصحابه فيه انه ان اراد انها تتضمن  
الصلوة عليهم بحيث تكون تلك الصلوة جزء من الكتاب  
فهو غير مفيد اذ الكلام في الصلوة التي تكون جزء خارجيا  
من الكتاب كما اشار اليه كلمة الادراف والآ فالصلوة  
القلبية بل اللسانية ايضا يمكن ان يوجد ههنا ان اراد  
انه المحرر هذه الاشارة ترك الصلوة عليهم ففساد  
اظهر من ان يخفى **قال** لانه رحمة للعالمين فيه ان هذا الدليل  
لا يدل على المدعى فانه رحمة خاصة وهذه علامة على انه  
لولا لاد على ان الصلوة عليه السلام تتضمن الصلوة  
للكفار ايضا فانه رحمة للعالمين كافة لا المؤمنين خاصة  
ولعله لهذه الرد زائل قال بعض الافاضل هذا الجواب  
على تقدير صحة لا يدفع الاولوية فافهم **قال** وعلى اله واصحابه  
اه الا ان يقول وعلى اله واصحابه ذوي النفوس  
الزكية فافهم **قال** لكن تركه بمنزلة قوله اه فيه ان يكون  
بمنزلة هذا القول انما يفيد لو كان هذا القول يؤدي  
مؤدي المتروك وكان ايضا كل ما بمنزلة الشيء يقدم  
مقام ذلك الشيء في جميع الاحكام وليس كذلك كما لا يخفى  
وبهذا سقط ما قد يقال من انه لما كان تركه بمنزلة  
ومبني هذه الرسالة في كل شيء على الرموز والاشارة  
كاف تركه مناسبا واما الاختصاص فاين الاولوية  
لادراف فعليه رد بالمبالغة فلا يرد ما قيل من

انه

36 انه لا يستلزم الترك ولو سلم فلا يدفع الاولوية انتهى  
بل ما ذكره هذا القائل من قبيل الاعتذار بعد اعظم  
من القباحة ثم لا يخفى ان المراد ان الصلوة على النبي  
عليه السلام تتضمن الصلوة على الاول واصحاب و  
يخرج المصلي بخروج الصلوة عليه السلام عن عظمة الصلوة  
عليهم وكما يكفي في التوسل بهم اليه عليه السلام فلا يتر  
عليه ما قيل انه لو كان الامر كما ذكرنا التكرار في صورة  
الاثبات بالصلوة عليهم كما هو الطريق المشهور لزم التسوية  
بين النبي عليه السلام وغيره ولزم ايضا التسوية بينهم  
وبين غيرهم من المؤمنين ولزم فوات الغرض من الصلوة  
عليهم وهو التوسل بهم الى النبي عليه السلام في حصول  
الفيظ اليه على ما قالوا والوازم كلها بطل انتهى ولا يتر  
ايضا ما يقال انه يلزم على ما ذكره ان ينزل الرحمة النازلة  
على النبي عليه السلام عليهم ايضا مع ان الرحمة النازلة  
على النبي عليه السلام تكونها اكمل واتم لا يمكن نزولها على  
غيرها ويلزم ان يكون الصلوة عليهم بالاصالة لا بالاتباع  
والادراف فافهم **قوله** محل المناظرة اي محل المنا  
المبحوث عنها في هذا الكتاب وهو المناظرة في مقابلة  
الثقل والمدعى كما لا يخفى فلا يرد عليه انه يجوز ان يتعلق  
مطلق المأخضة بالتعريف ايضا من غير اعتبار الحكم من  
المعرف على ما افاده السيد الشيرازي **قوله** وتبينها على ان  
المؤاخضة اه الظان قال هذا التنبيه والتعيين السابق  
واحد وانما اتى به للاشارة الى ان المؤاخضة وان اردت

زلة

ظرة



في بعض المواضع بحسب الظاهر على غير الجزري كما المنقول  
 ان المحل القريب للمناظرة في الحقيقة ليس نفس الكلام  
 بل هو النسبة التامة الواقعة قدام **قوله** واما الاوله  
 اه اما ان الواحدة انما تتوجه الى الكلام الجزري اذا كان  
 القائل ناقلًا فلان الواحدة مع اما ان تتعلق بالمنقول  
 واما ان تتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية لكن لا  
 شئ من الواحدة تتعلق بالمنقول اذا المنقول على محض  
 ولا شئ من محض تتعلق به الواحدة كما يجي فيفتح لاشئ  
 من المنقول تتعلق به الواحدة وينعكس الى قولنا  
 لاشئ من الواحدة تتعلق بالمنقول وهو المطر واذا  
 انتفى المقدم ثبت التالي وهي ان الواحدة انما تتعلق  
 بنفس النقل وهي جملة خبرية فجعله صغرى ونظم  
 كبرى سهلة الحصول وهي قولنا كل ما يتعلق بنفس النقل  
 وهي جملة خبرية انما تتوجه الى الكلام الجزري ينتج ان  
 الواحدة انما تتوجه الى الكلام الجزري اذا كان القائل ناقلًا  
 وهو اصل المطلوب فليفهم **قوله** فالتخصيص بالجزري غير  
 منكب اي تخصيص المنقول بالجزري بتقييد الكلام فانه اذا  
 قيد الكلام به يلزم تخصيص المنقول به ويحتمل ان يكون <sup>لانه الكلام</sup> <sub>لا يثبت</sub> <sup>لا يثبت</sup> <sub>لا يثبت</sub>  
 المراد تخصيص الكلام بالجزري غير مناسب لانه يلزم تخصيص  
 المنقول ايضا وهو غير مناسب ويحتمل ان يكون المعنى تخصيص  
 طلب الصحة بالجزري بتقييد الكلام به غير منكب فانه على  
 تقدير التقييد المذكور يلزم تخصيص الطلب بالجزري  
 فالأوله انبى لقول المحشى فيما بعد فلا يلزم التخصيص

والثاني

والثاني اوفق للمقام والثالث امس لكلام القائل على **37**  
 ما نقله المحشى الفاضل وقد يقال المناسب لقوله لا  
 ينحصر في الكلام الجزري فيما سبق ان يقال ههنا فلا اختصاص  
 بالجزري واخصاره فيه بدل قوله فالتخصيص بالجزري انتهى  
 وانت خبير لانه لا مناسبة له عنها اصلا بحسب المعنى  
 المقادير هو الاعتراض على ما فعل المقص وتخصيص الكلام  
 بالجزري لا الاعتراض على اختصاصه بالجزري واخصاره <sup>في نفسه</sup>  
 فيه غير مناسب بل لا معنى لهذا القول في نفسه فضلا  
 عن ان يكون مناسباً ههنا نعم الاخصار لا ينحصر من باب  
 واحد لكنه لا يستدعي ذلك ان يذكر احد ههنا عند ذكر الآخر  
 وان لم يتعلق به غرض ولم يوافق للمعنى المقادير كما لا يخفى ثم ان  
 المراد بالتخصيص هو التخصيص الذكرى لا التخصيص الحصرى  
 اذا لازم هو الاوله دون الثاني ولعله لاجل ذلك قال  
 غير مناسب ولم يقل هو غير صحيح **قوله** ان هذا اي هذا القول  
 اعني قوله فالتخصيص بالجزري غير مناسب انما يتم ههنا ان  
 لزمت التقييد المذكور تخصيص المنقول بالجزري لكنه لم انما  
 يلزم اذا كان قوله ناقلًا بمعنى ناقلًا له كما لا يخفى واما  
 اذا كان بمعنى فيه فلا يلزم التخصيص فلا يتم القول المذكور  
 اي لا يلزم تخصيص المنقول بالمذكور يخرج تقييد الكلام بال  
 الجزري اذا كان المعنى ناقلًا فيه فان ذلك الكلام يكون مع  
 عبادة عن مجموع النقل والمدعى والمنقول ولا يلزم  
 من كون مجموعها خبريًا يكون المنقول خبريًا وبهذا التقرير  
 سقط ما قد يقال من ان هذا يمنع المنزوم التخصيص



فالمناسب ان يقول فغنيه ان هذا انما يلزم اذا كان اه  
**قوله** وقوله او مدعياه استطرادي **قوله** لا يخرج منه  
اه ذكر هذا بعد قوله فلا يلزم التخصيص بالجزءي لدفع  
توهم ان عدم لزوم التخصيص بالجزءي يجرى التجاوز الى بعض  
الصور من صور المنقول فانه لا يندفع مع القول المنقول  
**قوله** بل فيه اي في تقييد الكلام بالجزءي فغنيه ما فيه قأ  
**قوله** وانت تعلم اه اشارة الى ترجيح المعنى الثاني حتى  
يتم الرد المذكور **قوله** لان المدعى اه لا يخفى ان هذا الدليل لا  
يستلزم المدعى وهو ظهريه المعنى الثاني اللهم الا ان يتنى  
ان المعنى ههنا منحصر في هذين المذكورين فاذا انتفى احدهما  
تعيّن الآخر واذا كان قوله او مدعياه بمعنى او مدعياه  
له لزم ان يكون المدعى نفس الكلام فلا يكون او مدعياه بمعنى  
او مدعياه فتعيّن كونه بمعنى او مدعياه فيه وكذا  
الكلام في قوله والمنقول قد يكون ردًا وقبولًا فتأمل و  
ههنا بحث وهو انه انما يتم الدليل المذكور اذا اريد با  
كلام الكلام اللفظي واما اذا اريد به الكلام النفسي والتم  
ههنا فلا كما لا يخفى الا ان يقال ان المتبادر ههنا هو  
اللفظي بقي ههنا تقديم بيان قوله او مدعياه مع ان  
ذكره استطرادي على انه مؤخر في كلام المقص **كما قال**  
هذا القائل حيث قال والاظهر في قوله او مدعياه لان  
او الفاصلة لم تشهد في شق الترديد انتهى فما قد يقال  
من ان هذا القول منه مستفاد من قوله لانه اي الكلام  
المذكور في قوله المقص هو المقسم للمنقول والمدعى ليس على  
ما ينبغي

ما ينبغي ثم لا يخفى ان حمل مال الكلام على الترديد ليس اوله من  
38 حمله على التقيم والقائل المذكور قال به ايضا كما انتهى  
اليه مع ان الترديد لا يقتضي الحصر كما نشير اليه فالأول  
ان يقول على ان الظاهرات مال الكلام تقسيم الكلام الى  
المنقول والمدعى كما قال به هذا القائل فتدبر **قوله** لم يكن  
الترديد حاصرا فيه ان الترديد لا يجب ان يكون حاصرا  
بل يكفي فيه منع الجمع كما لا يخفى على ان الترديد غير حاصر على  
تقييد الكلام بالجزءي ايضا فان من الكلام الجزئي ما ليس  
بمنقول ولا مدعى كالكلام الجزئي البدهي الجلي الغير المنقول  
فانه ليس مدعى على مكسبي وكلام النائم والساهي و  
الشاك والواهم على ما صرح به التفات راى في المطول  
الغير المنقول صفة لكل من الثلاثة المذكورة ولم يذكر  
كونها غير مدعاه مع انه لا بد منه ايضا ههنا ينطبق المثال  
للمثل له لظهور ان شيئا من المذكورات لا يصلح ان يكون  
مدعياه **اه** فالتقييد به احسن قال بعض الافاضل  
هذا مبني على ان لا يكون كلام النائم او الساهي والشاك  
خبر مع انه خبر على ما صرح به التفات راى في المطول  
وقد يقال المراد من الكلام ههنا هو الكلام الصادر بطريق  
القصود انتهى وانت خبير بان كلام صادر عنه بالقصد  
والاختيار وهو محل بالاخصار فما ذكره من الاعتذار  
لا يكون حاسما للمورد الانتظار على ان العلامة التقطاز  
قال في شرح التلخيص قال في قبيل الباب الاول من  
شرح التلخيص لان المقصد والشعور مدخلا في



في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم والتساهل زيد  
قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبراً ضرورة انه لا فرق  
بينهما واسطة **نزل** من وجوه قال بعض الافاضل الظان  
الجمع منطقي واريد به الوجهان احدهما عدم ورود ما  
في سياق العلاقة والثاني التنبيه على محل المناظرة لا  
يظن ان التنبيه على الواخذة انما توجه الى الكلام الجري  
وجه ثالث او مواده ومؤدى التعبير محل المناظرة  
واحد ينادي عليه قوله بل فيه تنبيه على محل المناظرة  
تأمل انتهى ويقال بل هو نحو اذ من الوجه الانشائي  
الى بيان ناقلا ومدعي فيه والى ان المدعى لا يكون الا  
معنى الكلام والمنقول قد يكون معنى الكلام وانت خبير  
بان ارشاد التقييد المذكور الى هذين المعنيين محل نظر  
خصوصاً المعنى الثاني فالحق ان الجمع منطقي كما ذكره  
بعض الافاضل لا يحوى وانما اختار لفظ الجمع ليفيد  
مبالغة في الرد على ما زعمه صاحب ما يقال فتأمل  
**قوله** نعم لو حمل الكلام الظانته لادخل هذا المقام  
ثم هذا التقييد انما يحتاج الى النظر الى ما صرية  
الترديد والا فلا احتياج ثابت بالنسبة الى التنبيه المذكور  
سابقاً سواء حملت كلمة اذ على الكلية او على الاهمال و  
لعله لهذا قيل انما لا يحتاج الى هذا التقييد على تقدير  
الجزئية اذ لو فهم من الجزئية جزئية الكلام وهو م  
**قوله** انما يحتاج اليهما اذا كانتاه نعل عنه ههنا انه  
لو حمل كلمة اذ على الاهمال لم يحتج الى هذا التقييد اصلاً

سواء

39 سواء حمل كلمة اذ على الكلية او على الاحتمال فليتأمل **قوله**  
ان يحمل الكلام على الكلية ان امارات يحمل اذ على معنى  
الكلية او بحمله على الاهمال ثم على الحمل الممثلة على الكلية  
بناء على ما صرح الشيخ **قوله** ههنا ان العلوم كليات  
اعترض عليه بانه منافي لقول المنطقيين الممثلة في  
قوة الجزئية تنافياً ظاهراً واجيب بان هذا في المسائل  
وقول المنطقيين في الدلائل ورد بان مسائل بعض  
العلوم مقدمات الدليل بعض آخر كالهندسية  
للحسنة والهيئة فان التوفيق بينهما ان القضية  
الممثلة بالنظر الى نفسها في قوة الجزئية واما بالنظر الى  
الحاج كونهما كلية اهل فيها سور الكلي تسامحاً **قوله** لا  
منافاة بين القولين اصلاً فكون الممثلة في قوة الجزئية بمعنى  
انها متلازمان فان كون الممثلة في قوة الجزئية بمعنى انها  
متلازمان على ما صرحوا به وذلك لا يناقض كونها كلية اى  
صدقها كلية في بعض المراد لا يخفى **قوله** كما اشار اليه من  
ان هذا التقييد انما يحتاج الى اخر الكلام **قوله** هو العلم  
الحكمة قد يقال يستفاد منه اى مسائل الحكمة لا  
يكون الكلية والمشهور بين الجمهور كنه منقوص بقوله  
المشهور هو وجود فانه من المسائل المعنوية والمراد بعض  
الموجود هو كنه فقله الفاضل الارى عن البعض  
اقوله انما يتقص بهذا القول ذلك المستفاد اذا كان  
المراد ان هذه المسئلة جزئية كما هو المفاد من الظ  
الا يرد لكنه يحتمل ان يكون بياناً للمال كما قال بعض المحققين



عند المقال يعني تقييد الموجود <sup>بقيد</sup> ليكن الهيولى على كل  
افراد الموضوع كما يقال كل موجود جوهري هو محل طواهر  
هيولى فيكون كلية كسائر مسائل العلوم لكن مسائلها بعض  
الموجود هيولى لا يقال قال ذلك الفاضل فيما نقل عنه  
لا يقال فعلى هذا يلزم استعمال القضية الجزئية في العلوم  
مع انهم ذكروا ان المهلة في قوة الكلية لئلا يلزم استعمال  
الجزئية في العلوم لا انا نقول هذا الكلام تحصيل تخيلة بعض  
لكنه غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى فهذا  
نص في كون المراد انها جزئية لا انا نقول هذا المنقول  
انما يكون نصا في ذلك المراد اذا كان المشار اليه بقوله  
هذا الكلام قوله المهلة في العلوم في قوة الكلية واما  
اذا كان المشار اليه به قوله من المسائل المقلوبة  
والمراد بعض الموجود هيولى كما قال به بعض الفضلاء  
هناك فلا بل يكون نصا فيما ذكرنا كما لا يخفى على هذا  
قد نقله الفاضل الارى عن الغير فصاحب البيت يدري  
ما في اللبيب فان قلت قد نقل ذلك ايضا قال المسعود  
الشرواني في حواشي حاشية شرح المطالع ان مسائل  
العلوم قد يكون جزئية وقد يكون شخصية وما يقال  
ان مهملات العلوم كلييات فهو مبني على الاغلب قلت  
قد قيل ان هذا ناشئ عن النظر الى ظاهر ما يقال في علمي  
الامر والكلام الواجب الوجود كذا مع ان الواجب  
ذات مشخصة منحصر في الخارج في حرد **قوله** الفعلة  
عن ان القضايا المستعلة في العلوم هي الحقيقة الثابتة

مؤنفها

40  
م  
للافراد المحققة الممكنة والاخر فقط والحاصل ان  
كون مهملات العلوم الكليات مما نقل عن راسس الا  
قوال وقد قبله الاعلام حتى صار مشهورا بين الانا  
فلا وجه لردّه بعض الكلام ثم انه قال الفاضل العصام  
في شرح الكافية انه لا فائدة في ايراد الحكم الممهل في  
العلوم ولو في غير الحكمة كما فائدة في ايراد الحكم المطلق  
غير الدائم اذ لا نفع فيه للتعليم هذا **قوله** هو اشارة الى  
حملية هي جزئية الفن فيه انه ان اراد انه اشارة الى  
حملية كلية هي جزء الفن كما اشير اليه قوله ليكون موافقا  
لما هو الموقهنا في الاشارة هذه المهملات تلك الكلية نظرا  
لا يخفى وان اراد انه اشارة الى حملية مهلة وهي جزء الفن  
فيعدد المحذور المذكور واما قيل ان تلك الحملية بطريق  
الاشارة لا بطريق العبارة فلا غير ههنا ليس بشئ كما لا  
يخفى **قوله** لا حاجة الى هذا التقييد هذه العبارة مع انها  
غير موجودة في كلام القائل وهو العصام الفاضل غير واردة  
موقفها كما لا يخفى على ان ما ذكره من الدليل انما يدل  
على انه غير مناسب لاعلى انه محال لا حاجة اليه  
كما يظهر بتأمل ثاقب وما قد يقال انه يدل على انه غير  
صحيح فعدم الحاجة كناية عن عدم الصحة لان ما  
ليس بصحيح ليس بحاجة اليه ليس صحيح فان الواجب  
على الخصم هو طلب الصحة مطلق لا يستلزم عدم الصحة  
في التقييد بل يستلزم القصور في البيان وهو ليس  
بقاسد بل غير مناسب فافهم **قوله** والظالمنا ظنة



اه اشارة الى المحاكاة بين الشارحين وهذه القائل  
وقوله على ما حققه بعض المحققين وقوله كما هو المشهور  
في الموضوعين اشارة الى ترجيح جانب الشارح فافهم هكذ  
قد يقال لكن محدثه ما يتأتى في آخر الحاشية من قوله  
لكن يؤيد عدم التقييد قوله فيطلب الصحة **قوله** فالتقييد  
به اولى وانما قال اولى لان المدافعة ليست نصاً في المحاطة  
حتى يستلزم ان يكون الطلب من المحاطة الا ان التبادر  
ان يكون بطريق المحاطة والدفع بطريق الخطاب ان كان  
لابد ان يكون الطلب من المحاطة قطعاً كما نقل عنه في  
الحاشية ههنا فهذا سقط ما قيل ان المناسب ان يقول  
فالتقييد به واجب واما ما قد يقال انه انما قال اولى لان  
المعنى على ذلك ابرز القيد بالفعل ولم يبرز انشئ ابراز  
القيد وذكر في اللفظ ولم يبرز ولم يذكر في اللفظ و  
حاصله ان قوله او بالنظر الى ذكره في اللفظ ففيه ان  
الترك انما هو في التقييد معنى لا في التقييد لفظاً كما لا  
يجب **قوله** وذلك اى اولوية التقييد على تقدير التعريف  
الاول وعدم اولوية على تقدير التعريف الثاني ثابت بحقق  
لان المقصود اه **قوله** لا يخفى ان طلب الختم اه قال بعض الافا  
اللفظ في العبارة ان يقول ان طلب الختم صحة النقل بنفسه  
من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وليس منها بالمعنى الاول  
اه كما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب الكلام انشئ  
وقد يقال انه انما اختار هذا الاسلوب اشارة الى  
بعد عدة من طرق المناظرة اعتباره لانه مبني على

التعريف

41 على التعريف الغير المعتبر بل الحق عندي ان من له طبع  
سليم لا يرضى ان يكون الطلب المذكور من الطرق لانه  
في الحقيقة من قبيل اشتغال بما يعجز تأمل فيه انه  
ان اراد اه حاصله انه ان اراد من العلم في الموضوعين  
مطلق التصديق فلان الملازمة في قولنا لانه لو كانت  
معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر وان اراد منه  
التصديق اليقيني فتلك الملازمة مسئلة لكن التقييد  
قاصداً يفهم منه انه متى لم تكن الصحة معلومة  
بالعلم اليقيني يكون طلبها لايقاً وليس كذلك لا قد يكون  
الطلب غير الايقين مع انتفاء العلم اليقيني ايضاً ويمكن  
ان يجاب عنه باختيار الشق الاول بان كلمة ازيجف  
الجنسية اى قد يكون اذا كانت الصحة معلومة فطلبها  
لا يليق ذلك لان هذا القول دليل للتقييد المذكور لانه  
لو لم يقيد لكان المعتبر كما كانت الصحة معلومة فطلبها  
لا يليق فعلى هذا التقييد لا يتوجه المنع المذكور كما لا يخفى  
على المتأمل وقد اوجب باختيار الثاني ايضاً بان المجي  
في ان القائل اذا كان ناقلاً فاما ان يكون الصحة معلومة  
للخصم علماً جازماً او لم تكن معلومة بذلك العلم بل كانت  
مشكوكاً ومضنونة او غيرها فعلى الاول لا يطلب الصحة  
وعلى الثاني لها الطلب فلا وجه لما قال المحنى واما كون  
المطلب يقينياً او ظاهرياً فلا مدخل له فيما مسوق اليه لانه  
انشئ وفيه انه ان اراد انه على الثاني لها الطلب على  
جميع التقادير فهو م فانه قد يكون الصحة معلومة

يعنى ان قيدنا الكلام ههنا  
بالقيد المذكور صحيح



للخبر ظناً كما لا يخفى نقل بيان الخبر الثابت بخبر واحد فانه  
لا يمكن تحصيل العلم بصحته الاظناً فالطلب ان كان لتحصيل  
الطلب اليقين فهو ليس في الواسع وان كان لتحصيل  
الظن فالمفروض انه حاصل قبل فلا يليق الطلب بعد  
وان اراد انها لها الطلب على بعض التقادير فهو مسلم  
لكنه غير مفيد اذا كان الكلام ههنا ليس الا على تقدير كون  
المسئلة كلية فثبت وجه ما قاله بعض الافاضل من  
مطلب الحشوي واما قوله واما كون المطلب يقيتاً اه فاعل  
وجه ما قال بعض الافاضل من ان المطلب عبارة  
عن المنقول والكلام في صحة النقل المنقول ففي صورة وجود  
العلم الظني بصحة النقل اي تأثير كون المنقول يقيتاً اي  
المطالب اليقينية في عدم لياقة صحة النقل لتحصيل اليقين  
بصحته وكذا في صورة انتفاء العلم اليقيني بصحة  
النقل اي تأثير كون المنقول ظني ان من المطالب  
الظنية في عدم لياقة طلب صحة النقل لتحصيل العلم  
اليقيني بها انتهى وفيه ان المطلب ههنا بمعنى المطلوب  
فهو عبارة عن العلم بصحة النقل عن المنقول ففي صورة  
العلم الظني بها لا يكون طلبها غير لائق اذا كان المطلوب  
هو العلم اليقيني بها كما اعترف به هذا القائل ويكون  
غير لائق اذا كان المطلوب هو العلم الظني بها على ان صحة  
النقل ايضاً قد يكون من المطالب اليقينية وقد يكون  
من المطالب الظنية كما اشرنا **قوله** اللهم الا ان يراد  
بالعلم المناسب للمطلوب لا يشك ان هذا ليس من المعاني

المشهور

42 المشهورة للعلم فان لفظة العلم الادراك الذي يتم بالقوة  
والتصديق والثاني مطلق التصديق الذي يتناول  
اليقيني على ما في شرح المسعودي بل المتعارف انه  
مشترك بين الحصول العقلي وبين التصديق اليقيني  
لا غير على ما في شرح الحاشية الالوغية بل المتبادر منه  
عند الاطلاق هو المعنى الاخير كما صرح به بعض الافاضل  
الشهير واما المعنى المذكور ههنا وانما يستفاد منه بمقتضى  
القرائن والخطاب فلذا قال اللهم اشعاراً بضعف الجواب  
وايضاً يريد على هذا ما يريد على الشق الاول من التريد  
بان يقال لانتم ات الصحة لو كانت معلومة بالعلم المتنا  
لجواز ان يكون العلم بها ضعيفاً مثل ان يكون بالبيان و  
المطلب قوياً مثل ان يكون بالبيان كما سيجي في قصّة  
ابراهيم عليه السلام فظهر فساد ما قيل ان التصديق  
باللهم ليس بضعف الجواب بل بضعف الجواب قلباً المتكلم  
انتهى فبان القلب ليس بمصدر بل للكدر واما ما يقال  
انه صدر به على تقدير ارادة هذه المعنى لم يبق قوله  
ان لم يكن معلومة على كلية مع ان مهملات العلوم  
كليات ففيه ان هذه الارادة لاتنا في كلية القضية  
كما لا يخفى **قوله** انما قال لا يليق ولم يقل لا يصح اشارة  
الى جواب سؤال مقدّر تقديره ان طلب الصحة المعلومة  
مما لا يصح لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل فقوله لا يليق  
ان يقول لا يصح بط لا شعاره اصل الصحة فاشارة الى  
الجواب بان طلب الصحة المعلومة انما يؤدي الى تحصيل



الحاصل لو وجب ان يكون ذلك الطلب العلم بالصحة لكنه  
 لم لجواز ان يكون طلب الصحة المعلومة لامتحان لا  
 لتحقيق العلم بها في يصح ذلك الطلب ولا يؤدي الى تحقيق  
 الحاصل فاصل الصحة ثابت وحاصل فلذا قال لا يليق و  
 لم يقل لا يصح ومن هذا التقرير يتفطن بصحة ما ذكره  
 بعض الافاضل ههنا حيث قال وهذا الطلب يتصور  
 فيما اذا كان الصحة معلومة علما طلياً في طلب الصحة  
 من الناقل ليظهر هل الناقل نقل عن الجزم لينقلب الظن  
 علماً او نقله عن الظن ايضاً وربما ذكرنا ظهراً ان ما ذكره  
 من كونه تطويلاً مستغن عنه ليس على ما ينبغي وبفساد  
 ما اورده على هذا الفاضل من ان المراد بالعلم ههنا  
 هو العلم المناسب للمطلوب فلا وجه لما ذكره ووجه  
 الفساد وهو ان طلب المعلومة فيما نحن فيه ليس ما  
 يكون لتحقيقه والالزم تحقيق الحاصل المؤدي الى عدم  
 الصحة بل يكون لمجرد الامتحان فلا يتمشى فيه كون المراد  
 بالعلم هو العلم المناسب للمطلوب كما لا يخفى في الصورة  
 التي ذكرها ذلك الفاضل بطلب الصحة المعلومة لا امتحاناً  
 لا لتحقيق العلم اليقيني الا انه فيه احتمال ان ينقلب الظن  
 الى العلم في عاقبة الامر ومن العجايب ما قيل ان المراد  
 من طلب الصحة المعلومة ههنا ان يكون العلم الثاني  
 من جنس العلم الاول ظنيّاً او يقينيّاً كيف ولو كان المراد بما  
 لعلم قررنا ظهراً انه لا وجه لما ذكره ذلك الفاضل انتهى  
 فتفطن وقد يقال يجوز ان يكون طلب الصحة المعلومة  
 للامتحان

43 لامتحان الخصم ليعلم انه هو ممن يعرف حتى يصح معه  
 المناظرة ولا تعد عتاً ام لا وهذا مما لا يبعد تطويلاً  
 وانما التطويل ما يكون لامتحان الطالب بنفسه ليعلم  
 ان علمه هل هو مطابق للواقع ام لا فعلى هذا قول المحشي  
 لكنه تطويل ليس على ما ينبغي وايضاً يرد على السامع ان طلب  
 الصحة المعلومة لهذا الامتحان الموق منه اظهر بالصواب  
 مما يليق استرأفتاً مل **قوله** وهذا لا يستلزم تعدد العلة  
 الغائية اشارة الى دفع ما يتوهم ههنا من انه لا يجوز  
 طلب الصحة المعلومة لامتحان المذكور غائية اذ يستلزم  
 تعدد العلة الغائية وحاصل الدفع انا لا نسلم هذا  
 الاستلزام وانما يستلزم ان لو كان الامتحان المذكور ايضاً  
 غائية لكنه ليس كذلك فانه انما يكون علة غائية لو كان عتاً  
 مستقلاً لكنه مم ايضاً هذا **قوله** وفيه نظر نقل عنه وجه  
 النظر انا لا نسلم ان طلب لصحة المعلومة لتحقيق العلم  
 بها بطريق متعددة غير مناسب في مقام المناظرة ويؤيد  
 قول ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي كما لا يخفى على  
 من له قلب او القى السمع وهو شهيق استرأفتاً وقد يقال ان  
 صحة النقل ان كانت معلومة بالعلم اليقيني مثلاً فيطلب  
 تلك الصحة مرة اخرى ليحصل اليقين من جهة اخرى  
 وان كان صحيحاً في نفسه اذ العلمان خير من علم واحد  
 الا انه غير مناسب ههنا لما فيه من سائبة تحقيق العلم  
 لان كل واحد منهما وارد ولانه يؤدي الى تضييع الاوقات  
 فيما لا فائدة يعتد بها بخلافه في قصة ابراهيم عليه السلام



لأن الأقل بياناً وبالثاني عياناً والبيان كالعيان  
على أن قوله عليه السلام ليس في مقام المناظرة كما مر  
به بعض الأفاضل ولعل ما ذكرنا وجه النظر لما موبى به  
فانظر فلا تغفل أقوله فيه أنه يحوز أن يتفاوت العلماء  
فيما نحن فيه بصدده أيضاً بالعيان والبيان فلا يؤدي  
إلى تضييع الأوقات كما لا يخفى على أهل العرفان ويجوز أن يكون  
الآزمان قوله فلا تغفل إشارة إلى هذا وقيل أن العلم  
الحاصل بأحدى الطريقين غير الحاصل بالآخر شخصاً أو  
صنفاً فعند العلم بأحد الطريقين الجهل بأنه من جهة  
ما يستحصل بالآخر فيكون الطلب لتحصيل العلم بالمجهول فلا  
معنى لقوله بأنه غير مناسب في مقام المناظرة وقوله فالنظر  
إشارة إلى ما قيل في مثل أن ذلك من اجتماع ويجوز أن  
يكون إشارة إلى قوله فيما سيجيء فعند تعريف الدليل والقوله  
بأنه يستلزم العلم بالطب بوجه آخر وهو مجهول بذلك الوجه  
غير أنه انتهى فتأمل **قوله** وأما إذا كان المراد طلب الصحة  
الموافق للمناظرة لا يخفى أن المراد بالموافق للمناظرة هو الموافق  
لها في الغرض وإن كان هذه الموافقة لا يستلزم اللياقة  
لوجودها بدونها كما في صورتين السابقتين فإنها وإن  
كانتا موافقتين للمناظرين في الغرض لكنهما ليستا بتعيينين  
لاشتمالهما على التطويل المستغنى عنه في المناظرة فلا ما قد  
يقال من أنه إن أريد بالموافقة الموافقة التامة فلا وجه  
للتعظيم المذكور وإن أريد بها الموافقة في الجملة وهي خاصة  
في صورتين المذكورتين أيضاً فجعلها غير لائق بل يحكم

يجب

يجب **قوله** فإن قلت لأن هذه إيراد على الدليل المذكور منع  
الملازمة في قوله لأنها لو كانت معلومة لا يليق طلبها فالأولى  
تقديم هذا المنع **قوله** الأقل المشار إليه بقوله وهما غداً أه  
بل الأقل إرادته في القول السابق كما لا يخفى وما قد يقال أنه  
قدم الأقل لما فيه من الاحتياج إلى التعيين المراد من الطلب  
المذكور في كلام المقدم لا يشفي العليل **قوله** كونها معلومة له  
في اعتقاده أه فيه أن هذا الجواب لا يفي السؤال إنما هو  
على وجود العلم بالعلم وقت الطلب بناء على الذهول كما  
هو صريح منطوقه وصرح مفهوماً ما ذكره في سياق العلل  
سواء كان المراد يكون الصحة معلومة له لكونها معلومة  
في نفس الأمر واعتقاده وحاصل الجواب أن المراد بذلك  
هو العلم في اعتقاد الطالب وزعمه سواء في نفس الأمر أيضاً  
ولا يخفى أن هذا الجواب لا يطابق ذلك السؤال ولا يستلزم  
وجود العلم بالعلم وقت الطلب بل يجوز للسائل أن يقول  
يجوز أن يكون الصحة معلومة له في اعتقاده لكن لم يكن  
له علم بالعلم وقت الطلب بناء على الذهول في يليق به الطلب  
هذا **قوله** غير لائق قال بعض الأفاضل ذكر اللياقة للمشايخ  
والأفانيل لا يمكن بعد التوجه والالتفات إلى المطلوب  
فتأمل انتهى وإن خير بيان التوجه والالتفات إلى المطلوب  
غير التوجه والالتفات إلى الوجهان لتفقد الأذعان  
فعدم الامكان في الأقل لا يستلزم عدم الامكان في الثاني  
ولعل التأمل في آخر الحاشية إشارة إلى هذا فتأمل  
**قوله** فطوى الحصة يقال كون العلم بالعلم بعد التوجه

كلمة



والالتفات الى الوجدان قطعي المحصول في خيرا المنع عند  
الذهول التام في العلوم النظرية والعلوم الغير الادلة  
ولذا قال على ما قالوا انتهى وقد يقال يمكن توجيه كلامهم  
بان مرادهم من قولهم والعلم بالعلم بعد التوجه التام والالتفات  
الكامل قطعي المحصول فعلى هذا لا يتوجه عليهم هذا  
المنع كما لا يخفى انتهى وانت خبير بان هذا ايضا على كلية  
في خيرا المنع **قوله** من انه يجوز ان يكون غرض المناظر  
اظهار الصواب مع شئ اخر قد يقال ما في شرح الاثر  
المسعودي ليس هذا بل هو انه يجوز ان يكون غرض المناظر  
شئ اخر مع اظهار الصواب وبينهما فرق ففي كلامه اشارة  
بيّنة الى ان اظهار الصواب عرض اصلي والشئ غرض تبعية  
على ما يشهد به كلمة مع فلا فساد في هذا التعدد فارد المذ  
ساقط عن اصله انتهى وفيه ان كلمة مع ليست نصّا في  
اضافة ما اضيفت هي اليه وتبعيته ما ذكر معه على انه  
مدار الرد المذكور انما هو على كون الشئ الاخر غرضاً على كون  
كل غرض علته غائية لا على اصابه عرضية الشئ الاخر  
وايضاً غرض الشارح المسعودي من الكلام دفع ما اورده  
على تعريف المناظرة من انه قد يكون الغرض من جابني  
الخصومة كليهما تغليب الخصم صاحبه والزامة فلو كان  
مراد هذا القائل لم يكن كلامه هذا حاسماً لاداة الاشكال  
كما لا يخفى **قوله** بالمعنى المق هنا متعلق بالتعدد لا بال  
لصير المضاف اليه اي بالمعنى المق بالتعدد ههنا اي  
في مسألة امتناع تعدد العلة الغائية والمراد من

من ذلك

45 من ذلك المعنى المق وهو كون كل واحد من الامرين باثماً  
على اقسام الفاعل يعني اذا تعددت باثمتان كل واحد  
واحد من الامرين باثماً على الاقسام يستلزم تواردهما  
الى اخره لا بمعنى ان مجموع الامرين باثماً في ذاته لا تعدد  
في الحقيقة للعلة الغائية فلا استلزام بل العلة الغائية  
انما هو مجموع الامرين معا يظهر ما قلنا من نظري في كلام  
الشارح فيما نقل عنه ههنا ففي كلام المحشي على من كلام  
الشرح فما قد يقال ههنا الاظهر ان يقول وتعدد ههنا  
بهذا المعنى كما قال فيما سياتي الا انه عدل عنه ههنا  
يمكن ان يمنع الاستلزام مستنداً لجواز عدم كون ذلك  
المعنى مقصوداً ههنا انتهى حبط عشواء **قوله** ان اراد  
اه يعني انه اراد بالباعث في تعريف العلة الغائية الباعث  
المستقل في الباعثية فلا نسلم صحة بناء المذكور فانه  
انما يصح ان لو كان كل غرض علة غائية بهذا المعنى اي  
بمعنى الباعث المستقل لكنه م فان الغرض اعم من ذلك  
فان قلت هذا المنع مناف لما طرحناه من ان الغرض  
والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفات بالاعتبار  
قلت يجوز ان يكون المراد من العلة الغائية التي تتحدان  
بالغرض ذاتاً ما يكون اعم من المستقل في الباعثية **قوله**  
فلا نعلم ان تعدد العلة الغائية بهذا المعنى الا اعم من  
الباعث المستقل في الباعثية يستلزم تواردهما المستقلين  
لجواز ان يكون كل واحد من العلتين الغائبتين او احدهما  
باثماً غير مستقل في لا يلزم تواردهما المستقلين



ضرورة ان كل واحد من العلتين الغائيتين مع سائر  
 العلل لا يكون علة مستقلة **قوله** اللهم الا ان يقال  
 اه يحتمل ان يكون هذا الجواب تفسيراً للبناء السابق  
 يعني ان بناء الرد ليس على امتناع تعدد العلة الغائية  
 وان كان مخالفاً لما اشار اليه في الحاشية لورود الـ  
 يراد المذكور عليه بل المتبادر من كون الشيء غرضاً  
 فان المتبادر منه ان يكون مستقلاً اه فاذا كان اظهاً  
 الصواب غرضاً مستقلاً لا يجوز ان يكون الشيء آخره  
 غرضاً مستقلاً ولا غير مستقل ويحتمل ان يكون اختيار  
 للشق الاول على التردد يعني ان المراد هو الباعث  
 المستقل لكن المراد من الغرض المستقل بناء على المتبادر  
 فيكون كل غرض علة غائية بذلك المعنى فيصح البناء على  
 امتناع التعدد هذا **قوله** وايضا اه اي يرد عليه ايضا  
 ان تعدد العلة اه **قوله** اذ لم يكن مدخلية الغائية  
 اي مدخلية جنسها او كل فرد من افرادها على سبيل الجنس  
 والاستغراق والتفسير بمدخلية كل واحد من  
 العلتين الغائيتين تقصير بل هو محل المرام كما لا يخفى  
 على ذوا الافهام **قوله** لجواز ان يكون العلة الغائية  
 شرطاً له ايضا لما كان ههنا مظنة ان يقال ان وجود  
 العلة متأخر من وجود المعلول فكيف يجوز ان يكون  
 شرطاً للمعلول اجاب عنه في الحاشية ههنا حيث  
 قال اي تصور العلة الغائية ضرورة ان عليتها  
 اغاها باعتبار التصور ولا شك ان تصور العلة الفا

بموجب كونها شرطاً للمعلول  
 لا يجوز ان يكون شرطاً له  
 بل هو محل المرام كما لا يخفى

مكرر

يجوز ان يكون شرطاً للمعلول وان لم يجوز ان يكون نفساً شرطاً  
 له انتهى وبعد فيه نظرفات العلة الغائية ما يكون مؤثراً  
 في مؤثرية الفاعل المؤثر في وجود المعلول والشرط ما لا يكون  
 مؤثراً اصلاً كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فالتأثير وعدمه  
 امران متنافيان لا يجتمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد  
 علة غائية وشرطاً للمعلول الواحد اللهم الا ان يقال كل  
 واحدة من العلتين كافية في التأثير في مؤثرية المؤثر  
 فايتهما اعتبرت مؤثرة في المؤثرية فالأخرى لا يكون  
 مؤثرة فيجوز ان يكون شرطاً للمعلول فافهم لا يقال قال  
 الشر المسموع ي تصور العلة الغائية وشعورها و  
 القصد الى حصولها وان كان قما يغير الشروط عند الحكماء  
 لكنه لا بعد في ان يكون منها عند رباب الاصول لا تأتق  
 ذلك في مجرد التسمية والاصطلاح ولا تأثير له فيما نحن  
 بصدد كما لا يخفى هذا ويقال في تقرير هذا المقام فيجوز ان  
 يكون كل واحدة من العلتين الغائيتين شرطاً للآخرى مشروطاً  
 بها انتهى وانت خبير بان هذا التقرير مع كونه مخالفاً  
 كلام المحشي فاسد في نفسه اذ لا يتصور بين الشيئين كون  
 كل واحدة منهما شرطاً للآخرى والآخرى مشروطاً به لا تأتق  
 توقف الشيء على نفسه **قوله** وحي يستلزم توارد العلتين  
 اه وذلك لاننا اذا اعتبرنا احدي العلتين من حيث انها  
 علة غائية مع سائر العلل والشروط والمفروض  
 ان العلة الغائية الاخرى من جملة الشروط حصل ههنا  
 بناء على الاعتبار المذكور علة مستقلة واذا لا عطينا



ايضا العلة الغائية الاخرى من حيث انها علة غائية  
مع سائر العلل والشروط والمفروض ان العلة الغائية  
الاولى وايضا من جملة الشروط حصل ههنا بناء على هذه  
الملاحظة علة مستقلة اخرى لكن التباين بينهما وبين  
الاولى اعتباري ذاتي كما لا يخفى **قوله** فكان بعض عبارة الحاشية  
اشارة الى ما ذكرناه ولعل المراد ببعض عبارة الحاشية  
قوله ان هذا مبني على عدم جواز تعدد العلة الغائية  
فنقول فانه يعلم ضعف القول اه في الحاشية واخرها  
والمراد بقوله ما ذكرناه ما ذكره من الايراد برقمته فان  
هذين القولين يشيران الى ذلك الايراد اما الاول فلا ت  
معناه ان هذا مبني عليه ان تتم والا فلا فنيه نوعا  
الى ان دليل عدم الجواز مدخول وهذا العقد كاف في الا  
شارة واما الثاني فلا نسبة الضعف الى ذلك التو  
يرى الى صحته وصحته تستدعي عدم صحته ما ذكره وكن  
الدليل المذكور مدخولا هذا وقول الحاشية المنقولة  
وان كان الباعث مجموع الامرين فهو غائية لكل واحد  
منهما فقط كذلك فهي العلة الغائية لا غير اشارة الى ما  
ذكره من منع الشق الثاني من شق الترديد كما لا يخفى  
**قوله** الظان يقول بالواو ولعله وجهه ما ذكره الفاعل  
العصام من ان او الفاصلة لم تعهد في بيان شق  
التريد للاشارة الى منع الجمع بين مقدمتي المتصلتين  
يعني انه لو اخذت من هذين المقدمتين قضية شرطية  
متفصلة كانت المتفصلة مانعة الجمع فلا يتوهم ان

منع

47 منع الجمع انما يكون بين طرفي شرطية واحدة لا بين طرف  
من شرطية وبين طرف من شرطية اخرى كما ههنا ثم  
انه لم يجعل كلمة او الانفصال الحقيقي بينهما لعدم التنافي في  
الكذب لوجود الواسطة بينهما وان قيد الكلام في قوى الحق  
اذ اقلت بكلام بالجزء كالبديهي الذي غير النقل فان القائل  
به لا يكون مدعيا عند الشك والحشي وكلام النائم والشاك  
والشاك والواهم والمجنون فانه وان كان كل واحد منها  
كلاما خيرا على ما صرح به العلامة التفنناني في المطلة  
لكن القائل به ليس يناقل ولا مدعي كما لا يخفى لا يقال هذا  
الكلام من المحتشئ بنا في ما سبق منه في توجيهه تقييد الكلام  
بالجزء فان الظاهر من كلامه هناك ان الكلام الجزئي مخم  
في النقل والمدعي لانا نقول كلامه هناك مبني على ما  
هو المشهور وعلى ما ذهب اليه القائل المذكور وههنا مبني  
على ما هو التحقيق فبهذا التقدير والتوفيق ظهر انه لا حاجة  
الى ما قد يقال في دفع المناقاة بين كلامي المحتشئ من ان كلام  
ههنا مبني على اطلاق الكلام في قوله اذ اقلت بكلام وهذا لا  
على تقييده بالجزء وهو مخم في النقل والدعوى ان المراد  
من الكلام الصادق بالقصد والاحتياط فكلام النائم و  
الساهي خارج عن المقام هذا وانت خير بان كلام المحتشئ  
ههنا على الاطلاق خارج عن المساق والمذاق على انه  
ليس المقصد والشعور مدخل في خبرية الكلام كما صرح به العلامة  
التفتازاني على ان هذا القول غير حكم لمادة الاشكال **قوله**  
المتصلين المذكورين احدهما قول المصنف ان كنت ناظرا



فيطلب الصحة وثانيهما ان كنت مدعيا فيطلب الدليل <sup>الذي</sup>  
 اشار اليه بقوله او مدعيا فالدليل فما لك الكلام اذا قلت  
 بكلام واما ان تكون ناقلا واما ان تكون مدعيا فان كنت  
 ناقلا فيطلب الصحة وان كنت مدعيا فيطلب الدليل فقوله  
 المذكورين مبني على التغليب او على ان المقدّر في حكم المذكور  
 فلا يرد عليه ان المذكورية في الاولى مسئلة دون الثانية  
**قوله** لا انفصال الحقيقي كما هو الظاهر منه **قوله** ليس بشئ  
 لانه لا منافاة بينهما في الصدق فانه يمكن ان يكون تقدير الكلام  
 فاما ان يكون ان كنت ناقلا فيطلب الصحة واما ان يكون ان  
 كنت مدعيا فيطلب الدليل فيكون منفصلة مركبة من  
 متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود فاما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار  
 موجودا فرجع الكلام الى اذا قلت بكلام فاما ان يكون كذلك  
 ناقلا مستلزما لطلب الصحة واما ان يكون كذلك مدعيا  
 مستلزما لطلب الدليل ومن البين انه لا منافاة بين هذين  
 الاستلزامين لتحقيقهما معا فلا انفصال وبهذا التقدير  
 ظران ما قد يقال بيان عدم شائية ما يتوهم اذا لم يعهد  
 الانفصال بين المتصلين ليس بشئ بل هو ناشئ عن الجهل فان  
 الانفصال بينهما من اشهر المسائل المنطق وكذا ما قيل لاني  
 الانفصال انما يكون بين اطراف الشرطيات وهي في حكم المفرد  
 والقضيتان المذكورتان ليست كذلك في معنى لا اعتبارها فيها  
 انتهى فان القضيتين المذكورتين يمكن ان يكون طرفي شرطية  
 كما لا يخفى وقد اصاب من قال لان صدق المتصلتين لا

يتوقف

مراد التزم

48 يتوقف على صدق مقده فيها فيمكن ان يصدق قامعا كذلك  
 لا يحتمل ان يكون مرادهم من الانفصال منع الخلو لا الانفصال  
 الحقيقي فان الانفصال مشترك بين الاقسام الثلاثة وان  
 المتبادر هو الحقيقي فعلى هذا يصح ما ذكره ايضا فان بين المتصلتين  
 منع خلون بناء على انحصار الكلام الجزئي في المنقول والمدعى فانهم  
 واما قد يقال لانه يحتمل ان يكون كلام المتوهم على حذف المضاف  
 الى الانفصال بين مقدمتي هاتين المتصلتين وهو كلام صحيح  
 على تقدير انحصار الكلام الجزئي في المنقول والمدعى فتستف  
 كذا ما ذكره بعض الفضلاء من انه يجوز ان يكون مراد المتوهم  
 ما ذكره المحشي يعني بان يراد بالانفصال منع الجمع ويقدر  
**قوله** فيه مسامحة وجه المسامحة ان المتبادر من الاثبات  
 ان يكون في النظريات والمقام اعم منها ومن البديهيات  
 كما يدل عليه قوله اما بالدليل او بالتبني وكذا المتبادر  
 منه هو الاجاب ومن ثمة تراهم يقولون فصل في اثبات كذا او  
 يفسترون بقولهم اى في بيان بثوبته والايجاد ليس بمراد هنا  
 اذ ليس هو من المقدورات البشرية فان به هنا هو بيا  
 الثبوت اما بالدليل او بالتبني وان يكون خلافا للمتبادر  
 والمسامحة استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر كما صرح به  
 المحشي في حاشية التهذيب ان كان ضروريا خفيا اشار با  
 لتوصيف الى مدار البحث **هنا قوله** واما ما قد يقال القائل  
 هو العصام في شرح الرسالة فانه فسر المدعى عن يفيد  
 اه ثم قال من نصب نفسه لاثبات الحكم بتفسير المعطل في  
 هذا البحث فقير المدعى بما فسر المعطل محتاج الى مصرف



فقول المحشي من ان الظاهر مستفاد ومن قوله يحتاج الى  
مصرف كما لا يخفى فلا يتوهم ان هذا النقل غير مطابق للنقل  
**قوله** يفيد مطابقة النسبة للواقع لما كان ظاهر هذا التفسير  
مخالفا لما يفهم من التعريف المشهور للجزى اعني ما يحتمل الصدق  
والكذب فان المفهوم منه ان الخبر من يفيد الحكم مطلقا  
فكذا المدعي لا من يفيد مطابقة الحكم للواقع اعتذر عنه  
بعض الافاضل حيث قال وذلك لما تقر ان مدلول الخبر  
انما هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي نكل بخبر يفيد ان  
النسبة التي في كلامه مطابقة للواقع انتهى بهذا الاعتذار  
تدفع ما قيل ان ظاهر هذا التفسير لا يشمل الكاذب بخلاف ما  
ذكره الشارح وقد يقال هذا الاعتذار على تقدير لزومه ليس  
بشيء بل هو ناشئ عن عدم الفرق بين صورة المدعي وصورة  
الجزى ولو كان الامر كما ذكره لزم ان يرتفع مؤونه طلب الدليل  
واقامة من المستدل اذ يكفي له ان يقول في جواب لطالب  
ان هذه الدعوى صادقة لان مدلول الخبر هو الصدق  
وبطلانه اظهر من ان يخفى وبالجمله ومفاسده اكثر من ان  
يحصى انتهى وانت خير بان ما ذكره بعض الافاضل حق لا يحوم  
حومه شك ولا نقصان فضلا عن ظهور البطلان وقد كثرت في  
البيان العلامة التفتان في اول الباب الاقل من شرح  
التلخيص وما ذمعه من كونه ناشئا عن عدم الفرق بين صورة  
الدعوى وصورة الجزى ناشئ من جهله العام على انه لو ثبت الفرق  
بينهما لزم عدم الاغصار الكلام في النقل والدعوى مع انه  
ادعاء فيما مضى وقوله لان مدلول الخبر هو الصدق لا

يدل

49 يدل على ما ادعاه ولا يستلزم آياه بل هو ناشئ عن عدم الفرق بين  
صورة الخبر في الواقع وبين كون مدلوله هو الصدق فان  
صدق الخبر انما هو مطابق حكمه للواقع ومدلولات الالفاظ  
قد تطابق الواقع **قوله** لان المتبادر ان يعنى ان المتبادر  
منه بحسب العرف هو هذا المعنى لا من يفيد الحكم مطلقا كما زعمه  
هذا القائل فالتعميم يخالف المتبادر من المفتر فلا يكون ظاهرا  
في التفسير بل هذا القدر من الوجه كاف في تخصيص التفسير  
كما حصصه الشارح فلا يحتاج تفسيره الى مصرف كما لا يخفى  
**قوله** على ان التعميم يعنى ان تعميم التفسير لن يفيد مطابقة الحكم  
مطلقا سواء كان محتاجا الى الدليل او التنبيه او الى غيرها كالحكم  
او لم يكن محتاجا الى شيء اصلا كما انه ينا في ما هو المراد منه في  
هذا المقام وهو كون المدعي مبينا للناقل ليحسن التقابل وذلك  
لان التعميم المذكور يستلزم كون المدعي اعم من الناقل ويحتمل ان  
يكون المعنى سلطنا ان المتبادر ليس ما ذكرنا وسلمنا ان هذا  
القدر غير كاف في تخصيص التفسير لكن التعميم المذكور ينا في  
ما هو المقهورنا والاول افيد في المقام والثاني اشنع في  
الالزام ووجه الاستلزام ظاهر فان الناقل وان لم يكن ممكنا  
يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه الا انه ممن يفيد الحكم  
المحتاج الى التصحيح ولذا يطلب منه الصحة فلو عجم التفسير كما  
عمه ذلك القائل لصدق على ان الناقل ايضا كما لا يخفى وج  
لا يحسن التقابل بينهما هذا واما ما قد يقال في وجهه الا  
يستلزم ان الاحتراز عن الناقل باحد القيدين اذ لا يثبت  
الناقل من حيث انه ناقل من قوله لا بالدليل ولا بالتنبيه



فلو علم الحكم البديهي الظاهر في يفيد مطابقة النسبة للواقع  
يعم الناقل اذا كان الحكم المنقول بديهياً ظاهراً انتهى فخرج  
عن المقام كل الخروج فان الكلام هنا في عموم التفسير الناقل  
باعتبار نقله لا باعتبار منقوله كما لا يخفى بل لو كان الامر كما  
ذكره لكان الايراد مشتركاً للورد بين التعميم والتخصيص فانه  
على تقدير التحصيل أيضاً يمكن ان يقال اذا كان الحكم المنقول  
نظراً او بديهياً خفياً وكذا ما قيل ان هذا الاستلزام  
ان كان مبنياً على المنقولات كلها بديهي ولا يحتاج في  
انفسها الى شيء اصلاً فتعم الحكم بحيث يشمل البديهي الجملي يلزم  
ذلك فهو ظاهر البطلان لان بعضها اى في نفسها بديهي خفي  
وبعضها نظري وهو ظاهر وان كان مبنياً على ان كلها من حيث  
انها منقولات مع قطع النظر من كونها في نفسها منقسمة الى  
الاقسام الثلاثة بديهية لا يحتاج من تلك الحشية الى شيء  
اصلاً فتعم الحكم بحيث يشمل البديهي الجملي يلزم ذلك فهو ظاهر  
البطلان لان بعضها اى في نفسها بديهي خفي وبعضها نظري  
وهو ظاهر وان كان مبنياً على ان كلها من حيث انها منقولات  
مع قطع النظر من كونها في نفسها منقسمة الى الاقسام  
الثلاثة بديهية لا يحتاج من تلك الحشية الى شيء اصلاً  
وبالتعميم يلزم ذلك فيرد عليه انه غير متبادر من العبارة  
اذا المتبادر منها بديهية الحكم بقسميها ونظرية بالنظر الى  
نفس المنقول من غير ملاحظة حشيتة النقل انتهى فانه  
كما ترى خابج عن المقام ثم اجاب القائل الاول من العلوة  
المذكورة حيث قال يمكن الجواب وجهين احدهما ان المراد

من النسبة

5 من النسبة نسبة من يفيد والنسبة المنقولة ليست كذلك  
وثانيهما ان مقصود القائل مجرد والمنقول الى قائله من غير  
قصد افادة مطابقة النسبة المنقولة للواقع والامكان  
مدعي انتهى وقد قيل لبعض الحشيين وصوبة الاخر من  
المتصددين والحال انه مبنى على الضلال القديم كما لا يخفى على  
القلب السليم فمثلهم كمثل دوران الرحى من غير حشيتة ولا رقيق  
او كمفروق ثبت بكل حشيش ورقيق ومع لا يحسن التقابل  
انما قال لا يحس ولم يقل لا يجوز او ما يؤدى مؤداه ولانه  
يمكن ان يراد من المدعى غير الناقل بناء على ما تقر من  
انه اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراه الخاص هذا  
لا يلتفت الى غيره مما قيل في هذا المقام **قوله** لا يحتج في ذلك  
اى لا يحتج في وهمك بحد النظر في ظاهر قول المقرات **قوله**  
او مدعي فالدليل من قيل العطف اى عطف شيئين بحرف  
واحد على معمولي عاملين بان يكون قوله او مدعي عطف  
على قوله ناقلاً وقوله فالدليل عطفاً على قوله الصحة فان  
الاول معمول لكان والثاني ليطلب وهما عاملان مختلفان  
حيث كان الاول ناصباً والثاني رافعاً فيكون هذا عطفاً  
على معمولي عاملين مختلفين والمقدم من معمولين غير مجزئ  
بل هو منصوب فلا يصح هذا العطف على مذهب الجمهور لا يحتاج  
الى حمله على المذهب الغير المنصور المجوز هذا العطف مطلقاً  
وان لم يتقدم المجوز **قوله** لان قوله فالدليل اه علة لعدم  
الاختلاج يعنى انه ليس عطف على قوله الصحة كما هو  
الاستفاد من الظاهر بل هو بتقدير فيطلب الدليل في نظم الكلام



بقريته ما في المعطوف عليه كما اشار اليه الشارح في الشرح  
وهذا غير ما قالوا ان المذكور في المعطوف عليه فهو مقدّر  
في المعطوف ايضا كما لا يخفى وانت خبير بمجزة تقدير يطلب في  
نظم الكلام لا يكفي في المقام ولا يتم به المراد اذ لا يلزم منه ان يكون  
في الكلام عطف شيئين بل لا بد من تقدير ان كنت ايضا فا  
لاولى ان يقول لان تقدير الكلام وان كنت مدعيا فيطلب  
الدليل فليهنالك عطف شيئين بل عطف جملة على جملة وما  
قل ان اعتبار التقدير في قوله فالدليل فقط كاف في المقام  
لا حاجة فيه الى اعتبار تقدير في قوله او مدعيا ايضا بل  
هو محمول على العطف من غير تقدير فالمراد من الجملة المعطوفة  
في قوله بل عطف جملة هي قوله او مدعيا فيطلب الدليل و  
من المعطوف عليها هو قوله ناقل فيطلب الصحة انتهى ليس  
على ما ينبغي بل هو من قبيل عطف شيئين على شيئين ايضا  
ولقد اصاب بعض الافاضل حيث <sup>قال</sup> المحشي ساج في العبارة  
اعتمادا على ظهور القرينة فالتقدير ان كنت مدعيا فيطلب  
الدليل انتهى وهربنا دغدغة وهي ان المهروب عنه هو  
عطف شيئين على شيئين بعاطف واحد وهو مفقود  
ههنا فان كلمة او لعطف قوله مدعيا على قوله ناقل او  
الفاء في قوله فالدليل لعطف الدليل على الصحة **قوله** و  
يؤيده وانما قال يؤيده ولم يقل يدل عليه فان كلمة الفاء  
يحتمل ان يكون مراده للتكرير ومشاكلة للنظير كما قالوا  
في امثالها فلا يرد عليه ان المناسب ان يقول ويدل  
عليه بدل ويؤيده ولم يصح بدل لم يحج على انه يجوز ان  
يكون

51 ان يكون من قبيل الاكتفاء كما يقال **قوله** اي فلا يليق ان  
يطلب الدليل قيل فيه بحث اذ الدليل اعني قوله اذ  
الدليل هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري  
ينافي التفسير بعدم اللياقة المشعر بالصحة بل هو بما  
يقضي التفسير بعدم الصحة وهو ظاهر وايضا يلزم  
استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ انه على هذا التقدير  
اذ ليس المراد منه ان تلك الملاحظة فلعطف المشعر  
بالمغايرة ايضا يقتضي التفسير بعدم صحة الطلب انتهى  
وفيه نظر اما اول فلان الدليل المذكور لا يقتضي التغير  
بعدم صحة الطلب اذ يصح ان يكون ذلك الطلب لامتحان  
المقصود منه اظهار الصواب ولتحصيل العلم بطرق متعددة  
كما مر واما ثانيا فلان هذا التفسير لا يستلزم الاستدراك  
المذكور لجواز ان يكون قوله ولا بد ان يلاحظ انه لتعيين  
هذا المراد وتفسيره على انه لو كان الامر كما ذكره هذا القائل  
لزم ان يكون بين كلامي الشئ تناقض حيث حكم اولا بعدم  
صحة الطلب وثانيا بعدم لياقة المشعر بالصحة وما  
قد يقال في رد البحث من انه ان مقصود المحشي انما هو  
تصوير حاصل المعنى في هذا المقام بعدم ملاحظة مثل مر  
وانه ليس تفسيراً من عند نفسه بل مأخوذ من قول  
الشئ ولا بد ان يلاحظ انه فغير صالح للرد كما يظهر بالتك  
**قوله** كما يدل عليه قوله ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل  
ما مر فيه انه انما يدل عليه ان لو كان المراد بملاحظة مثل  
ما مر انه اذ كان المدعى بديهيا او نظريا معلوما فطلب



الدليل لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه  
اظهار الصواب واما اذا كان المراد انه اذا كان المدعى معلوما  
فطلب الدليل لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان  
غرضه اظهار الصواب كما هو المنقول عنه والمماثل لما مر  
فلا يدل عليه كما لا يخفى **قوله** ووجه ذلك اي وجه كون  
الطلب غير لائق ههنا **قوله** بالنسبة الى الطالب باعتقاده  
اشارته الى ان هذين القيدين معتبران في قول الشئ  
وان لم يذكرهما والالم يكن وجه لكون الطلب غير لائق كما  
يخفى وانت خير بانه يلزم ما اعتبار كونه بديهيا له وقت  
الطلب ايضا اذ البدهية كما تختلف باختلاف الاشخاص  
تختلف باختلاف الازمان ايضا فلو لم يكن بديهيا له يا  
عتقاده وقت الطلب يليق به الطلب **قوله** فهو ان المناظر  
اه يعني ان المناظر من حيث هو مناظر لا يليق ان يطلب  
الدليل على ما هو بديهي بالنسبة اليه باعتقاده وقت  
الطلب فانه مما لا يترتب على الدليل اي لا يحصل منه بالنسبة  
اليه باعتقاده وقت الطلب وطلب الدليل على ما لا يترتب  
على الدليل غير لائق من المناظر من حيث هو مناظر لان  
غرضه اظهار الصواب ولا يرد عليه ما قيل انه يليق ان  
يطلب الدليل لاجل الغير ولجل نفسه نظر الى نفس  
الامر حيث ان الاعتقاد بعدم الترتيب على الدليل با  
نسبة اليه بجامع تصوير احتمال الترتيب على الدليل بالنسبة  
الى اخره وبالنسبة اليه في نفس الامر فلا يلزم فوات  
اظهار الصواب انتهى فانه على تقدم صحته لا يخفى انه  
تطويل

51  
تطويل يستغنى عنه في المناظرة فلا يليق بحال المناظر من  
حيث هو مناظر كما لا يليق بحاله ان يطلب لامتحان الحق  
منه اظهار الصواب **قوله** اعني كون المطلوب نظريا معلوما  
اي بالنسبة اليه باعتقاده بقرينة ما سبق ويلزم ههنا  
ايضا باعتبار وقت الطلب **قوله** فذلك اي فهو ان المناظر  
من حيث هو مناظر لا يليق ان يطلب الدليل على ما معلوما  
بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب فانه بعد لم يعلم به مما  
لا يترتب على الدليل ولا يحصل منه لامتناع تحصيل الحاصل  
فستقط ما يقال ان الظاهر ان يفعل بدل فقوله فذلك  
لا يليق ان يطلب الدليل لان النظر لا يخرج سبب ان يكون  
معلوما بالدليل عن الترتيب على الدليل الا ان كان بديهيا  
غاية ما في الباب انه بعدا لعلم بالدليل لا يطلب الدليل  
انتهى مع انه على هذا اي على هذا التقدير الثاني اعني  
كون المطر نظريا معلوما كما هو الظاهر لا يليق المطالبة  
فيه من المناظر من حيث هو مطر اصلا بالدليل كما مر  
ولا بالتبني ايضا فانه لا يليق بحاله ان يطلب التبني على  
ما يترتب على التبني على قياس ما سبق بخلاف التقدير الاول  
وان لم يليق فيه المطالبة بالدليل لكنه يليق فيه المطالبة  
بالتبني على تقدير الخفاء كما لا يخفى فان المطر بديهيا لانه  
يستلزم كونه معلوما يجوز ان يكون هذا اشارة الى كونه  
معلوما اي مع انه على تقدير ان يكون المطلوب معلوما  
للتطلب باعتقاده سواء كان نظريا او بديهيا لا يليق  
فيه المطالبة فهو علاوة بالنسبة الى تقدير ثالث اعم



من التقديرين المذكورين لا بالنسبة اليهما جميعاً كما ظن ولا  
بالنسبة الى الاخير فقط **قول** وعلى كل تقدير الظاهر ان المراد با  
الحجبان هو جريان الورد والمراد بما ذكر سابقاً هو الدغنة  
المذكورة فيما سبق وحاصله ههنا ان الدليل انما يقتضى  
التقييد المذكور اذا كان المراد بطلب الدليل في كلام المصطلح  
الدليل على الوجه الايق وما اذا كان المراد بطلب الدليل  
الموافق للمناظرة سواء كان على الوجه الايق ولا فلا  
يقتضى التقييد لا ما ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله  
ان لم تكن معلومة حيث قال انه ان اراد من العلم اه  
وان ظن ولا ما ذكره عقيب الدغنة بقوله فان قلت  
لا نسلم اه وان ظن ايضاً فانما يتمشيان على التقدير الاول  
حيث لم يتقيد بالمعلومية وان كانا يتمشيان على التقدير الثا  
ولا ما ذكره عند قوله لا يليق بحال المناظرة لا قوله وههنا  
دغنة وان رتبه بعض فانه توجيه لا ورود قد يت  
فقوله فتذكر اشارة الى ما في النسخ من ان الكلام ههنا مبنى  
على ما هو المشهور بين الجمهور من اعتبار كون المطمح بول  
نظرياً وان اختياره بعضهم امكان الاستدلال على التبد  
**قول** ما يمكن التوصل اه قيل هذا الامكان هو الامكان الح  
فمعنى التعريف ان الدليل ما لا ضرورة في طرفي التوصل  
اي جواز ان يتوصل وان لا يتوصل ولا ان ياخذه امكاناً  
عاماً من جانب الوجود اى لا ضرورة في عدم التوصل و  
قيل هو المعنى اللغوي وهو التمكن والاقتدار من قولهم  
فلان لا يمكن الشروع اى لا يقدر عليه فمعنى التعريف

ان الدليل

53 ما يمكن من عنده التوصل به اى لا يمكن هو منه ويقدر  
عليه واعتراض على الاول بانه يستحيل عدم التوصل مع النظر  
الصحيح واجيب بان الوصول الى العلم عقيب الاستدلال  
انما هو يخلق الله تعاذاك العلم فيمكن ان لا يخلق وان لم يتحقق  
ذلك بالفعل وبانه يؤخذ بالنظر الى ذات الدليل لا بالنظر الى  
النظر الصحيح فانه الدليل الاصولي حيث لم يكن الهيئة تجزئ منه  
لا يستلزم التوصل بالنظر الى ذاته وان وقع فيه النظر الصحيح  
اما الضرورة الحاصلة عند حصول النظر الصحيح فيه فربما بالنظر الى  
الصحيح لا بالنظر الى ذات الدليل فلا تنافي الامكان بالنظر الى  
ذات الدليل من حيث هو وهو بانه يؤخذ بالنظر الى جواز  
وقوع النظر الصحيح وعدمه مع تحقق النظر وفي كلام سيده  
المحققين في حاشية المختصر الاصول ما يشعر بهذا الاخير  
فتأمل **قول** وفيه نظراى في التعريف المذكور للاصوليين نظر  
وحاصل النظرات الدليل عندهم على ما هو المشهور محتصن بالمفرد  
وعلى ما هو المحقق بعم المفرد والمركب ظاهر التعريف الاختصاص  
بالمركب ولا يوافق بحسب الظاهر شئ من القولين فيحتاج الى  
الثاويل فتم ويل يوافق لما هو المشهور في ثاويل اخر لما هو  
التحقيق ويسترى الثاويلين ويقال كون ظاهر التعريف الا  
حتصاصاً بالمفرد ولان النظر عبارة عن ترتيب الامور لان  
مخرج الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالمفرد بان يكون  
الامور احوالى المفرد لا بالمركب الا باعتبار التجريد وان كان  
مخرج الترتيب يتعلق بالمركب انتهى **قول** بخلاف الدليل عند  
المنطقيين اشارة الى هذا الفرق بين الدليل المنطقي و

النظر

بالمركب على مذاق المحقق وغيره  
واما على هذا في ظاهر الاختصاص



بين الدليل الاصول وحاصل الفرق ظاهر **قوله** ويمكن التوجيه  
لا يخفى ان التعريف المذكور على هذا التوجيه انما ينطبق على  
التحقيق فقط لا عليه وعلى المشهور معاً كما قد يقال فانه <sup>بعض</sup>  
النظر ثم ان مبنى هذا التوجيه قيل انه على حذف المضاف ورده  
بانه مستكره في مقام التعريف وقد يقال انه على طريق عموم  
المجاز وفيه ان الظاهر المجاز هنا محاذ في ولم يعهد <sup>فيه</sup>  
عموم المجاز سيما في مقام التعريف اقول الظاهر انه على طريق المسا  
وحاصله ان المراد من النظر في نفسه الا ان النظر في نفس  
الدليل اذا كان مركباً انما يكون بالتركيب بين اجزائه واذا  
كان مفرداً يجوز ان يكون الترتيب بين احواله فعتبر عن هذا  
المعنى بقوله ان المراد من النظر فيه النظر في نفسه او في احواله  
وفي كلام الشريف في حاشية المحتمل لا اصول ما يشعر بما ذكر  
فتدبر **قوله** بان يكون متعلقاً باحدهما بيان للتعليم المذكور  
وتمهيد لبيان الفرق بين الدليل المنطقي وبين الدليل الاصولي  
والنظر لا يتعلق اه **قوله** والنظر لا يتعلق اه اشارة الى جواب  
سؤال يكاد يتوهم ههنا وهو ان يقال ان التعريف المذكور  
بعد هذا التوجيه يصدق على الدليل المنطقي فينقضه فعلاً  
وحاصل الجواب ان مضمون التعريف بعد هذا التوجيه ان  
النظر يتعلق اما بنفس الدليل واما باحواله والنظر  
لا يمكن ان يتعلق بنفس الدليل المنطقي واما باحواله  
فلا يصدق عليه هذا التعريف لا يقال ان هذا الدليل  
المنطقي قد يتعلق النظر باحواله كما اذا قلنا العالم  
متغير وكل متغير حادث دليل منطقي يستلزم التوصل

اللاط

الى المط لا تأتلف هذا القول من هذه الهيئة ليس  
دليلاً منطقياً بل جزء مفرد منه فافهم **قوله** بل بجرئه  
الذي اه يشعر بالنظر يتعلق بتلك المقدمات بعد ان  
كانت جزءاً واخذت مع الهيئة وليس كذلك فانه يستحيل  
فالمراد انه يتعلق بها قبل ان اخذت مع الهيئة وبعد  
فيه نظر هو ترتيب امور للتأدي الى المجرول فهو بهذا المعنى  
لا يمكن ان يتعلق بالمقدمات المرتبة وان <sup>فان النظر</sup> توخى مع الهيئة  
لاستحالة تحصيل الحاصل **قوله** ولك ان تقول اه اشارة  
الى جواب اخر للسؤال بانتفاض التعريف بالدليل المنطقي  
حاصله انه حايج بقتيد الامكان فان معناه ان التوصل  
ليس ضرورياً لذات الدليل والتوصل في الدليل المنطقي ضروري  
فعلى هذا الوقف هذا الجواب على الاقل كان اولى كما لا يخفى الا  
انه لما كان ذلك الجواب مناسباً لما ذكره في التوجيه ذكره  
عقيب ذلك التوجيه واما حمل الاول على المنفى والثاني  
على التسليم فمما لا وجه له هذا ويحتمل ان يكون هذا القول  
وقوله والنظر لا يتعلق اه اشارة الى مجزئ الفرق بين  
الدليلين فقد حصل الفرق بينهما بوجه ثلثة الاول  
ان الهيئة جزء من الدليل المنطقي والثاني ان النظر  
لا يتعلق بذاته بل بجرئه والثالث ان التوصل ضروري  
لذاته بخلاف الدليل الاصولي **قوله** بالنظر الى ما وقع فيه  
صحيح النظر وان كان ظاهراً التعريف ان ذلك يعتبر با  
لنظر في النظر فمعنى التعريف ان الدليل ما يمكن بالنظر  
الذاته التوصل بصحيح النظر فيه الى مطجئ ولا يكون



وجوده اى وجود التوصل وعدمه ضرورياً يجب ذاته  
فان الدليل الاصولى بانواعه وان فيه صحيح النظر  
لا يجب التوصل بالنظر الى ذاته وان وجب ذلك بالنظر  
الى صحيح النظر الذى وقع فيه لا يقال لاحاجة الى هذا التكلف  
فان التوصل انما هو بخلق الله تعالى فيجوز فلا ضرورة بالنظر  
الى صحيح النظرهما لم ينكره احد فتلك الضرورة منفية في  
الدليل الاصولى بالنظر الى ذاته بخلاف الدليل المنطقي قيل  
لان ذلك الجواز ان يكون دليل من دلائل الاصوليين على  
وجه مستنع العلم بالدلول عن العلم بالدليل ومع كون  
التوصل ضرورياً فيه اقول مادة النقص يلزم ان يكون  
من المحققات وتحقق الضرورة المذكورة غير معلوم فلا  
انتقاض بها وكلامنا فيما هو معلوم التحقق والثبوت ثم ان  
في هذا الكلام رد لما ذكره السيد الشريف في حاشية المحصر  
الاصولى حيث قال هناك حيث اريد لامكان المعنى العام  
المجامع للفعل والوجوب اندرج في الحد المقدمات  
المرتبة وحدها اى مع قطع النظر عن الترتيب كما  
اشار اليه هناك يعنى انه لو اريد بالامكان المعنى  
الحاص لم يندرج في الحد تلك المقدمات فانها مما يجب  
التوصل بها والامكان بذلك المعنى لا يجامع الوجوب  
هذا مراد قد كثر كما يدل عليه سوق كلامه وقد صرح  
به بعض الافاضل في بعض تعليقاته هناك و  
حاصل الرد انه لا يجب التوصل بتلك المقدمات ايضاً  
بالنظر الى ذاته حيث لم تؤخذ معها الهيئة كانت نعم  
لواخذت

لواخذت معها الهيئة كانت مما يجب التوصل بها كالدليل  
المنطقي وليس **فليس قول** يستلزم التوصل فيه انه استلزام  
في الاشكال الغير البينة الانتاج كما يحى وقيل ان المراد بالـ  
ستلزام اعم من ان يكون بدون انظام بشئ اخر او مع انظام  
كما سيصح فهو غير مفيد هنا اذ الدليل الاصولى ايضا يستلزم  
مع انظام كما مر فلم يبق بينهما فرق وقيل المراد انه يستلزم  
بالنسبة الى فن علم الانتاج فان علمات القرب الاول من  
النكل الثانى مثلاً ينتج السالبة الكلية فاذا اترتب فرد  
من افراد هذا الضرب امتنع انتقاله تحقق العلم بالنتيجة  
عن العلم بهذا الضرب وكذا الكلام في البواقي ولا فساد في  
جواز الانتقال بالنسبة الى من لا يكون له علم بمثل ذلك  
فهذا كدلالة الالفاظ على معانيها التى وضعت هي بارها  
استمر وفيه انه ايضاً غير مفيد هنا اذ ماله له ايضاً  
الى انظام شئ اخر كما لا يخفى والكلام هنا في الاستلزام  
بالنظر الى الدليل **قول** الى البسط والمركب هو القياس المركب  
من قضيتين والقياس المركب هو القياس المؤلف من  
مقدمات ينتج مقدمتان منها نتيجة وهي مع المقدمة  
الاخري <sup>نتيجة اخرى</sup> وهو حاصل المطر وذلك انما يكون اذا  
كان القياس المنتهى الى المط يحتاج مقدمته او احدهما  
الى كسب بقياس اخر كذلك الى ان ينتهى الكسب الى المبادى  
البدئية فيكون هناك قياسان مرتبة محصلة  
للمط ولهذا يسمى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القيا  
يسمى موصول النتائج بالمقدمات كقولنا **كل ج ب**

55

سات

لوصول النتائج



وكل ب فكل ج ب د وكل ج د فكل ج ا وكل ج ه  
 وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصترح بها يسمى مفصول النتائج  
 لفصلها عن المقدمات في الزكروان كانت مراد من  
 جهة المعنى بقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل  
 ا ه فكل ج ه هكذا في شرح الشمسية فالمعنى بالتركيب  
 ههنا هو التركيب من القياسات والافاضل التركيب  
 بتحقيق في كل قياس **قوله** اشارة بالنصب لاختصار  
**قوله** بحسب الظاهر من القياس المركب فان الظاهر  
 منه ان يكون قياسا واحدا لكونه في صورة قياس واحد  
 قال العصام في بحث القياس المركب من حاشية على شرح  
 الشمسية جعل مفصول النتائج قياسا مسامحا لكونه  
 في صورة قياس واحد وعده ملحقا بالقياس لا يبعد  
 واما جعل مفصول النتائج كذلك فلا يخفى عن بعد  
 الا انه لما عدا المفصول ايضا لعدم التفات بينهما  
 في المال وقال في بحث القياس ولا يذهب عليك ان هذا  
 ان يكون القياس المركب من قياسين اثنين قياسا  
 كلام ظاهري اذا اطلاق القياس في المركب شيئا موصولا  
 النتائج كلام ظاهري والتحقيق انه ليس قياسا واحدا  
 بل مركب من اقيسة كل منها داخل تحت تعريف القياس  
 ولا ينبغي دخول مجموعها من حيث المجموع في تعريف  
 القياس انتهى **قوله** قالوا ان القياس المركب في الحقيقة  
 اقيسة لا يخفى ان مدار واحدة القياس وتعدوا  
 انما حصول نتيجة منه فمما حصل منه نتيجة واحدة

فهو

فهو واحد وما حصل منه نتائج فهو متعدد ولا شك  
 ان النتيجة في القياس المركب متعددة في الحقيقة فهو  
 اقيسة في الحقيقة الا انهم اطلقوا بسم المجموع قياسا  
 مركبا لكونه في صورة القياس فقط ما قد يقال انهم ان  
 ارادوا انه في الحقيقة اقيسة بالنظر الى تعدد الصفات  
 والكبريات بحسب الظاهر فليس غير مفيد لان الغرض من تأليف  
 القياس مطلقا لئلا يحصل اصل المطو ومن البين ان  
 حصوله انما هو من مجموع القياس المركب وان ارادوا انه في  
 الحقيقة اقيسة بالنظر الى حصول اصل المطلوب فذلك  
 مم والمستند ظاهر انتهى فان مبناه على ان يكون مدار تعدد  
 القياس حصول المطو وليس كذلك كما عرفت بل لو كان الا  
 مركبا كذلك لكان كل مجموع من الدليل مطلوبا ومن دليل  
 مقدمات وهلم جرا على غير صورة القياس المركب قياسا واحدا  
 ايضا فان الغرض منه ليس الا الحصول اصل المطو وحصوله  
 انما هو من ذلك المجموع **قوله** فليست امله اشارة الى كون  
 القياس الموصول النتائج في الحقيقة اقيسة ظاهرا  
 مفصول النتائج فلكونه في الحقيقة اقيسة ثم اذا احدى  
 المقدمتين فيه غير مذكورة فمما عدا القياس عن حقيقة  
 القياس كما قال ابن الحاجب في مختصر المنتهى وقد يحذف  
 احدي المقدمتين للعلم بها وقال المصنف في شرحه له فاما  
 لكبرى مثل هذا يحذف لانه زان والصغرى مثل هذا  
 يحذف لانه كل زان يحذف ومنه قوله تعالى لو كان فيها آية  
 الا الله لفسدنا لانا نقول التقدير خلاف الاصل

56

الا قوله منه لا يقال لاشك انها مقدمات  
 وحذف احدى المقدمتين يخرج



ولا ضرورة داعية اليه ههنا فالظاهر انه على ظاهره على  
 انه اقول المسئلة نعم يمكن ان يتخلل ويجعل اقيسة **قوله**  
 ينتقض طردا قال العلامة التفتازاني في اوائل التلويح  
 الطرد صدق المحدود على ما صدق عليه الحد مطرنا  
 كليا اي كمالا صدق عليه المحدود وهو معنى قولهم كلما وجد  
 الحد وجد المحدود وبالاطراد يصير الحد مانعا عن دخول  
 المحدود فيه واما العكس فاخذه بعضهم من عكس  
 الطرد بحسب متفاهم العرف وجعل المحدود موضوعا  
 مع رعاية الكلية بعينها كما يقال كل انسان ضاحك  
 وبالعكس اي كل ضاحك انسان وكل انسان حيوان  
 ولا عكس اي ليس كل حيوان انسانا فلذا صار كل ما  
 صدق عليه المحدود صدق الحد عكسا كقولنا كل ما  
 صدق عليه الحد صدق عليه المحدود فصار حاصل الطر  
 حكما كليا بالمحدود وبعضهم اخذه من ان عكس الا  
 ثبات نفى ففسر بانه كلما انتفى الحد انتفى المحدود  
 اي كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود  
 فصار العكس حكما كليا بما ليس بمحدود وعلى ما ليس  
 بمحدود والحاصل واحد وهو ان يكون الحد جامعالا  
 فراد المحدود كلها انتهى **قوله** بالمعرفات لا يخفى  
 ان مدار النقض على ان يكون المراد من اللزوم المذكور  
 في التعريف هو اللزوم البين ولذا قصر على المعرفات  
 والا فلا انتقاض وارد بالالفاظ ايضا بالنسبة  
 الى معانيها وبالذوال الاربع بالنسبة الى مدلولاتها

ايضا

57 ايضا فانه يلزم من العلم بكل منهما العلم بشئ اخر عند العلم  
 بالوضع يدل على ما قلنا قوله بالنسبة الى لوازمها البينة  
 وقوله وعكسا بالادلة الغير البينة الانتاج ثم ان الا  
 انتقاض بالمعرفات مبني على ما هو المشهور المقرر عندهم  
 والا فقد نقل عن الشايع المسعودي ان منهم من اطلق  
 الدليل على المعرفة ايضا واعلم ان الفاضل الكستلي قال ان  
 هذا التعريف لما كان تعريف الفطيم لم يبالغ فيه بايراد  
 القيود المتميزة لدليل عن غير تمييزا تاما فلا وجه لابطال  
 بطلان عكسه او طرده وتحقيقه انا نعرف بالتفتيش  
 عن حاله معلوما تنا ان يتيقن بعضها استفادة من بعض  
 اخر منها اما بخرجة معرفة المقدمات المترتبة على هيئة  
 الشكل الاول او مع معرفة لوازمه لمعرفة المقدمات المترتبة  
 على هيئات باقى الاشكال او مع النظر او في احواله لمعرفة  
 المقدمات الغير المترتبة ومعرفة العالم لكن لم تعرف ان  
 الدليل هو البعض الذي يلزم من العلم به اي استفاد من  
 يتقنه على الوجه المذكور العلم بشئ اخر اي يتيقن البعض  
 الاخر فلا غبار عليه ومن ظن انه تعريف حقيقي فتصديق  
 فقد ركب غلطاً وار تكب شططا انتهى **قوله** وبالملزومات  
 اعم من الملزومات التصورية والتصدقية بسيطة كانت  
 او مركبة **قوله** وبالدليل الفاسد الصورة فان العلم به لا  
 يستلزم العلم بالنتيجة وان كان فيه يفضي اليه فانه افضا  
 اتفاقا ليس من حيث انه وسيلة وانما حصص الانتقاض  
 بالفاسد الصورة ولم يتعرض للفاسد المادة لان عدمه

الدليل من هذين البعضين  
 يطلق فنية بهذا الشرف ان



الاستلزام قطعي في الاول كما بين في المنطق دون الجواز  
ان يكون بين الكواذب ارتباط عقلي يصير به بعضها و  
سيلة الى بعض شرط صحة الصورة يستلزم نتيجة كما  
قطعا مثل قولنا زيد فارس والفارس ناهق فان ما ذكره  
في وجه الاستلزام المقدمتين متحققة فيه ايضا قال ابن  
الحاجب في مختصر المنتهى وجه الدلالة في المقدمتين ان  
الصغرى خصوص الكبرى عموم فيجب الاندراج فيلتنقى  
موضع الصغرى ومحول الكبرى وما قيل ان الفاسد  
المادة لا يستلزم دليل غلط فكيف والمنطقيون قد عرفوا  
القياس لما يشمل الكواذب ايضا على ما في كتبهم **قوله** بان  
المراد بكلمة ما هو المفهوم التصديقي يندفع الانتقاض  
بالمعرفات وبالمزومات التصديقية كما لا يخفى وكذا  
قوله والمراد بالعلم هو التصديق انما يتدفع به الانتقاض  
بها لا بالمزومات التصديقية كالفقضية المستلزمة  
لعكسها وعكس نقيضها وان كان المراد من العلم في كلامه  
هو التصديق **قوله** التصديق الظاهر انه اراد به التقيد  
مطلقا يقينيا او غير يقيني ولذا قال لكن كل واحد منهما  
خلاف الظاهر فان اطلاق العلم يعني التصديق مطلقا  
غير متعارف لا المتعارف انه مشترك بين مطلق الادراك  
وبين التصديق اليقيني لا غير ولم فلا قرينة هنا على  
تعيينه وتخصيصه فيلزم استعمال المشترك فلا قرينة  
**قوله** وفيه ان المقام قرينة قال جمهور الحاشيين ان  
المراد بالمقام هنا هو مقام تعريف الدليل وفيه ان

جعل

58 جعل المحرف قرينة على المعرف لا يخرج عن خلاف الظاهر  
كما لا يخفى بل قيل انه غير صحيح والآن يتوجه على التعارض  
الاعتراض بالمنع والجمع وقال بعض الافاضل ان المراد  
به هو مقام المناظرة او مقام المدعى فلو عرف الدليل  
هنا بما عرف به في المشهور لدل المقام على احد هذين  
التخصيصين فان المناظرة لا يكون الا في التصديقات وكذا  
المدعى لا يكون الا تصديقا وانت خبير بماله وجه وايضا  
لا يتوجه عليه ما توجه على الاول غير انه يتجه عليه ايضا  
ان المناظرة قد يكون في التصورات كما صرح به السيد  
في بعض نقاينه ودعوى التبادر في المعنى الاول دون  
هذين المعنيين يحتاج الى البيان على انه لا يخفى كونها وجهها  
هنا كما لا يخفى **قوله** على ان النقص بالمزومات بوجهين  
اخرين ايضا قال بعض الافاضل لما كان الجواب السابق  
غير حاسم لمادة الاشكال لانتقاضه بعد بالقضية البسيطة  
المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها وكذا بالقضية  
المركبة كذلك مسئلة وقال على ان النقص اه انتهى ولا  
يخفى ان مراده ان الجواب السابق لما كان بالنسبة الى الا  
نتقاض بالمزومات غير حاسم لمادة الاشكال بالنسبة  
اليه فلا يرد عليه ما اورده بعض الفضلاء من انه  
يفهم منه ان الجواب بالعلاوة حاسم لمادة الاشكال  
وانت تعلم عدم حسمه ايضا بعدم خروج المعارف  
على ذلك التقدير انتهى والحق عندى انه لا انتقاض  
رأسا بالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها او عكس



نقيضها وكذا بالقضية المرتبة كذلك مبنى الانتقاض  
على ان يكون المراد من اللزوم المذكور في التعريف هو اللزوم  
البيتي كما مر ولا يخفى ان الاستلزام في تلك القضايا ليس بنا  
كما يدلى عليه استدلالهم في كتب المنطق فتدبر **قوله** احدها  
ان المراد من اللزوم بطريق النظر اللزوم الملايس بالنظر  
الواقع في نفس الدليل في معنى التعريف ان الدليل ما ينز  
من العلم الملايس بالنظر والاكتساب به العلم بشئ اخر  
والحاصل ان المراد من النظر ههنا هو النظر الحاصل في ضمن  
الدليل يعني ان اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول يكون  
حاصلاً بنظر وكسب داخل في نفس الدليل اي العلم بالمدلول  
يحصل بالاستدلال لا النظر الحاصل في ضمن غير الدليل بان  
يكون اللزوم بين علم المدلول حاصلاً بنظر وكسب خارج  
عن الدليل في غير الدليل بعد حصول علم الدليل اي العلم با  
لاستلزام بين علمها يكون حاصلاً بنظر وكسب كما في  
الاشكال الغير البينة الانتاج والفرق بين هذين  
المعنيين ظاهر غير خفي وكون المراد ههنا ما ذكرنا ظاهراً  
نفسه بل اذا اطلق لزوم علم شئ من علم شئ آخر وقيد  
اللزوم بالنظر تبادر منه قطعاً كون النظر واقعاً في  
الشئ الثاني على ان قول المحشي ههنا ولا تنظر فيها اي في  
المنزومات وقول الشارح المسعودي في كتابه وانما  
اطلقه صاحب هذه التعريف ههنا ولم يهتم بهذا القيد  
اعتماداً على شهرة ان الدليل من طرف النظر نصات فيما  
ذكرنا كما لا يخفى على ان الكلام سوق لدفع الانتقاض با  
المنزومات

59  
المنزومات وكون المراد من اللزوم بطريق النظر الواقع في خارج  
الدليل لا يدفعه كما لا يخفى فقد ظهر من هذا التقرير انه لا يرد  
عليه ما اورده المحشي القويك حيث قال ظاهر يشكل بالشكل  
الاول والقياس لا يتشأن من تفسير الشارح المسعودي  
بقوله وهو اي النظرات يحصل المظن الشئ بان يتحرك الذهن  
من ذلك المظن مسوياً به من وجه الى مبادية ثم منها اليه  
ثم انه لا يخفى ان مرادهم يكون الشكل الاول والقياس لا يتشأن  
بديهي الانتاج ليس ان يكون علم المدلول بديهيًا غير محتاج  
الى كسب اصلاً بل ان يكون العلم باستلزامه علمها على شئ  
اخر فقوله المحشي القويك لا يتشأن ما يتشأن نتايجها كسباً  
بل بداهة ان اراد به بداهة نفس الامر غير مسلم وان اراد  
بداهة العلم به فسلم لكنه غير مفيد هذا فسقط ما قاله  
جمهور المحشين ههنا بالتثبت بذلك المحشي القويك فتأمل  
مجتنباً عن التعصب والاغتصاب **قوله** والثاني ان كلمة من  
تدل على العلية بان اخذت بمعنى الاصلية **قوله** وهي ليست  
اه اي العلوم بالمنزومات ليست عللاً لعلوم لوزمها وفيه  
منع ظاهر كما لا يخفى **قوله** محل نظر فان شهرة ان الدليل من طرف  
النظر قرينة واضحة على الاعتبار الاول وكذا كون كلمة من  
بمعنى الاجلية شايع معتقفاً بينهم واما ما قد يقال  
ان الاصل من معاني من معنى الابتداء الذي مفاده العلية  
فحل نظروا يحتمل ان يكون وجه النظر بالنسبة الى الاعتبار  
الثاني تبادر العلية كما قال المحشي في حاشية التهذيب  
ان المتبادر من لزوم شئ الثاني شئ ان يكون الشئ



الثاني علة مستلزمة للشيء الاول **قوله** بان المراد باللزوم عند  
 ارباب المعقول هو امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وهو اما  
 بيتي واما غير بيتي فالبيت ما يكون بحيث يكفي تصور اللزوم  
 مع تصور الملزوم في جزم العقل باللزوم بينهما وقد يقال البين  
 على كفي تصور الملزوم في تصور اللزوم والمعنى الاول اعم لانه  
 متى كفي تصور الملزوم كفي تصور اللزوم مع تصور الملزوم وليس  
 كل ما يكفي التصوران يكفي واحد فيقال المعنى الاول  
 اللزوم البين بالمعنى العام والثاني اللزوم البين بالمعنى  
 الخاص وغير البين ما يفتقر جزم الذهن به الى وسط واما  
 اللزوم عند ارباب العربية فهو عبارة عن المناسبة  
 الصحيحة لا انتقال ويقال له بهذا المعنى اللزوم في الجملة  
 وبالمعنى الاول اللزوم الكلي كما في قول الحاشي في حاشية  
 التهذيب ارباب العربية مكتفون في الدلالة باللزوم  
 في الجملة بين العلم بالدال والعلم بالمدلول بخلاف ارباب  
 المنطق فانهم ملتزمون باللزوم الكلي هذا والمراد ههنا بال  
 للزوم في الجملة ما هو عند ارباب العربية دليل هذا ما خوذ  
 لما نقل عن الشارح المسعودي من اللزوم هو الحصول فعني  
 يلزم يحصل فلا يلزم مع عدم الانفكاك ولا ينافي هذا قوله  
 ان المراد باللزوم بطريق النظر كما لا يخفى والمراد به ما امتنع  
 الانفكاك مطلقا سواء كان بين او غير بين وهذا ايضا  
 لا ينافي كون المراد به اللزوم بطريق النظر فان المعنى انه  
 بعد كون المراد به اللزوم بطريق النظر اعم من ان يكون  
 بيتا او غير بيتي وما قاله الحاشي الفريسيك من ان هذا

مطلب اللزوم

الشيء

التيم غير مفيد ههنا فان غير بيتي ما يحتاج في العلم بال  
 للزوم بين اللازم الى الملزوم الى وسط مع تحققها وتحقيق  
 اللزوم بينهما في نفس الامر سواء علم او لم يعلم ولا يصح ذلك  
 المعنى ههنا اللازم هنا هو العلم وهو غير متحقق جزئيا ولو قلت  
 العلم بالنتيجة عند ملاحظة الوسط في العلم باللزوم بينهما  
 فلا حاجة الى التيم انتهى ففيه ان السيد السند قد ذكره في  
 في حاشية المحتصر اجماعا في تحقق اللزوم لا يتوقف على تحقق  
 الملزوم ولا اللازم ثم نبه عليه بمثال ينزل عنه الخفاء فعلى  
 هذا فان ثبت ما ذكره عن القوم فانما هو في اللزوم بين  
 الشئين المتحققين في نفس الامر لا في مطلق اللزوم والا  
 لبطل الاستدلال بالقياسات الخلفية اذ اللازم والملزوم  
 ههنا محالان مع تحقق اللزوم بينهما فيختار الشق الاول  
 ولا يلزم المحذور المذكور **قوله** والمراد به لا يخفى ان حاصل  
 تيم لقوله من العلم به لا تيمم اللزوم وبعد اخذه بيتا  
 كما ظن نعم يبق اللزوم على هذا التوجيه على اللزوم البين  
**قوله** ظاهرا سواء كان له زعم في الواقع كما توهم في ذم الصحة  
 او لم يكن له زعم في الواقع كما في صورة التغليب هكذا يقال  
 وهذا كما يقال صاحب التلخيص عند تعريف الحقيقة العقلية  
 اسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر  
 ولا يخفى ان هذا المعنى صحيح في نفسه ولا يرد عليه ما يقال  
 انه يؤدي الى نفي التقابل بين قوله بحسب نفس الامر وبين  
 قوله او بزعم المستدل فانه من قبيل الاشتباه بين اللزوم  
 في نفس الامر وبين زعم اللزوم فيه كما لا يخفى والعجب من



هذا القائل انه ابطال هذا المعنى المستقيم واركنب ما  
هو عليك وسقيم **قوله** على انه يتجه على التوجيه الثاني بل  
على التوجيه الاول ايضا كما اشار اليه في نسخته وتوجيه  
الاتجاه على ذلك اخذ لما نقل عن الشه المسعود وانه اراد  
به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم بالمدلول  
فلا يندفع الانتقاض بالادلة الغير البينة الانتاج وان  
اريد ان للعلم به دخلا في ذلك الحصول فلا شك ان الاجزاء  
دخلا في ذلك الحصول فانهم فاجاب عنه المحشي الغيبيك باننا  
من يريد ان للعلم به دخلا مفيدا اعم من ان يكون كائنا  
او يحتاج الى وسط فجزء الدليل ليس كالدليل ويمكن ان يجاب  
عن الاتجاه على التوجيه الثاني ايضا عن الايرادات  
الثلاثة بان يقال المراد بالزوم بطريق النظر ولا نظير في  
هذه المذكورات **قوله** مطلقا قيل هذا يصح ان يكون تميمًا  
للدخول وتعميم المنبهات فالمعنى على الاول يدخل سواء اول  
التعريف بالتاويلات السابقة او لا وعلى الثاني يدخل فيه  
المنبهات سواء كانت على صورة الدليل او لا يقال يمكن دفع  
الدفع بالمنبهات بان المراد بالزوم العلم بشئ اخر لزومه على  
طريق الحدوث ولا حدوث وللعلم في المنبهات فان اصل  
العلم موجود والمقصود بها الالة الخفاء انتهى وفيه تأمل  
**قوله** وكذا المقدمات التي تستلزم العلم بطريق الحدس  
قيل ان اريد ان من القوة الحدسية يستحصل مطالبة  
من الادلة بطريق الحدس فتلك الادلة ليست بادلة بالنظر  
اليه مع صدق التعريف عليها فجوابه ان الادلة اذ في  
الواقع

61 في الواقع فلا فساد في صدق التعريف عليها وان اريد ان  
المبادي التي يمكن ان يستحصل من المطالب بطريق الحدس  
لا بطريق النظر ليست بادلة ويصدق عليها التعريف فجوابه  
المنع فانها لا تستلزم المطالب ولا يلزم من معرفتها ولم ينظم لها  
حدس قوى وقياس خفي انتهى فتأمل وانت خير بانه يحري مثل  
هذا الكلام في المنبهات ايضا باعتبار الزكاه والفتنة مقام  
الحدس والحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب  
ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه  
عنها الى المطالب فلا بد من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة  
فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية  
الوجود والانتقال الى الوجود وحقيقته ان نسخ المبادي  
المركبة في الذهن يحصل المطافيه كقولنا نور القمر مستفاد  
من الشمس لا يختلف بشكلاته النورية بحسب اوضاعه  
من الشمس قريبا وبعدا **قوله** والمقدمات الضمنية اه قضاي  
قياساتها معها هي التي يحكم العقل فيها بواسطة لا تغيب  
عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج فانه  
من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بمساويين في  
الحال وترتب في ذهنه ان الاربعة منقسمة متساويين  
وكل منقسم بمساويين فهو زوج فهذا لا يستدعي دليلا لانه  
ليس من قبيل النظر اذ لا حركة فيه من المبادي الى المطالب  
**قوله** ايضا اي كما يخرج الادلة الغير البينة الانتاج كما من  
والحاصل انه يخرج عنه الادلة كلها لكن لا بملاحظة التي  
نسقت فيما سبق بل بملاحظة غيرها كما يظهر **قوله** وان كان

دي



النتيجة معلومة بدليل آخر فانه يجوز ان لا يتحقق العلم  
 بالمدلول من العلم بالدليل فيجوز انفكاك النتيجة عن  
 العلم بالدليل فلا استلزام بينهما اذا استلزام امتناع  
 الانفكاك والجواز فيه فعلى هذا لا يصدق التعريف الذي  
 اخذ فيه لزوم على شئ من الادلة فهو غير ماسيئاتي من حيث  
 قال وما يرد على كلا التعريفين انهما لا يصدق ان على ما بعد الدليل  
 انه يدل على ما قلنا نقيم ههنا بقوله اذ لا يستلزم شئ منها  
 وتخصيصه فماسيئاتي بما بعد الدليل من الادلة المذكورة معا  
 وكذا يدل عليه عنوان الجواز ههنا وعده من الايرادات المحتقة  
 بهذا التعريف وعده من المشتركة بين التعريفين كما لا يخفى  
 والحاصل ان هذا الايراد يخرج جميع الادلة باعتبار جواز لا  
 انفكاك بين علم الدليل وبين علم المدلول ومكليا في ايراد  
 خروج ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا باعتبار  
 تحقق الانفكاك بين العليين وبينهما فرق فليكن هذا على ذكر  
 منك **قوله** الا ان يحمل العلم في يد في التعريف الادلة كلها  
 اذ لا يجوز انفكاك الالتفات الى النتيجة عن الالتفات الى  
 الدليل ولا يخفى ان الالتفات اعم من العلم فلا يرد عليه  
 انه يجوز ان يكون بعض المدلولات معلوما ملتفتا عند  
 الالتفات الى الدليل فلا يتحقق لزوم الكلي في الالتفات  
 الى المدلول عند الالتفات الى الدليل لامتناع الالتفات  
 الى شيئين في زمان واحد كما افاده المحشى في حاشية  
**قوله** اذ الم يرد مثل هذه النقوضا يعني انما ثبت الاولوية  
 اذ الم يرد عليه مثل ما يرد على المشهور كما لم يرد على المشهور

٦٦ **قوله** دون المشهور اي متجاوزا عدم ورود مثل هذا النقوض  
 المشهور **قوله** المشتملين على التصديق اه اي المشتملين على  
 مجموع هذين التصديقين معا كما يؤيده العطف بالواو بان يشتمل  
 احد القضيتين على احدهما والاخر على الاخر كقولنا كسب العالم  
 حادث يودث الكمال والعالم متغير مناسب للمط فانه يصدق  
 على هذه القول انه مركب من قضيتين للتأدي الى مجهول وهو  
 حدوث العالم مع انه ليس من افراد الدليل فينتقض التعريف  
 طردا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الثالثى بلا واسطة  
 كما هو المتبادر والتأدي في ما ذكر بالواسطة فانه انما يؤدي اولا  
 الى تحصيل كسب ثم كسب يؤدي الى المجهول كما لا يخفى وقد يقال المراد  
 من التركيب هو التركيب المبرود المتعارفين بينهم كما في القياسا  
 الاربعة المشهورة وهو مقصود فيما ذكر على ان تحقق تلك المادة  
 في حين المنع انتهى وانتخير بان قوله على ان تحقق اه ليس  
 في محله ولعله مأخذه مما قاله بعض المحشين ههنا من انه  
 لا بد في كل نظر من تصديقين احدهما التصديق بفائدة مما  
 في ذلك التطراد لولا العدا السعي في النظر عشا وناشرهما التصديق  
 بمناسبة المبادي للمط اذ لولا لما وقع الترتيب بين المبادي  
 المناسبة اذ اتقرر هذا فيصدق التعريف المذكور على  
 المركب من القضيتين المشتملين على هذين التصديقين  
 لتحصيل الكسب المؤدى مع انه ليس بدليل فينتقض هذا توضيح  
 مرامه لكن عندي ان هذين ليسا بتصديقين بل تصوران  
 سادان مسد التصديقين لانه العلم بالمناسبة والعلم با  
 لفائدة حالتيان بسلطان اجماليان في الذهن ولا يطلق على



مثل هذه الحالة التصديق بل التصور لكن لما كانت تلك الحالة  
امراً اجمالياً اذا فصل صدق تصديقاً فصار صادقة عند التصديق  
وبالجملة ان مثل هذا العلم بالفعل فلا توجد قضيتان مشتملتان  
على التصديقين المذكورين حتى يصدق التعريف على المركبة  
انتهى وفيه انه ان اراد انه لا بد في كل نظير من هذين الامرين  
الاجماليين لكن لا حاجة الى ان يخرجها تصديقين بالفعل عند  
النظر فهو غير مفيد ههنا شيئاً وان اراد انه لا يمكن ان يخرجها  
تصديقين بالفعل اصلاً فيكذب المثل الذي ذكرناه و  
يكذب قوله اذا فصل صار تصديقاً **قوله** ولا يصدق على القياس  
الشعري القياس الشعري هو القياس المؤلف من المخيلات  
كقولنا هذا عسل وكل عسل مرة مقيات وكقولنا هذا خمير  
وكل خمير يا قوته سيالة والعرض منه انفعال النفس بالترغيب  
او التنفير فالنفس في الاول تنفخ عن اكل العسل نفخة القم  
عن الذئب وفي الثانية ترغيب النفس في شرب الخمر ورغبة  
العاشق في المعشوق **قوله** اذ ليس تركيبها للتأدي الى مجهول حقيقة  
وعلى الجواب بان المراد من التأدي الى المجهول انهم من التأدي حقيقة  
او صورة الا انه يتقضى حتى طرده بالنبهات والمقدمات الحديثة  
والمقدمات الضمنية لقضايا قياساتها معها لان تركيب كل  
منها للتأدي الى المجهول صورة **قوله** وما يرد على كلا التعريفين  
اه ومنه ايضاً انها يصدقان على القياسات لمساوات وعلى  
الاستقراء والتشابه على مثل قولنا زيد انسان وكل حيوان  
ما نشي حكمه بالاكبر على الاخر مما حكم به على الاصغر فانه يستلزم  
ويؤدى قولنا زيد ما نشي بواسطة مقدمة لازمة

للکبری

63 للکبری وهو كل انسان ما نشي وعلى مثل قولنا زيد انسان  
وكل ناطق حيوان مما حكم فيه بالاكبر على مساويها حكم  
به على الاصغر فانه يستلزم ويؤدى الى قولنا زيد حيوان  
وعلى مثل قولنا لا نشي من الانسان بغيره ولا نشي من غير  
النفس بصقالها يسلب فيه الاكبر عن جميع اعيانها سلب  
عن كل الاصغر فانه يؤدى ولا يستلزم قوله ولا نشي من  
الانسان بصقالها لكن بواسطة ان قولنا لا نشي من الا  
نسان بغيره يستلزم قولنا كل انسان غير سوس مع ان  
هذه المذكورات ليس من افراد الدليل فافهم انهما لا  
يصدقان على ما بعد الدليل قد عرفت ان هذه غيرهما  
سبق مما ذكره في الايرادات المختصة بالتعريف المشهور  
فلا يرد عليه ما اورد به بعض الفضلاء ههنا حيث قال  
لا يخفى ما فيه من الاستدراك ولا ما قيل انه لو لم يتعرض  
له فيما سبق واكتفى بما ذكره ههنا كان او كما لا يخفى **قوله**  
والقول بانه اى القول في دفع الايراد المذكور من التعريفين  
بان المراد بلزوم العلم بشئ اخر لزوم العلم به بوجه ما  
وهو متحقق فيما بعد الدليل الاقل من الأدلة المذكورة  
معافانه يستلزم العلم بالمط بوجه اخر كما ان الدليل  
الاقل يستلزم العلم به بوجه غير ذلك الوجه فانه  
يجوز ان يعلم شئ واحد بوجه متعددة متعاقبة و  
بان المراد بالتأدي الى المجهول هو التأدي بوجه ما  
وهو متحقق ايضاً بعد الدليل الاقل فان المط بوجه  
نظري بذلك الوجه الذي يؤدى ما بعد الدليل الاقل



من الأدلة المذكورة معاً فلا ينتقضان **قوله** أو إطلاق  
الدليل أي والقول بأن إطلاق الدليل عليه أي على ما  
بعد الأقل على سبيل التشبيه فهو ليس بدليل حقيقة فلا يضر  
عدم صدق التعريفين عليه **قوله** غير ظاهر أي كل واحد من  
القولين المذكورين غير ظاهر وأما عدم الظهور بالنسبة إلى  
القول الثاني فظاهر وأما عدم الظهور بالنسبة إلى القول  
الأقل فلا الظاهر من لزوم العلم هو لزوم العلم أصل العلم  
لا لزوم العلم بوجه ما وكذا الظاهر من التآدي إلى الجمل  
بأصل الجمل لا بوجه ما فلا يرد عليه ما يقال إن الحكم بعد  
الظهور بالنسبة إلى القول الأقل ليس في محله وكذا ما قاله  
بعض الفضلاء هذا يناه في ما سبق منه حيث قال يكون  
أن يكون طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم بطريق متعدد  
انتهى فإن جواز ذلك لا يناه في عدم ظهور هذا من الفاظ  
التعريفين على أن حصول العلم بطريق متعددة لا يقتضي ظهور  
تعدد العلم ثم قال هذا القائل بأن هذا الكلام خارج عن  
قانون المناظرة إذ الموجه مانع يكفيه الاحتمال وردة  
بعض المحشين بأن هذا الكثرى لا كلي إذ قد يكون الموجه  
مستدلاً على ما صرح به الفاضل الآري فيما نقل عنه في  
أول الطبيعيات أقول في هذا الرد نظراً أنه قال بعض  
الفاضل في حاشيته على الآري أنه لا صحة لهذا النقل  
وعلى تقدير صحته يخالف ما هو المشهور عندهم فأن  
المشهور في كلامهم مطلقاً هو كون الموجه في قوة المانع و  
ما هو في قوة الاستدلال لا يطلق على التوجيه بل العجز

الحل

الحل الأقل بعد اثبات الفساد في العبارة أو في حكم الفساد  
كترك الأول الآتي التعريف فإنه لا يكفي فيه مجزأ احتمال المعنى  
الذي هو وظيفة المنع بل لابد من قرينة تدل على المعنى المحرر  
لأنه يجب حمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها وحمل الثاني  
بعد ورود المؤاخذه على الدليل أو في حكمه أو على المدعى انتهى  
فالحق أن قول القائل ههنا استدلال الوقوع بعد اثبات  
الفساد في التعريف فلا يكفي فيه مجزأ الاحتمال فكل المحشى  
ليس بخارج عن قانون الجدل على أن عبارته ليست بصريحة  
في المطالبة فيجوز أن يحمل على الإبطال لدفع هذا الملل **قوله**  
ويحتمل أن يكون المراد بالمنع ههنا معناه اه فيكون حاصل  
المعنى لا يوقع المنع بمعنى طلب الدليل على مقدّمته على النقل  
والمدعى سواء كان إيقاع هذا المنع عليه بلفظ المنع كقول  
هذا النقل ثم وهذا المدعى أو بغير لفظه كقوله هذا  
النقل أو هذا المدعى مطلوب الدليل على مقدّمته الدليل  
وأما له هذا هو المطلق إذا قلنا لا يمدح عمرو بالمعنى  
الحقيقي كان معناه لا يوقع المدح عليه سواء كان بلفظ  
المدح أو بغيره ولعل هذا مراد بعض الأفاضل حيث قال  
فيما ساقى خلاصة المعنى الأقل بطلب الدليل على مقدّمته  
الدليل بالنسبة إلى النقل والمدعى حقيقة بل مجازاً نعم كون  
هذا الإيقاع بلفظه أظهر في نفسه ولذا اختاره المحشى  
في المثال ولذا النسبة في الاحتمال الثاني أعم من أن يكون  
بلفظ الجمع أو بغير لفظه ولذا قال بعض الأفاضل والنق  
بين الاحتمالين أن معنى الأقل أنه لا يقال المنع مثلاً

لنا







مع ان ذلك المعنى الاول اظهر من بين المعنى الثلاثة كونه  
معنا حقيقيا مفهوما عند الاطلاق فهو اخرى بان يحمل بما  
المص عليه وعدم انطباق الدليل المذكور عليه لا ينافي  
اظهر بيقينه كما لا يخفى هذا ولا تلتفت الى ما نفوه به بعض  
من القيل والقال فانه من اضطراب الحال **قوله** ولعل  
ذلك اى حمل الشارح عبارة المص على المعنى الاخير دون  
الاول لان الحمل على الاول يؤدى الى ان يقال بان منع  
النقل في مثل قولنا هذا النقل مم باعتبار دليله ومنع  
النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي فان النقل لا يفتا  
بالدليل فانما يقارن بالتصحيح لان اثباته بالتصحيح ولا  
دليل فيه بحسب الظاهرا وانما قال بحسب الظاهر اذ كل  
تصحيح بحسب الحقيقة مشتمل على الدليل فانك اذا قلت قال  
الاستاذ ان الله تعالى متكلم بكلام ازل فطلب منك الصحة  
فحضرت المقاصد فكانت قلت لان هذا الكلام مسطور  
فيه فهو قول الاستاذ وانما قال غائبا لانك اذا قلت الكلام  
المذكور فطلب منك الصحة فلك ان تقول لانه مسطور  
في المقاصد وكل ما هو مسطور فيه فهو قول الاستاذ  
فيوجد في هذا التصحيح دليل بحسب الظاهر ايضا ويمكن  
ان يقال سبب حمل الشارح عبارة المص على المعنى الاخير  
جريان هذا الكلام بذلك المعنى في النقل والمدعى الغير المدعى  
بخلاف الاول فانه يختص جريان الكلام بالنقل والمدعى  
المدعى لانه كما لا يخفى **قوله** ظاهر البطلان لان خلاصة المعنى  
الاول كما مر لا يطلب الدليل على مقدمة الدليل بالنسبة

الى النقل

الى النقل والمدعى حقيقة بل بما لا فان الاستدلال عليه  
بات المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل لا يفيد ولا ينطبق  
فان ما له تحليل سلب الشيء عن غيره بمفهوم ذلك الشيء  
وظاهرانه لا يفيد ولا يصلح للتعليل وقد يقال فرق بين  
الاجمال والتفصيل فكون الامر كذلك حال التفصيل لا  
يقتضى كونه كذلك حال الاجمال يعنى ان المدعى سلب معنى  
المنع على طريق الاجمال عن النقل والمدعى فيصحة تعليله بما  
ذكره هنا ويفيد فتدبر **قوله** ولو حمل المنع اه فيكون المعنى  
مع هكذا لا يستعمل لفظ في النقل والمدعى الاستعمال المجاز  
ولا يخفى ان الاستعمال المجازي يتم المجاز في النسبة والمجاز  
في الطرف فلا حاجة الى ما تكلفوا ههنا ثم الظاهر ان هذا  
الكلام من المحتى اعترض على الشارح بانه حمل عبارة المص  
على المعنى الاخير وخص المجاز في المجاز في الطرف مع انه لو  
حمل اه كما قد يقال وفيه ان كلام الشارح ليس نصا فيما  
ذكره بل يمكن حمل على هذا المعنى بان يقال مراده وهو هذا  
المعنى الا انه لما لم يتعلق له عوض بذكر المجاز في النسبة لم يذكر  
في كلامه بل اشار الى ان تعيين المعنى المجازي بالمنع لا يتم فيما ذكر  
المص حتى يتم عرضه مع ان ما ذكره لا يدل على ان معناه  
المجازي وما يقال ههنا لست شعري لم قصر عمية المجاز  
بالمعنى الاخير مع انه يجوز في الثاني ايضا كما بيناه و  
استفدناه من كلامه ايضا ويجوز في الاول ايضا  
انتهى مبنى على خلاصه القديم على ما بيناه سابقا على ان  
التخصيص بالذكر لا ينبغي الحكم عما عدا المذكور كما يخفى قوله



تقول الظاهر الظاهر المراد من النقل في عبارة المقص  
هو معناه الحاصل بالمصدر الذي يحصل بالنقل وهو  
المنقول به اعني قولنا قال فلان كذا لا المنقول لانه لا  
يتعلق به المنع اصلاً لاحقيقة ولا مجازاً وانما قال الظاهر  
لانه لا يجوز ان يكون المراد به المنقول كما اختاره في  
الحاشية بان يكون الاستثناء مرتبطاً بالمجموع من حيث  
المجموع او مرتبطاً بالمدعى فقط على ان يكون ما لكلام المقص  
انه لا يمنع المنقول اصلاً لاحقيقة ولا مجازاً ولا يمنع  
المدعى الا مجازاً لكن كل واحد منهما خلاف الظاهر كما لا يخفى  
**قوله** ولا مجازاً فيه انه ان اراد بالمجاز في الطرف فقط فهو  
غير مفيد وان اراد المجاز في النسبة او الاعم منها فلا نسلم  
ان المنقول لا يتعلق به المنع مجازاً بمعنى المجاز في النسبة  
لم يجوز ان يتعلق به ذلك باعتبار دليل نقله ولاينا  
ما حققه الشارع ههنا ولا ما سبق منه الاشارة اليه  
كما لا يخفى **قوله** لا باعتبار النقل اه مستدرك باعتبار  
المقام بل فيه ايها خلاف المرام **قوله** كما حققه الشارع  
المحقق ههنا اي في سياق قوله فاعلم انه ان لم يذكر في  
النقل دليل اه وفيه انه ان كان قوله كما حققه اه مرتبطاً  
بقوله لاحقيقة فهو مسلم لكنه غير مفيد وان مرتبطاً  
بقوله لاحقيقة ولا مجازاً كما هو الظاهر فليس بتحقيق  
الشارع ههنا ما ينبغي تعلق المؤاخذه بالمنقول مجازاً  
لا صريحاً ولا اشارة كما يظهر بالنظر وكذا الكلام في قوله  
وتقدس سبق في كلامه اشارة اليه فالحق ان المؤاخذه

المجازة

المجازية بمعنى المجاز في النسبة يتعلق بالمنقول ايضاً والمراد  
بالاشارة السابقة في كلامه ما في تقييده الكلام في التام  
الجزء فان المحشى بين ههنا وجه التقييد بهذا المعنى  
وقد يقال الظاهر المراد بها ما في قوله اي صحة النقل  
فانه يشير الى انه لا يتعلق بمؤاخذه بالمنقول اصلاً فتأمل  
**قوله** ليس على ما ينبغي فانه يقتضى حمل الكلام على حذف الظاهر  
نعم قيد الحاشية معتبر اشارة الى هذا التقرير وانما هو على  
تقدير حمل النقل على المنقول فيما سقط ذلك الحمل سقط التقييد  
ايضاً فاشارة الى انه لا يسقط بل هو معتبر على هذا التقدير  
على تقدير ارادة المعنى الحاصل بالمصدر ايضاً اي كما انه معتبر  
على تقدير ارادة معنى المنقول **قوله** لان نفس النقل اي النقل  
بمعنى الحاصل بالمصدر قد يكون مقدمه الدليل فيمنع حقيقة  
كقولنا البينة على المدعى كلام صادق لانه قول الرسول عليه  
السلام وكل ما هو كذا فهو صادق فقولنا لانه قول  
الرسول بنفس النقل وقد جعلناه مقدمه الدليل فيمنع من  
حيثية لا من حيث انه نقل حرف **قوله** ان الظاهر ان المراد  
هو الطلب من المستدل اي الظاهر ذلك بمعونة المقام اذ  
المقام مقام تعريف المنع والمتبادر من المنع ان يكون بطريق  
الخطاب ان كان طلباً لا بد ان يكون الطلب من المخاطب  
قطعاً على قياس ما ذكره المحشى في بعض الحواشي فيما سبق  
او نقول المراد ان الظاهر من لفظ الطلب هو ذلك فان الطلب  
لا يطلق عرفاً الا اذا كان المطلوب عنه مغايراً للطالب  
ويؤيده ما يحكي عنه من قوله لكنه خلاف الظاهر على



ما في بعض النسخ ويؤيده ايضا عدم محي صيغة المتكلم من  
الطلبية كما بينت في محي بيان محله ولا ينافيه ما سبق  
عند قول المصنف في طلب الصحة حيث قال هنالك لكن يؤيده  
عدم التقييد قوله في طلب الصحة دون ان يقول في طلب  
الصحة فان عدم التقييد هنالك لا يؤيد الى اتحاد الطلب  
والمطلوب منه حقيقة فان طلب هنالك في الحقيقة اما  
من الناقل ومن المنقول منه لامن الطلب بنفسه بخلاف  
ما في هذا المقام كما لا يخفى وايضا يمكن ان يقال يجوز ان يكون  
التأييد هنالك من انضمام الصحة في مقام التصحیح فانه بخلاف  
انضمام الدليل هنالك حيث اخذ في مفهومه التركيب من لقيتين  
كما تظهر عند التأمل الصادق فبهذا التقرير يسقط ما يقال  
ههنا من بين مقول المحشي تنافيا وظهر ايضا انه لا حاجة  
في دفعه الى ما قد يقال من ان الظاهرات المراد من الطلب المذ  
في تعريف المنع بمعونة تجرئه الاخير وهو قوله على مقدمته  
في عرف المناظرين هو لطلب من مستدل فقط انتهى بل هو  
غير صحيح في نفسه اذا الاستعانة من الجزء الاخير في هذا  
الطلب ظاهر البطلان فظهر ان قوله هذا لا يقال ما تقوله  
بعد قوله هذا حيث قال فعلى هذا لا وجه لهذا التوهم وان  
صدر عن بعض المشهورين بالفضل والكمال ولعمري ان  
هذا الكلام مما لا يليق بشأن ذلك الفاصل انتهى **قوله** ويكمل ان  
يراد الطلب مطلقا ه فيه ان هذا التقييم يقتضي تعلق المنع  
بالمنقول بنفسه ان كان فيه دليل ولا يحتاج الى الالتزام  
الناقل صحته فافهم **قوله** على قياس ما تركته خلاف

وفي بعض

68 وفي بعض النسخ خلاف المعروف قد يقال وعندي ان هذا مع  
قطع النظر عن مخالفة العرف مما لا يقبله الذوق التسليم  
هنا ولذا لم يتعرض لهذا التقييم ههنا من احتياج التقييم فيما  
سبق والقول في ترك التقييد بالمقايضة ركيك حذو الما حصل  
ان هذا القياس قياس مع الفارق فهذه التصرف من المحشي  
وهم صرفا انتهى قال بعض الفاضل ايضا انه يخالف ما يفهم  
من عبارة المنع حيث قال هذا مع فان الظاهر الموجه هو الطلب  
من المستدل لامن نفسه انتهى **قوله** يستلزم تجریدها اي تجريد  
المقدمة المضافة الى ضمير الدليل عن الدليل المعبر في مفرها  
الذي هو ما يتوقف عليه صحة الدليل كما سيجي فلوم تجرید عنه  
لزم الاستدراك في تعريف المنع لاما حاصل التعريف على عدم  
التجريد يكون هكذا المنع طلب الدليل على ما يتوقف عليه  
صحة الدليل للدليل والتجريد استعمال اللفظ في جزء معناه  
**قوله** وايضا يستلزم اعتبار التجريد في نسبة المنع الى الدليل مثلا  
اذا قلنا هذا الدليل لم يكون حاصله هذا الدليل مطلقا  
على مقدمة الدليل فلوم يعتبر التجريد لزم التكرار والا  
ستدراك فاذا اعتبر كان الحاصل مطلوب الدليل على  
مقدمته واما ما قاله بعض الافاضل من انه يكون  
الحاصل على عدم التجريد هذا الدليل مطلوب الدليل  
على مقدمة الدليل فيكون من باب وضع الظاهر موضع  
المضمر فيه نظر فانظر ثم ان اخذ المقدمة في تعريف  
ولو بلا اضافة يستلزم اعتبار التجريد في نسبة المنع  
الى الدليل فانه يكون الحاصل في دفع الدليل مطلوب



الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل فيحتاج الى اعتبار  
 التجريد لدفع التكرار فلا يكون لزوم اعتبار التجريد في نسبة  
 المنع الى الدليل وجه الظهور ان يقول على المقدمة اللهم  
 الا ان يقال المراد انه يستلزم اعتبار التجريد ولعل ادراج  
 لفظ الاعتبار اشارة الى هذا المنع فتأمل فانه من الدقا  
**قوله** ولك ان تقول اي ذلك ان تقول في هذا المقام  
 بدل ان تقول الظان يقول على المقدمة لان اضافتها  
 الى ضمير الدليل الى اخره لو كان معنى المنع ما ذكره لزم ان لا  
 يمنع الدليل ولا مقدمة منه ايضا الا مجازا لكن اللازم بط  
 لانهما يمنعان حقيقة بلا خلاف اما ان كان معنى المنع  
 ما ذكره لزم ان لا يمنع الدليل الا مجازا فانه حاصل  
 قولنا هذا الدليل ممثلا هذا الدليل مطلوب الدليل  
 على مقدمة دليله ولا محصل له كما ترى فالمراد ليس الا  
 انه مطلوب الدليل على مقدمته فاستعمل المنع في معنى  
 طلب الدليل على المقدمة وهو جزء المعنى المذكور فيكون  
 مجازا واما انه لو كان معناه ما ذكره لزم ان لا يمنع  
 المقدمة الا مجازا فانه يكون حاصل قولنا هذا  
 المقدمة ممنوعة هذه المقدمة مطلوب الدليل على  
 مقدمة دليلها ولا محصل له ايضا فالمعنى انها مطلوب  
 الدليل عليها فاستعمل المنع في معنى طلب الدليل وهو ايضا  
 جزء المعنى المذكور فيكون مجازا فظهر من قول المحشى  
 فيما سيجي من انه لما اعتبر مقدمة الدليل في مغزى المنع  
 كان تعلقه بكل واحد من الدليل مقدمة مبتدئا على

التجريد

69 التجريد ولا شك ان التجريد على تعلقه بالدليل اقل  
 فهو ظاهر انتهى فهذا التقرير يظن ان المراد بالمجاز ههنا  
 هو المجاز في الطرف وقد يقرر المقام على ان يكون المراد به  
 هو المجاز في النسبة بان يقال في الاول ان المنوعة صفة  
 الدليل الدليل فنسبته الى نفس المقدمة مجازا عقليا  
 وكذا المنوعة في الثانية صفة الدليل المقدمة  
 نسبت الى نفس المقدمة مجازا عقليا ولا يلزم لكل  
 مجاز عقلي حقيقة محققة بل يكفي الحقيقة المنوطة كما  
 صرح التفاتنا في المطول فلا يرد انه ليس هناك دليل  
 الدليل ولا دليل المقدمة حتى يكون نسبة المنع حقيقة  
 عقلية ونسبته الى غيره مجازا عقليا **قوله** او بارجاع  
 الضمير الى المدعى على ان يكون اضافة المقدمة اليه لا في  
 ملائمة او يكون على حذف المضاف اي مقدمة الدليل  
 المدعى **قوله** انه ليس المنع طلبا للدليل اه اجمع ان الظاهر  
 العبارة يوهم ذلك على تقدير ارجاع الضمير الى الدليل المذكور  
 سابقا فلا يصلح هذا ان يكون توجيه العبارة ولو  
 اعتبر مجازا ايضا بطريق الاستخدام فمع قطع النظر عما فيه  
 من البعد لا بعد لم يبق تقابل بين التوجيهات قيل لا  
 يتوجه الاشتغال بعدم التقابل على الشارح لانه ذكر هذا  
 التوجيه في ضمن حاشية مستقلة **قوله** فلا بد اه قال بعض  
 الافاضل لا ضرورة الى ارتكاب الاحتدام في الكلام لاهنا  
 ولا في ما سبق لا مكان ان يجعل من قبيل ارجاع الضمير  
 الى المطلق في ضمن القيد وروى بان هذا من المحشى ارجاء



تقول فلا بد من ان يكون طريق الاستدلال على هذا التقدير ايضا  
 بان يرد من الموضع الذي لم يقط من الموضع ومن التفسير  
 مطلق الدليل ثم الظاهر ان الاستدلال ههنا ليس بغيره  
 المحكي على ما يدل عليه قوله عمن ان الاستدلال ههنا ليس بغيره  
 بقى الكلام على ذلك ما قد ذهب اليه الشافعي ههنا في ما ذكره  
 تحتية مع ذلك فارجاء العناء الى اشارة الشافعي ههنا  
 الاستدلال الى هذا لان قيل في قوله عمن ان الاستدلال ههنا ليس بغيره  
 لا مكان ان جعل من قيل ما في قوله عمن ان الاستدلال ههنا ليس بغيره  
 وهو موصول بعبارة الشافعي في قوله عمن ان الاستدلال ههنا ليس بغيره  
 في حين المقيد استثنائيا عما ذكره انما يرد على ما ذكره الشافعي

عنان وتمشية مع التشارح والاستخدام ليس عرضي عنده  
 كما يدل عليه قوله على ان الاستخدام غير ظاهري وانت خبير  
 بانه ليس بخبر في الكلام مقيد حتى يرجع الضمير الى المطلق المذ  
 في ضمه على ان ارجاء الضمير الى المطلق في ضمن المقيد المقيد  
 لا يدفع الضرورة الى الاستخدام بل هو عين المراد بالاستخدام  
 ههنا **قوله** على ان الاستخدام غير ظاهر ههنا اي في هذا المقام  
 اي على تقدير كان وانما يكون الاستخدام غير ظاهر ههنا لانه  
 على ما هو المشهور في تفسيره ان يرد بلفظه معنيان  
 حقيقيان او مجازيان او مختلفان احد معنيه وبا  
 لضمير الرجوع اليه معناه الاخر او يرد باحد ضميريه احدهما  
 وبالاخر الآخر واللفظ الدليل معنيان حتى يظهر فيه الاستخدام  
 انت اظهر من ان يحكي على التقديرين استثنائي وانت خبير بانه  
 ليس ههنا لفظ خاص حتى يكون المعنى العام معني مجازيا له  
 فيعتبر الاستخدام فانه المراد بالدليل في قوله قول طلب الدليل  
 لا الدليل المطور والالزم طلب المطاف الضمير راجع الى ذلك الجنس  
 فلا يتصور الاستخدام ثم قد يعتبر في مرجع الضمير رعاية لا  
 وصاف كما في اسم الاشارة فهذا الاعتبار يتبادر منه  
 ان المراد ذلك الجنس باعتبار الحقيقة مع الوصف المذكور  
 كما اشار اليه في بعض النسخ ههنا وهذا المعنى المتبادر عن  
 مراد ههنا فلا بد من صرف العبارة عنه وذلك المحرف  
 انما يكون يحملها على خلاف ما يتبادر وارجاع الضمير  
 الى جنس الدليل من غير اعتبار تحقيقه مع وصف الطلب  
 بالاستخدام كما لا يخفى **قوله** لكان اول وجه الاولوية

انها

انها مسوقة لعرض واحد وهو توجيه العبارة  
 المقيدة كالمفاد ويمكن ان يقال انها ليسا مسوقين  
 لعرض واحد بل الاولى مسوقة لتوجيه العبارة والثانية  
 مسوقة لبيان اصل الحكم كما يظهر بالنظر في اسلوب  
 الحاشيتين في لا يتوجه انها لو جعلنا واحدة لكلاولي  
 كما لا يخفى **قوله** فيه انه صادق على نفس الدليل اجيب  
 عنه بان المتبادر من اضافة الصحة الى الدليل ان يكون  
 ذلك الشيء الموقوف عليه غير الدليل وبان المتبادر من  
 التوقف هو التوقف من جهة الذات والحصول لا التوقف  
 من جهة القيام والعروض ونفس الدليل بالنسبة الى الصحة  
 من قبيل الثاني لا الاول وبان اضافة الى الدليل من  
 قبيل جرد قطيفة اي ما يتوقف عليه الدليل الصحيح وفيه  
 انه يخرج من مقدمات الكواذب **قوله** ويمكن دفعه  
 اه ويقال انه لا يصدق التعريف على شرائط اذا توقف  
 على نفسها لا على صحتها كما اعترف به في بعض النسخ **قوله**  
 وفيه اشارة الى انه تخصيص سوى الفساد وهو لا يصح في  
 التعريفات على ان القضية جنس شامل للقليل والكثير  
 كالقانون فقوله والدليل ليس بقضية على اطلاقه ليس  
 بصحيح وانما يصح على مذهب المنطقيين حيث اخذوا  
 الهيئة جزءا وهي ليست بكلية بل كون المركب من الداخل و  
 الخارج خارجا انما هو اذا كان احتياجا الخارجية الى  
 غير الداخل واما اذا كان احتياجا الى الداخل كما ههنا  
 فلا يكون بعدا لمركب منها خارجا فان المركب من الجواهر

فقد يمكن دفعه بان المراد به يعني ان المضاف محذوف  
 وقوله وعلى الدليل عن التعريف فانما ليس ما يتوقف على صحة صفة الدليل  
 صحة الدليل والالتزام بتوقف صحة الدليل على صحة صفة الدليل هو  
 توقف الشيء على نفسه انما هو ما نفيته الدليل على صحة صفة الدليل وهو لانه  
 نفس اه هذا انقض بغير مانعية التعريف وذلك ان صحة  
 الشيء من عوارضه واخواله لا يتوقف على توقفه في نفسه  
 على المعروض انما جازي زاده

بلا قرينة محضة

ن الاستخدام

قال بعض الافاضل المعنى العام معني مجازي للفظ الخاص كما لا يخفى في الاستخدام



والعرض لا بعد جوه الكون احتياجا العرض الخارج الى  
الجوهر الداخل لا الى غيره فلا يخص عنه الابان يقال  
ان المراد من القضية التي كلمة ما عبارة عنها هي القضية  
الواحدة فتأمل **قوله** يلزم ان لا يصدق التعريف على شرط  
اه قيل القضية التي كانت كلمة ما عبارة عنها اعم من الحقيقة  
والحكمة والشرائط وان لم يكن من القضايا الحقيقية  
لكنها من القضايا الحكيمة وفيه انه بعيد جدا لانه ان كان  
تكلف بعدا من غير قرينة في الفساد ومثله لا يلتفت اليه  
في مقام التعريف ولعله بهذا لم يلتفت اليه المحتشبه بها  
**قوله** كما لا يخفى على المنصف قيل لا خفاء في ان عدم الخفاء لا دخل  
فيه للاتصاف فلا بد ان يقال لا يخفى على الفطن وما يؤدى  
موداه واجيب بان الموصوف محذوف تقديره على الفطن  
المنصف وانتخير الى انه لا حاجة الى تقدير الموصوف  
فان الانصاف ضد العناد والمعاد لا يلتفت الى ما يلحق  
اليه ولا يصرف نظره اليه فيخفى عليه ما فيه من الحق البين  
او لا ترى الى الكفار المعاندين حيث يخفى عليهم المعجزات الباهرة  
لعدم توجيههم نظرها اليها الفساد فالانصاف بسبب عدم  
الخفاء بالواسطة **قوله** لا يقال المراد اه جواب باختيار  
الشيء الثاني ومنع لصدق التعريف على تلك الصورة بخصيص  
التوقف بالتوقف بلا واسطة فان المتبادر للفرد الكائن  
والتعريف في تلك الصورة ليس كذلك بل بواسطة نفس  
الدليل فان صحة الدليل يتوقف اولاً على نفس الدليل  
ثم الدليل يتوقف على المستدل وغيره من الماهيات **قوله** يستدل

111 اه وجه الاستدعاء انه على مقتضى هذا التعريف اذا قال لا  
لا سلم هذه المقدمة فكانت قال لا نعم هذا الشيء الذي يتوقف  
عليه صحة الدليل فلزم ان يتوقف في المنع توقف صحة  
لدليل على ذلك الشيء فلما كان بناء المنع على هذه الدعوى كان  
اثباتها واجبا عليها حتى يكون منعه مسموعا سواء اخذت  
تلك الدعوى بحسب نفس الامر او بحسب اعتقاد المستدل  
اما وجوب اثباتها على الاول فظروا ما على الثاني فلا ت  
المستدل ينكر تلك الدعوى في بعض المواضع **قوله** وجبا  
على المانع اى في بعض المواضع يمكن ان يقال انه يكفي في رفع  
المنع ان يكون المانع مما يتوقف عليه صحة الدليل بنعم المانع  
والتعريف انما يستدعي ذلك الاثبات التوقف في نفس الامر  
فلو ادعى المستدل واشتات المانع مما يتوقف عليه صحة دليل  
لكان المانع مندفعاً كالجواب بالترديد واشتات كون المانع  
من البديهييات او من المسلمات واشتات عدم التوقف  
في مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ودونه خروط القتا  
ولذا كان المنع في امثاله مسموعاً **قوله** مشكلا جدا قال  
الفاضل العصام فان توقف الصحة على هذا المذكور يجوز  
ان يكون الصحة موقوفة على اندراج الا صغر تحت الا  
وسط ويكون هذه الامور من لوازم تلك الاندراج ولا  
الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفا عليه واشتات التوقف  
دونه خروط القتا دانته ويشعر بما ذكره جعلهم وجه  
الدلالة الاندراج ثم بيانهم الشرائط بالاندراج  
وقيل في وجه الاشكال ان ايجاب الصغرى مثلا ليس



مما يتوقف عليه صحة الدليل خبر ما ضرورة ان صحة الدليل  
عبارة عن انتاجه ولا شك ان انتاج لا يتوقف على  
اجاب الصغرى مثلا اذ الدليل يكون منتجا مع سلب الصغرى  
كما حققنا في محله ويؤيده ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطاً  
كلياً للانتاج لا اصل الانتاج وقد نسب هذا القول الى ابن  
الحشي الى طلب اقول هذا القول ليس بطريق الاستدلال وان  
كان ظاهر عباراته يشعر بذلك فانه ليس الالفوية بل هو  
بطريق المطالبة بقرينة المقام كما لا يخفى فلا يتوجه عليه  
يمنع شيء مما ذكر فيه ثم المراد بالانتاج في قوله ضرورة ان  
صحة الدليل عبارة عن انتاجه ليس الانتاج لذاته  
بل هو الاختاج مطلقا سواء كان لذاته او لا كما يدل  
عليه قوله ويؤيده ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطاً  
لكلية الانتاج اه وايضاً هو المناسب لتقرينه الدليل  
بل المركب من قضيتين للتأدي الى محمول فلا يرد عليه ما  
قد يقال من انه قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة  
عن انتاجه ليس شيء اصلاً ضرورة ان صحة ليست عبارة  
عن انتاجه مطلقاً بل هي عبارة عن انتاجه لذاته  
لا يتوقف عليه فهو محم وان اريد به ان مطلق الانتاج  
لا يتوقف عليه على اجاب الصغرى اذ لا يبعد ان انتاج  
الدليل لذاته لا يتوقف عليه فسلم وغيرنا فاع انتم  
كيف ان الانتاج لذاته لا يتحقق في قياس المساواة  
بل في غير البرهان ايضاً كما اعترف به المصنف في شرح الا  
صول الحاجي فيلزم ان لا يكون شيء ليلاً صحيحاً و

72 وان لا يكون منتج مقدمة من مقدماته منعاً حقيقياً  
واما ما يقالوا فيما لا يتحقق فيه الاستلزام لذاته انه ليس  
بقياس محمول على سلب القياس البرهاني واما قوله اذ  
الدليل يكون منتجا مع سلب الصغرى فقد قال الفاضل  
المصمم في حاشيته على شرح الشمية اقول اما هو بين  
الانتاج قولنا لا شيء من المحمولى وان بعضه قال فانه  
ينبغي لا شيء من المحمولى فان سلب الشيء عن كل فرد  
شيء اخر في بعض المسلوب يفيد سلب المحمول عند ذلك  
الكل فبذلك يبطل حصول المنتج من الشكل الاول في الضروب  
وعدم انتاج صغرى السالبة وعدم انتاج كبرى  
الجزئية وكون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين ثم قيل  
ينبغي قولنا لا شيء من **ب** ليس **ب** فهو كل **ج** فيبطل  
عدم انتاج الصغرى السالبة واجيب بانه لو سلم  
سلم الانتاج فهذا انما يكون من الشكل اذا كان موضع  
الكبرى ومحولاً الى الصغرى وحيث يكون موجبة سالبة المحولة  
اعني كل **ج** فهو ليس **ب** موجبة لاسالبة واعترض عليه  
بان السالبة تساوي الموجبة السالبة المحولة فاذا كانت  
الموجبة منتجا يكون السالبة ايضاً مستلزماً للنتيجة  
بواسطة الموجبة السالبة المحولة اللازمة لها انتهى  
فدل كلامه هذا على انتاج ما ذكره نفسه لذاته بخلاف  
ما نقله صاحب قيل ولا يظن ان قوله فان سلب  
الشيء عن كل فرد شيء اخر بواسطة فما ذكره ايضاً  
انما ينبغي بواسطة لا يثبت فانه بيان لوجه الانتاج



**قوله** وايضا لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزمه  
حجة الدليل يتوقف على ما يستلزم حجة الدليل من غير  
توقف ايضا فلما كان المتعارف عبادرة عن طلب الدليل  
على مقتضى المعنى المذكور وهو ما يتوقف عليه  
حجة الدليل على ما يقتضيه السائل بعد الاستدلال بالخارج  
اي طلب الدليل وحده فانه يطلب ما يستلزمه  
وتوقف على غيره وضعية فانهم يطلب ما يستلزمه  
والتوقف والمخبرية ان طلب القضية اما في الاخير  
هذه الثالثة مع ان هذه القضية اما في الاخير  
مسئلة اما في الاول فلا ان المقدمة المستندة الى  
نظروا انها هي بمعنى ما يتوقف عليه حجة الدليل  
في هذا حتى يرضى فيه ويرى فتظهر ان المراد  
لا بمعنى ما يستلزمه هو المعنى العام لا الاخص اي معنى  
من المقدمة هنا هو المعنى العام لا الاخص اي معنى

على جملة على المعنى الاخصى عدم امكان حصول الوقوف  
عليه كما يدل عليه استنباطه لزوم من غير توقف فان  
التوقف بالمعنى الاعم في اللوازم كلها **قوله** نافع موجه  
قال بعض الافاضل لان ما يلزم من صحة الدليل لم يثبت  
لم يثبت صحة الدليل لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء  
اللزوم **قوله** ايضا اي كما ان طلب الدليل على ما يتوقف  
عليه صحة الدليل نافع موجه **قوله** لور وذلك اي طلب  
الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف على حصر  
وظيفة المسائل فان الطلب المذكور ليس بداخل في المنع  
بالمعنى المذكور وعدم دخوله في النقض والمعارضه اظهر  
من ان يخفى **قوله** فالاولى ان يفترضه الظاهر من السوق  
والملايم للذوق ان وجه الاولوية اندفاع اليرادي  
كلها لكن اندفاع اليراد الاول على هذا التفسير محل تأمل  
فتأمل **قوله** ويمكن ان يجاب عن الاول بان المانع اه  
لا يخفى ان هذا الجواب بظاهره لا يطابق السؤال المذكور  
لان مبناه على استدعاء التعريف المذكور ذلك الوجوب  
ومبنى هذا الجواب على عدم الوجوب على المانع من حيث  
هو مانع فالسؤال من واد والجواب من واد اخره يمكن  
الارجاع الى منع الاستدعاء لكنه بعد جدوا واما ما قاله  
بعض الفضلاء من انه يجب على المانع اثبات ان ما  
يمنعه من النظريات فلا بعد في ان يجب عليه اثبات التوقف  
او اللزوم ففيه نظير فان المانع من حيث هو مانع  
لا يجب عليه اثبات شيء أصلاً بل كفيه مجرد الاحتمال

73  
الابعد حصول الموقف

[illegible]



كما قال المحشي قوله والزموم فيه اشارة الى ان الابرار الاول  
يتوجه على التفسير الاول ايضا قوله على انه يجوز ان حاصل ما  
سلمنا انه يجب على المانع اثبات شئ لكن لا نعلم انه يجب  
عليه اثبات التوقف بثبوته الزاماً فانه يجوز ان يكون المانع  
مسموعاً الا فيما قالوا بالتوقف فيه اما اولاً او باعتبار  
الرجوع اليه وبهذا التقرير يندفع ما قيل من ان ما  
بين قول المحشي تناقض فان الاستفادة من قوله هذا  
انه لا يجوز ان يكون مسموعاً فيما عدا ما قالوا بالتوقف  
فيه ولو باعتبار الرجوع اليه ومن قوله ولا نعلم وقوع  
المنع اه انه يجوز باعتبار الرجوع اليه **قوله** بناء على ثبوت  
التوقف فيه اي فيما قالوا بالتوقف فيه وارجاء النظر  
الى الشرائط تقصير واحلال بالموك كما يظهر بالتأمل  
ومحتاج الى التاويل لاجل التذكير **قوله** ولا نعلم وقوع  
المنع اه جواب عن سؤال مقدم من طرف من المعترض  
تقديره انه لا يجوز ان يخصص المنع المسموع فيما قالوا بالتوقف  
فيه فان المنع المسموع واقع قطعاً في غير ذلك ايضا  
من اللوازم وحاصل الجواب ان لا نعلم وقوعه الا باعتبار  
رجوعه ووجه الرجوع على ما قيل انه يلزم من منع  
اللازم منع المزموم يعني انه يلزم من انتفاء اللازم انتفي  
المزموم فان كان ذلك اللازم الممنوع من لوازم ما قالوا  
بالتوقف فيه يلزم انتفاء ذلك من انتفاء هذا اللازم  
قطعاً وان كان من لوازم صحة الدليل يلزم من انتفاء  
انتفاء صحته الدليل وان انتفاء صحة الدليل يده

حاصل ما قلنا ان مجرد الاحتمال لا يكفي في كون المنع  
مسموعاً بل لابد فيه من اثبات توقف صحة الدليل  
على ما يمنع كما هو مقتضى تقريره في باب التوقف  
المنع مخصصاً فيما فيه التوقف على ما قالوا في باب التوقف  
التوقف وانما ثبت ذلك لان لو لم يكن المانع اثبات  
الكبرى وانما ثبت ذلك لان لو لم يكن المانع اثبات  
التوقف بالتوقف المحشي في جميع ما يمنع ثبوت التوقف  
مسموعاً كما زعم المعترض ذلك لان التوقف في نفسه  
ولو ادعاء ذلك ان تقول في ذلك التوقف في ذاته ونفسه  
المذكور وانما لم يوجد في ذلك التوقف في ذاته ونفسه  
على المانع اثبات التوقف في ذاته ونفسه مسموعاً كما زعم المعترض  
الا من جميع ما يمنع ثبوت التوقف بناء على ما  
قد اعمم بل يكفي في الواقع اولاً والثاني ان التوقف  
زعموا سواء كان في نفسه فحينئذ لا يخل التناقض  
التناقض فانهم فضلوا عن نفسه فحينئذ لا يخل التناقض  
بثباته التناقض وقوله والاثبات التوقف اه هذا  
بين هذا القول وقوله الكسوف انت تعلم ان هذا  
شئ تخيل الفكرة في الحاشي فلا تغفل حاجي عنك اده  
التقدير على مذاق المحشي في الاغفل حاجي عنك اده  
قوله على انه يجوز ان لا يكون اه جواب عن الاول ايضا  
على تقدير التعليل وحاصله على تقدير ثبوت التوقف  
التوقف على المانع فانما يجب عليه لو لم يثبت التوقف  
الاستلزام اما اذا ثبت التوقف في التوقف والاشارة الى  
وشرائط الادلة مما ثبتت فيها التوقف ولو التزم الادلة  
ادعاء فظهر ان الفهم في قوله فيه وان المنع المسموع  
والتكرير باعتبار التوقف فيه فان دفع الابرار واما قوله  
فيما قالوا بالتوقف فيه فانما يجب عليه لو لم يثبت التوقف  
وقوع اه فجاوب عن سؤال مقدم من طرف من المعترض  
بمعنى الاخصاء فيما قالوا بان المنع مسموعاً بان المنع  
غير باعتبار انه بل انما هو باعتبار رجوعه الى المنع  
شئ مما يتوقف عليه ابن جني

على

على انتفاء شئ مما يتوقف عليه صحة فيرجع منع شئ  
من اللوازم بالاخيرة الى منع شئ مما يتوقف عليه فيجوز  
ان لا يكون مسموعاً ذلك المنع الا بهذا الاعتبار وانت  
خبر بان هذا الاعتبار بما لا حاجة اليه في اصل المقصود  
اذ منع اللوازم من حيث حيث هو لازم نافع موجه كما مر  
قال الاصل ان يجري على ظاهره ولا بد للمدولة عنه من دليل  
واما ما يقال من انه لو استقام هذا عن هذا السؤال  
لم يستقم الاعتراض الثاني حتى يستحق الجواب بقوله وعن  
الثاني بان منع اه لم يستقم ايضا تفسير المقدمة بما  
يستلزم صحة الدليل اه فضلاً عن الاولوية فعينه  
ان استقام جواب المجيب لا يستلزم عدم استقامة  
اعتراض المعترض غاية ما في الباب ان هذا الجواب يصلح  
ان يكون جواباً عن ذلك الاعتراض ايضا وذالنا في  
استقامته ولا الاستقامة التغيير المذكور فانه  
يزعم المعترض قبل هذا الجواب **قوله** وعن الثاني اه قد عرفت  
ان مبنى المجتهد على ان يكون المراد بالتوقف بالمعنى الاخص  
وان استلزام الدليل النتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة  
الدليل بذلك المعنى وان منع ذلك الاستلزام ما هو  
شائع فيما بينهم لاشك في وقوعه فقوله منع اللازم الغير  
الموقوف عليه مجرد احتمال عقلي نظر وايضاً لا يخفى ان هذا  
القول منه بعد تسليمه وقوع المنع في اللوازم باعتبار  
رجوعه الى منع شئ مما يتوقف عليه ليس ما ينبغي اللزم  
الا ان يقال المراد اه المنع اللازم الغير الموقوف عليه بدو

قوله وعن الثاني وهو قوله والاشك ان طلب الدليل اه  
وحاصل الجواب ان المنع الذي يكون متعلقاً بما يستلزم صحة  
الدليل من غير توقف ليس هو الذي في الخارج بحسب الاستفراء  
وتتبع مواد المنع بل انما هو مجرد احتمال عقلي ما دة  
النقض لا بد ان يكون من الامور الموجودة في الخارج  
على ما هو المقرر عند المحققين ابن جني واداه رحمه الله



قوله والحق الذي هو جواب لما يمكن ان يتوهم من ان  
الحصر المذكور مبني على صحة الاحتمال كما قلنا في المنع  
اللازم الغير المتوقف عليه فخطأ الحصر لا يتوهم جواب  
عن الثاني وقيل ان جواب ان حصره ضيقه السائل  
بعد الاستدلال في الثالثة المستورة مبني على ان  
لا على وجه الاحتمال ولا يشك في عدم تحقق منع الارز  
الغير المتوقف عليه في الاستدلال فيتم الجواب ولا يقدح  
فيه ذلك الاحتمال انما جلي زادة

الرجوع مجرد احتمال اه حاصله يرجع الى ان يقال ان اردتم  
بقولكم ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير  
توقف نافع انه باعتبار الرجوع نافع واقع فيما بينهم فسلم  
وغير مفيد وان اردتم انه بدون هذا الاعتبار نافع موجب  
واقع فيما بينهم فهو مبل هو مجرد احتمال عقلي **قوله** بان  
كلمة ما عبارة عن القضية اه لا يخفى انه لا دخل لكونه  
كلمة ما عبارة عن القضية ولا اللون المراد بصحة الدليل  
التصديق بصحته في جواب شئ من السوالين المذكورين  
بل يكفي في الجواب عنها كون المراد بالتوقف الترتيب فانه  
يكون معنى التعريف ان المقدمة ما يتربط عليه  
صحة الدليل فيدخل في تعريف المنع منع التوازن ولا يرد  
ايضا وجوب اثبات التوقف على المانع كما لا يخفى وانت  
خير بان يرد على هذا التقرير ايضا انه يستدعي وجوب  
اثبات الترتيب على المانع واثبات ترتب الملزوم على لازم  
مشكل جدا بل الامر بالعكس فضلا عن ترتبه على ما يؤخذ  
من الارز وان اريد بالترتيب الترتيب العلمي كما هو الظاهر  
من العبارة فلا يتم ايضا التوقفه على ملبسات  
اللازم فتأمل **قوله** تلخيص الكلام اه اي تلخيصه على  
مذاق الشارع حيث فسره النقل في الحاشية فيما  
سبق بالمنقول وان لم يكن على ما ينبغي واما تلخيصه  
على ما هو المختار عند المحشي من كون المراد من النقل  
معناه الحاصل بالمصدر كما سبق فليس يقال كما  
لا يخفى فلا يتوجه عليه ما ذكره بعض الافاضل من

من ان

من ان كون هذا التلخيص تلخيصا للكلام في هذا المقام  
وان كان مسلما لكنه لا يثبت به المدعى وهو انه لا يمنع النقل  
الامجازي لآلات النقل فيما بالمعنى المصدر كما اعترف  
به نفسه **قوله** وان لم يكن دليلا يدخل فيه على ظاهره  
ما كان مقدمة الدليل او كان دعوى مع الدليل فيفيد  
انه في هاتين الصورتين ايضا ظاهرا انه لا يتوجه عليه  
المنع ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** فلا يتعلق به المواخذة  
فيه انه ان كان المنع هو المطلب مطلقا سواء من نفسه  
او من المستدل كما جوزه المحشي فيما سبق فعدم تعلق الموا  
خذة به **قوله** من جوه منها انه ذكر النقل مع ان المناسب  
لما ذكره في الحاشية فيما سبق من ان النقل بمعنى ان المنقول  
ذكر المنقول هو نابذ النقل ومنها ان المناسب بتقييده  
بالحاشية حتى يصح قوله فهو انما هو على طريق الحكاية وليعلم  
في اول الامر **قوله** انه قيد الحاشية معتبرا ان النقل لا يوجب  
انه نقل قد يكون مقدمة دليل ومنها ان المفهوم من قوله  
ان لم يذكر النقل دليل فظاهر لا يتوجه عليه المنع انه لو توجه  
توجه على الدليل كما لا يخفى فالمناسب ان يقول ان لم يذكر  
النقل دليلا فظاهر انه لا يتوجه عليه المنع ومنها ان يقر  
قوله فلا يتعلق به المواخذة على قوله فانما هو على طريق  
الحكاية غير ظاهر فالمناسب تقديم قوله الناقل من حيث  
هو ناقل اه على قوله فلا يتعلق به المواخذة ومنها ان  
قوله لانه محكي ومنقول عن الغير ذائد ولا يصح ان  
يحمل على التلخيص على علية النوع عليه لان علة العلية



قوله والمحال ان الامر بالعكس والمحال ان يكون الشيء متعلقا  
 بالمنع او لغيره انما يعتبر بالقياس الى تناقضه لا الشيء فان  
 ذكره القائل على ان يكون مقدمة دليل يكون متعلقا  
 بالمنع فان ذكره على ان يكون مدعى مثلا لا يكون متعلقا له  
 وهكذا فيس سائر الناطق ان ذكره القائل على ان يكون  
 نسان الحيوان متعلقا بالنقض والوارد على التعريف  
 تعريفا يكون متعلقا بالنقض والوارد على التعريف  
 لا غير وان ذكره على ان يكون حكما او مدعى يكون متعلقا  
 للمنع والوارد على التعريف ان يكون متعلقا للمنع  
 المقدم دليل بالنسبة الى تناقضه ما ذكره الشارح  
 في نفس الامر ولا ما ذكره المحشي في ما ذكره الشارح  
 ولا يرد عليه ما اوردده المحشي في ما ذكره الشارح

قوله بحسب نفس الامر لا يخفى ان الاعتبار في نفس الامر  
 انما هو الدليل بحسب نفس الامر لا ما هو بالنسبة الى  
 تفصيل الدليل انما هو بالنسبة الى الناقل ليس على ما ينبغي  
 ولا يخفى فغايته في الحق هي هنا وفيه ان تكون الدليل  
 و لا يكون تفصيلا في نفس الامر او بغير المستدل  
 اعلم من ان يكون بحسب الدليل الفاسد في الحاشية المتعلقة  
 ظاهر الكلام بل من خروج هذا المحشي في مفهوم المنع كونه  
 الدليل على ما احاط به من هذا المحشي في مفهوم المنع كونه  
 بقوله اوله يقتضي ان يكون مطلقا سواء كان بحسب نفس  
 متعلقا بمقدمة الدليل مطلقا سواء كان بحسب نفس  
 الامر او بغيره المستدل ظاهر الكلام يقتضي ان يكون  
 في نفس الامر لا بغيره المستدل على ما ينبغي في نفس الامر  
 المنع فخصص بعبارة من هذا الوجه في التبادر لا في  
 ولعل قوله لا يخلو ان يكون المقرب ان يحمل المعنى  
 انشائه او من اعتبار المذكور في دعوى التبادر لا في  
 الجواز كما انه اختار الاول على الصواب في اول البصيرة

يجب ان يكون اظهر واقوى من اصل العلة وههنا ليس  
 كذلك كما لا يخفى **قوله** ان الدليل الاول وجه دلالة  
 الاول على هذا والثاني على ذلك هو نفي كونه دليلا بالكلية  
 في الثاني وعدم نفيه في الاول والحاصل انه لما نفي كونه  
 دليلا بالكلية في الثاني لزم ان لا يتوجه عليه المنع اصلاً  
 اذ المنع انما يتوجه على الدليل واما في الاول فلما لم ينفك كونه  
 دليلاً <sup>بل انما نفي نفي</sup> يمكن ان يتوجه عليه المنع <sup>ولو اعتبرنا المقدمية</sup> الا انه لما لم يكن ذلك الدليل  
 ملتزم الصحة لم يكن المنع نافعا ومعتدّاً به لانه لا يتوجه  
 اه يرد عليه ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى وهوانه  
 لا يمنع النقل الا مجازاً اللهم الا ان يقال المراد انه لا يمنع  
 النقل منعاً معتدّاً به **الاجاز** **قوله** بحسب نفس الامر  
 يستدعي ان يتعلق الى المقدمات الكاذبة والمحال ان لا  
 بالعكس ويجوز ان يكون الامر بالتأمل اشارة الى هذا **قوله**  
 وجه اعتبار قيد الحيثية في النقل الظان يقول بيان وجه  
 اعتبار قيد الحيثية في الناقل ان الم يعتبر الشارح في الحيثية  
 في النقل بحسب الظاهر في الناقل وما قد يقال من انه ينبغي  
 على ما هو الظاهر المختار عند المحشي من ان المناسب للشارح  
 تقييده النقل بقيد الحيثية او لا يعلم من اول الامر  
 ان قيد الحيثية معتبر فيه ثم تركه في قوله والناقل من حيث  
 هو ناقل اكتفاء بما سبق على ما يظهر من التاميم السابق  
 ليس بشئ اذ لا يصلح ان يكون الغرض من كلام الشارح بيان  
 وجه ما هو المختار عند المحشي والا قرب ان يحمل المعنى  
 ان الغرض من هذا الكلام كونه اعتبار قيد الحيثية في النقل

موجزها

موجزها حاصله ان الغرض اشارة الى ان قيد المذكور  
 معتبر فيه كما اشار اليه الشارح في الحاشية المتعلقة بنوع  
 المص ولا يمنع النقل اه حيث قال هناك والمراد ان المنع  
 والمدعى من حيث انها كذلك لا يمنعان وجه يعلم لما ذكره في  
 الاصل انتهى **قوله** وانت خبيراه لعله حمل قول الشارح  
 على ما نقله على معنى على ما نقله من الدليل كما هو الظاهر  
 من المقام فلذا قال انه محال لا طائل تحته فان اقامة  
 الدليل على الدليل محال لا طائل تحته ولا محصل له كما لا  
 يخفى ولعل هذا الحل هو الباعث لقول من قال ههنا لا ما  
 الدليل برأسه وذلك لان المراد من التزام الصحة اذ  
 فاذا تحقق من الناقل ادعاء صحة الدليل المنقول  
 يتوجه عليه المنع سواء وجد منه اقامة الدليل برأسه  
 او لا ذكره بعده مستدرك انتهى وانت خبير بان قول  
 الشارح ما نقله اعلم من ان يكون دليلاً او غيره فالمراد  
 به ههنا ما يكون غير دليل بقريته السوق وبقريته ان  
 لم يقل عليه فيكون حاصل كلامه ان الناقل ان التزم  
 صحة الدليل المنقول ان كان المنقول دليلاً او اقام  
 دليلاً برأسه على ما نقله ان لم يكن المنقول صار مستدلاً  
 فيكون البيان شاملاً لشق المنقول وهو لا ينافي كون  
 الغرض من هذا الكلام وجه اعتبار قيد الحيثية في النقل  
 كما لا يخفى فما قد يقال في توجيه كلام المحشي ههنا من  
 ان قول الشارح او اقام دليلاً اه على تقدير ان يكون  
 الغرض من هذا الكلام ما ذكره مما تعلق له في هذا البيان

مة  
عأوها

76



فلا مدخل له افادة ذلك الغرض لقاعدة في ذكره فلذا  
 قال المحشي انه مما لا طائل تحته انتهى محل نظر **قوله** فمعناه  
 يتوجه على هذا الدليل لعله انما تقدم هذا المعنى مع ربحي  
 الضميرين في المعنى الثاني المذكور ان صراحة لكونه امتس  
 بالحق وههنا معنى ثالث ذكره في بعض النسخ وهو ان يكون  
 من قبيل قولهم قال ما قال وفيه ما فيه فيكون قوله ما يتوجه  
 عليه عبارة عن المنع والنقض والمعارضة فكانه قال  
 فيتوجه عليه الابحاث الثلاثة المشهورة كلها **قوله** الذي  
 فيه شائبة نقل لعل الغرض من هذا التوصيف الاشارة  
 الى هتاء الحفاء في التوجيه عليه و الى ان التوصيف  
 بالمنقول باعتبار مكانه وباعتبار ان فيه شائبة نقل  
 والآفه بعد الالتزام بصحته قد خرج عن المنقولية  
**قوله** على المستدل اي على المستدل اولاً ولا ابتداء من غير  
 ان يكون ناقلاً ثم مستدلاً فيكون مبنى الكلام على الاستدلال  
**قوله** الظاهر ان يقول انما يتم لعل وجهه على ما يستفاد  
 من تقريره حاصل الكلام ومن تعريفهم الدلالة يكون  
 الشيء مجالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر ان كلمة انما  
 يدل لتشمل في عدم تمامية التقريب فيفيه ان الاعتراض  
 المذكور ليس الا بعد تمامية التقريب وليس كذلك كما  
 سيظهر من تقريره بخلاف انما يتم فانه اعم استعجالاً **قوله**  
 فهو من وجهين احدهما ان يقال لانم ان المنع حقيقة  
 في المعنى المذكور والثاني ان يقال لو سلم انه حقيقة  
 في ذلك المعنى فلا نم ان معناه الحقيقي مخصوص به **قوله**

لا الضميرين راجع الى الدليل  
 المنقول او الى الثاني قل  
 المذكور ان يكون

قوله انما ان يقول انما يتم لانه الظاهر المشهور في  
 بين النعم في امثال هذه المواضع مع كونها حرة  
 لا حاجة الى قوله مع ما ادعاه وايضا قوله انما  
 فانه يدل على عدم تمامية التعريف بخلاف انما يتم  
 دون الاول فانهم ابن حبان راده

من ذلك المعنى فلا نم ان معناه الحقيقي مخصوص به  
 في ذلك المعنى فلا نم ان معناه الحقيقي مخصوص به  
 في ذلك المعنى فلا نم ان معناه الحقيقي مخصوص به

فلا يتم التقريب قال السيد الشريف في حاشية الصفح هو  
 سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى  
 تطبيق الدليل على المدعى انتهى فان قلت ان الدليل ليس  
 لاثبات المدعى ان كان مستلزماً له ومطابقاً لآياه فالنقد  
 تام والا فالنقد يرب اصل الا انه حاصل غير تام كما يدل  
 عليه عبارته قلت يمكن ان يجاب عنه بوجوه الا انه  
 تمامية شئ انما يكون بوجوه جميع ما يتوقف عليه ذلك  
 الشئ فانتفاءها انما يكون بانتفاء الموقف عليه كلاً  
 او بعضاً فعند عدم التقريب يصدق ان يقال لا تقربياً  
 اصلاً الا انه للاشارة الى عدم التقريب ههنا ليس بانتفاء  
 جميع الموقف عليه بل انتفاء البعض بهذه العبارة والثاني  
 ان معنى قوله فلا يتم التقريب اصلاً ومثل هذه العبارة  
 في مثل هذا المعنى شائع كما يقال فلا يتم الدليل الدعوى  
 فلا يتم الجواب الى غير ذلك وهذا من قبيل ذكر الملزوم و  
 ارادة اللام فان التامة من لوازم اصل التقريب مثلاً  
 ونفي اللزم ملزوم لنفي الملزوم فذكر نفي اللزم واراد به  
 نفي الملزوم والثالث ان الدعوى ههنا مركب وهو ان لا  
 يتعلق بالنقل والمدعى منع وان لا يكون المنع المتعلق بها  
 حقيقياً فذلك الدليل المذكور على التقدير المفروض ثبت  
 الجزء الاول منه لا الثاني فبعض التقريب حاصل دون  
 بعض فلا يتم التقريب هو سوق الدليل على وجه خاص  
 وهو معنى تطبيق الدليل على وفاء الدعوى وههنا تحقق  
 السوق والابراد المذكور وان لم يتحقق التوجيه الى

فلا يتم



فلا يتحقق التقريب خاصة فتأمل **قوله** وان حمل على ما هو اعم من ذلك المعنى المذكور يتصور على ثلثة اوجه احدها ان يحمل قوله اذا المنع طلب الدليل اه على ان هذا مع المنع سواء كان حقيقيا او لا سواء كان معناه الحقيقي منحصرا فيه او لا فلا يتم التقريب من وجهين الاول بان يقال هذا الدليل لا يستلزم المدعى لتوقفه على ان يكون هذا المعنى معنى حقيقيا للمنع وذلك غير معلوم والثاني بان يقال لو سلم ذلك فلا يستلزم المطلوب ايضا لتوقفه على انحصار المعنى الحقيقي له في هذا المعنى وذلك غير ثابت وثانيها ان يحمل على هذا معنى حقيقي للمنع سواء كان معناه الحقيقي منحصرا فيه او لا فيمنع من وجه بان يقال لانما ان هذا معنى حقيقي له لكل لا يستلزم المط لتوقفه على انحصار المعنى الحقيقي له في هذا المعنى وهو غير ظاهر والثالث ان يحمل الكلام على ان معنى المنع منحصرا في هذا المعنى سواء كان حقيقيا او لا ولو سلم فلا يستلزم المطلوب لتوقفه على ان يكون معنى حقيقيا له وذلك غير متحقق **قوله** فلا يلائحه ذلك فان يكون المعنى الحقيقي او مجازا لا يؤخذ في المدعى حتى يحتاج في الدليل الى المن حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط **قوله** لكن قد عرفت ما فيه من عدم اللياقة في منع النقل باعتبار دليله وعدم الانطباق بين الدليل والمدعى كما مر وقد مر فتذكر **قوله** ويجه على كل تقدير اعم من التقدير الثلثة المذكورة في قوله لا يبيح وحاصل الاتجاه ان دعوى المصركب من ثلثة امور احدها ان النقل

قوله ان ما ذكره انما يدل على ان المتقدمة اه حمل  
ان دعوى المصركب من ثلثة امور احدها ان النقل  
اليها مجازا فقط والدليل الذي ذكره من قوله ان  
الثنائي فلا يدل عليه انما ثبت ويدل على ذلك الاول  
في الدعوى انما ثبت ويدل على ذلك الاول  
في الدعوى انما ثبت ويدل على ذلك الاول

والمدعى

والمدعى لا ينعان حقيقة والثاني انها ينعان مجازا والثالث ان المنع فيها منحصرا في المجاز وهو المستفاد من كلمة الا فاذكره الدليل على تقدير صحته انما يدل على الجزء الاول واما على الجزء الثاني فلا يدل ولو سلم انه يدل على الجزء الثاني ايضا فلا يدل على الجزء الثالث لجواز الكناية **قوله** وبان في الدليل مقدمة مطوية جواب اخر عن الاعتراض الاول على تقدير ان يكون المنع بالبيان كالاخر المدعى كمنه مبنى على ان يكون المراد بالمجاز هو في الطرف ولو عم الجواب منه ومن الجواز في النسبة كما هو المختار عنده فيما سبق بان يقول ههنا ان المنع معان مجازية ونسبة مجازية مناسبة للنقل والمدعى او بان يقول ان المنع استعمالا مجازية مناسبة له ما كان اولى وافيد كما لا يخفى **قوله** بان الحصر اضافي اي بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيكون انما ينعان مجازا لا حقيقة والدليل المذكور يدل على الحصر بهذا المعنى فلا يتجه المواخذة بجواز الكناية **قوله** والمجاز مجازا ه اشارة الى جواب اخر حاصله اننا سلمنا ان الحصر حقيقي كن كما هو المتبادر المراد بالمجاز ما هو غير الحقيقة مجازا على طريق عموم المجاز فيغم الكنايات والمجاز الظاهران غرضه اعترض اخره ان ابحاث الظاهر غرضه بهذا الكلام هو الاعتراض على المصركب غير الاعتراض الذي ذكره الشارع قبل بقوله واعلم ان ما ذكره فهو مجزوم لاحتمال الغير فيما يشعر به عبارته من احتمال ان يكون غرضه عيني ذلك الاعتراض غير معقول ثم انه يجوز ان يكون غرضه الشارع

قوله ولو سلم لعل مدار التسليم ما سئله من الجواب ويحتمل ان يكون ما سئله عن قوله لا يلائحه ان غرضه اه من القولين ايضا  
قوله لجواز الكناية يعني انه كما جاز ان منع النقل والمدعى مجازا كذلك يجوز ان ينعان كناية ايضا وهي استعمال اللفظ في غيرها ما وضع له في المجاز استعمالا فيه ايضا مع قرينة كذلك  
قوله وبان في الدليل مقدمة مطوية عطف على قوله بان المنع وجواب ثان عن الاعتراض الاول وحاصل ان في دليل الحصر مقدمة مطوية وخلاصة كلامه ان المنع طلب الدليل على مقدمته وله معان مجازية مناسبة للنقل والمدعى كطلب حقيقة الدليل في غير مجاز

قوله من احتمال ان يكون اه هذا مبنى على ان يكون قوله الظاهر انما هو الاعتراض في شمع العبارة هو احتمال ان لا يكون غرضه الاعتراض وهو ايضا غير معقول ان يكون غرضه الاعتراض



الاعتراض بان ما ذكره المص من الدليل لا يثبت الجزئية الشئ  
 من جزئ المدعى وتوجيهه ان اثبات الجزئية الشئ من  
 المدعى يحتاج الى بيان المعنى المجازي ثم بيان العلاقة بينه  
 وبين المعنى الحقيقي حتى يثبت ان النقل والمدعى يتبعان  
 بذلك المعنى المجازي وما ذكره المص لا يدل على ان المعنى  
 ما هو فور و قد هذا الاعتراض على المص مما لا شبهة فيه ولا  
 تردد بل هو عين ما اعترف المحشي بوروده واتجاهه  
 بقوله وعلى كل تقدير يتجه اه فقله لكن لا ورود له بظا  
 ليس على ما ينبغي والقول بان عرض المص اثبات انه كلا  
 استعمال المنع مع النقل والمدعى فليس المعنى الحقيقي بل  
 هو بمعنى من معانيه المجازية اي معنى كان فلا حاجة في  
 كلامه الى تعيين المعنى المجازي وبان ما ذكره المص مكلف  
 بذلك البيان مع انه تكلف وخلاف ظاهر لا ينافي ورو  
 هذه الاعتراض غاية ما في الباب انه يمكن ان يحاج  
 بان المقصود بالبيان هو السلي من المدعى لا الجزئية  
 الشئ كونه بينا كما اجاب به المحشي وان اراد ان الظ  
 ان عرضه اعتراض اخر غير الاعتراض الذي ذكره المحشي  
 بقوله وعلى كل يتجه اه فهوهم والمشد ظاهر فاذكره و  
 دعوي الظهور غير مفيد **قوله** وايضا قوله والظاهر  
 من العبارة اه هم فيه انه ان اراد به منع الظهور  
 من العبارة كما هو مقتضى السوق فالسند المذكور لا  
 يصلح للسندية له بل هو عين الاحتمال المرجوح المشار  
 اليه بقوله والظاهر الهمم الا ان يقال معنى قوله يجوز

ان يكون

قوله يحتاج الى بيان اه وذلك لان ما لم يثبت المعنى  
 المجازي لم يعلم ان المنع يستعمل في النقل والمدعى  
 مجازيا يجوز ان لا يكون له معنى مجازي يستعمل في النقل  
 ان يستعمل المنع في النقل والمدعى مجازيا غير جائز  
 بظاهره انما قلنا ذلك لاحتمال ان يكون مراد به  
 لا ورود له وروى باقيا غير محجوب بالبيان هو الج  
 الجواب عنه بما سبق من ان النقل مقتضى من لا حاجة  
 السلي او ان في النقل مقتضى من لا حاجة  
 في كلام المص الى تعيين المعنى المجازي كونه غير  
 والظاهر ان يكون معادة انه لا ورود له اصطلاحه  
 قوله وايضا قوله والظاهر من العبارة اه معنى ان ذكر  
 ظهور كون المنع معانيه مجازية مشتركة بين المنع والنقل  
 في تعيين المعنى المجازي من عبارة المدعى بل يجوز ان  
 مع كونه معنى واحد مشترك بين المنع والنقل  
 متغايرة في التخصيص بالاول ليس مقتضى معانيه مشتركة  
 في هذا غاية ما يمكن في تعيين المنع والابواب ان هي  
 قوله ان لا حاجة في كلام المص يعني الاحاطة في اثبات  
 ما ادعاه الى تعيين المعنى المجازي لان غرضه اثبات  
 انه كلما استعمل المنع مع النقل والمدعى فليس بالمعنى الحقيقي  
 بل بمعنى من معانيه المجازية اي معنى كان على انه قد  
 سبق ان المتى بالبيان هو الجذب السلي لا الشئ حتى

ان يكون الظاهر من العبارة ان منع النقل بمعنى طلب التصحيح  
 اه وان اراد به منع كون المعنى المجازي معنى واحدا مشتركا  
 كما هو المناسب للسند المذكور فهو غير مفيد اذ منهوحيته  
 لا تنافي كون الظاهر من العبارة ولعل وجه الظهور من  
 العبارة الذي ادعاه الشارح ان المنع اسند دفعة  
 في قوله ولا يمنع النقل والمدعى الا مجازا الى النقل والمدعى  
 جميعا فالظاهر منه ان يكون المعنى من المنع معنى واحدا  
 مشتركا بينهما **قوله** والمراد بالطلب اه لعله اشارة الى  
 توجيه كلام الشارح بوجه لا يرد عليه ما اورده لعل  
 العصام حيث قال في شرحه لهذه الرسالة وجعل المنع  
 المجازي مطلق الطلب بعيد لا داعي اليه فان الظاهر انه  
 اعتراض على الشارح ويحتمل ان يكون اشارة الى الشارح بان  
 يجب ان يكون المراد بالطلب الذي جعل معنى مشتركا بين  
 المعنيين طلب البيان لا مطلق الطلب مع ان عبارة يقتضي  
 ان يكون مطلق الطلب **قوله** مسامحة وجه المسامحة ان  
 الظاهر ان يقول في كلام الموضوعين بمعنى طلب البيان حتى يوافق  
 غرضه وهو كون المعنى المجازي واحدا مشتركا بين النقل و  
 المدعى واما ما قاله فبظاهر لا يوافق غرضه كما لا يخفى و  
 يمكن ان يقال مراده ان منع النقل يكون في الواقع بمعنى  
 طلب تصحيحه اذ ان يكون ما صدق عليه منع النقل في الخارج  
 بهذا المعنى وكذا المراد في قوله بمعنى طلب الدليل عليه فطلب  
 البيان عام لهما ومشارك بينهما لان المنع يستعمل في النقل  
 بمعنى طلب التصحيح وفي المدعى يستعمل بمعنى طلب الدليل حتى

قوله والمراد بالطلب الذي اه يعني تقدير من العبارة  
 على الوجه الاول فالشارح انما هو طلب البيان العاطل  
 ان يحمل في المعنى المجازي يجب ان يقتضي فائدة نافعة  
 كسب الغرض من سوق هذا الكلام وهو ليس كذلك ومن هذا  
 فليس ان الغرض من سوق هذا الكلام بان يكون  
 الشئ وتقرض به بان كلامه مبني على التام ولا يكون  
 عليه على ظاهره انما يجبي



يكون مسامحة ويحتمل ان يكون وجه المسامحة ذكر  
الضمير الراجع الى النقل والمدعى في الموضوعين فانه يقتضي  
الترديد في منع النقل ومنع المدعى فتأمل وامامنا قاله  
بعض الافاضل في وجه المسامحة ان المتبادر من المنع  
الى النقل والمدعى طلب البيان الاعم لا مجموع طلب التصحيح  
وطلب الدليل واستعمال اللفظ في غير معناه المتبادر  
مسامحة فالظاهر انه غير مرتبط بالمقام وكذا ما قد  
يقال الظاهر ان يقول فمنع النقل طلب تصحيحه وصحته  
ومنع المدعى طلبا لدليل بترك قوله يكون وبمعنى  
كلا الموضوعين حتى يوافق غرضه ولا يكون محلا له ليس  
بشيء اذا لا تدخل هذين القولين ولا تركهما في الموافقة  
والاحلال **قوله** ولا شك ان هذا المعنى منحصر في الا  
قسام الثلاثة اى المناقضة والنقض والمعارضة  
وفيه نظر فانه بعم الغضب ايضا كما لا يخفى اللهم الا ان  
يقيد السؤال بالدخل بكونه موجها والغضب غير موجّه  
وسيجى من الحشى عند الحاشية المتعلقة بقوله او  
بعض مقدمات الدليل **قوله** ولا يتعلق بالنقل و  
المدعى اى لا يتعلق بهذا المعنى الاعم بها فانه يقتضى الدليل  
ولا دليل فيهما وفيه نظر الا ان يختص النقل والمدعى  
الغير المدللين وان حمل المعنى على انه لا يتعلق بشيء  
من الاقسام الثلاثة بها كما هو الظاهر من كلام الشارح  
توجه بالنسبة الى المعارضة فان متعلقها في المشرو  
هو المدلول كما سيجى الا ان يبني الكلام على ما هو تحقيق

فان

فان متعلقها في التحقيق انما هو الدليل لا المدلول  
على ما سيجى **قوله** لما اختاره اه وما اختاره في تقرير  
كلام المص هو حمل المنع في قوله لا يمنع النقل والمدعى اه  
على استعمال لفظ المنع وقوله والكلام فيه فيه اى  
هذا التقرير لمناسب كالقلام في ذلك اى فيما اختاره  
والمراد من الكلام ما ذكره سابقا من انه لو حمل المنع  
على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون في  
النسبة ادى الى الطرف ليشمل الوجهين كان اولى **قوله** فانه  
اه هذه الدلالة ممنوعة لجواز ان يكون مراده انه ان حمل  
المنع في عبارة المص على استعمال لفظ المنع باعتبار المنع  
الاقل حتى يكون استعماله باعتبار هذا المعنى بالنسبة الى  
اقسامه الثلاثة كلها منفيًا بل سياق كلامه قرينه  
واضح على تعيين مراده على انه يجوز ان يكون هذا  
الكلام منه اشارة الى جواز حمل عبارة المص على هذا المعنى  
ايضا ففي المقامين اشارة الى الاحتمالين فليس بين كلام  
اضطراب اصلا **قوله** على ان فيه ما عرفت سابقا لعل  
اشارة الى ما ذكره سابقا من ان انطباق الدليل على  
هذا المعنى ظاهر البطلان وان منع النقل باعتبار ذلك  
ليس على ما ينبغي **قوله** فتأمل يحتمل ان يكون اشارة الى انه  
لو حمل المنع على استعمال لفظه يتجه عليه ما اورد  
الشارح في سياق قوله واعلم ان ما ذكره بخلاف ما حمل  
على معناه الحقيقي فليس احدهما او لم بالنسبة الى الاخر  
ويحتمل ان يكون اشارة الى ان عدم انطباق الدليل

قوله فانه  
ايضا اختاره في تقريره كلام المص الظاهر اشارة  
الى ما ذكره سابقا من انه لو حمل المنع على استعمال لفظ المنع  
المعنى الاعم لا يكون في النسبة ادى الى الطرف ليشمل الوجهين  
المجاز اعم من ان يكون في هذا التقرير وكما ان حمل المنع على  
الاحتمالين في ذلك وجعل المجاز اعم من ان يكون في  
عنه ما ينبغي **قوله** فتأمل يحتمل ان يكون اشارة الى انه  
استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون في  
النسبة ادى الى الطرف ليشمل الوجهين كان اولى في هذا التقرير  
قوله فانه  
المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون في النسبة ادى الى الطرف  
المدعى الا ان كان الحشى ببنى في الحاشية المتعلقة  
بقوله ولا يخفى ان الشك ما جعل المنع بالمعنى الاخص  
كلامه وما صدر عن النقل اعم استعمال لفظ المنع وجعل  
في قوله ولا يخفى ان الشك ما جعل المنع بالمعنى الاخص  
المجاز اعم من ان يكون في هذا التقرير وكما ان حمل المنع على  
بقوله والظاهر ان كلام الشك ما جعل المنع بالمعنى الاخص  
ان يحمل المنع بالمعنى الاعم في كلامه ايضا على ذلك  
ولذا قلنا في استعمال لفظ المنع فيها باعتبار هذا المعنى  
ان يبنى



المذكور في حمل المنع على استعمال لفظ المنع ايضا با  
 اعتبار هذا المعنى الاعم فانه يكون خلاصة الكلام هكذا  
 لا يستعمل المنع باعتبار المعنى الاعم في النقل والمدعى الاجم  
 لان المنع باعتبار المعنى الاحض طلب الدليل ولا يخفى انه  
 لا انطباق بين هذا الدليل وبين ذلك المدعى ويحتمل ان  
 يكون التأمل اشارة الى الجواب عن الاضطراب بمثل ما  
 اشترنا اليه **قوله** وجه التخصيص اه الظان هذا القول  
 من قائله وهو احمد الجندي شارح هذه الرسالة  
 رد لقول الشارح الحنفى والتخصيص ليس بجيد لان شري  
 متأخر عن هذا الشرح لكنه غير مفيد لان الشارح المحقق  
 لم ينف الوجه بل نفى والوجه لا يستلزم تحقق الجودة  
 وتحقق الجودة كما لا يخفى **قوله** اذا عرفت اشارة الى ان  
 كلمة الفاء اه ويحتمل ان يكون من قول الشارح على ان  
 يكون من قبيل منج المتن مع الشرح لمجرد ربط الكلام  
 بما قبله حيث فصل بينهما بالاجنبي لان يكون تقديره في  
 كلام المض لا انه التي على وجه يشعر بذلك فهو نظير  
 قوله فيما سبق اذا عرفت حقيقة المنع فاعلم انه ان  
 لم يذكره فافهم **قوله** وفيه ان الظاهر عاطفة اه لعل  
 وجه الظهور السلامة عن مؤنة التقدير قال بعض  
 الافاضل وجهه اى ضمرى به ومنع راجعان الى  
 الدليل انتهى وقد يقال على تقدير كونها عاطفة  
 وان كانت مستفينة عن التقدير ومفيدة للترتيب  
 المذكور الا انه يلزم الفصل بين المعطوف والمفعول  
 عليه

عليه بالاجنبي وذلك يوجب الحمل في المتن كما لا يخفى  
 لو سلم فما الفائدة في هذا الفصل وبالجمله ان هذا القول  
 بعيد عن الطبع المستقيم جدا وان كان اصله صادرا عن  
 له تفرد على الاقران بالفصل والعرفان ولذا لم يلتفت اليه  
 الشارح المحقق ولهذا ايضا بادر المحقق الى التسليم بقوله  
 وعلى تقدير كونها قسيحة اه انتهى اقول لا يخفى ان الطبع  
 التسليم اذا لاحظنا المصنف في صدر بيان الوظائف الموكلة  
 وان عبارته السوق لبيان وظائف السائل عند الا  
 حوال الثلاثة للمحمل لا يبعد عنه هذا القول بل يحزبه  
 فيسرع الى الاستخراج النكتة لمخالفة الاسلوب  
 حيث اتى بالفاء وبصورة الشرطية مع ان مقتضى  
 السوق ان يقول ومشتغلا بالدليل فنجع واما بقبية  
 الفصل فهو امر لفظي لا يلتفت اليه فهم ذكي نعم لو وقع  
 ذلك الفاضل من البين راسا كما رفعه بعض الفضلاء  
 في رسالة لكان احسن واحوط وبالجمله ان هذا القول  
 المستقيم قريب من الطبع التسليم الا ان بعض العوانق  
 قد يعوقه من الدقايق **قوله** عاطفة على قوله فالدليل  
 ويحوز ان يكون عاطفة على قوله او مدعى فالدليل  
 ان كنت مدعى فيطلب الدليل وان اشتغلت به منع  
 ويحتمل ان يكون طائفة على مقدراى ان كنت مدعى  
 فان لم تشتغل بالدليل فيطلب الدليل على المدعى حيث  
 يجمع معها وبذا الاشارة الى تحقق الاشتغال با  
 ادليل عند المدعى النظري سيما بعد الطلب قائل

قد راجع الفائدة في هذا الفصل اقول ان اراد انه الفائدة  
 فتقول ان كان ذكره فائدة على تقدير كونها الفاء عاطفة  
 فتلك الفائدة هي الفائدة على تقدير كونها الفاء عاطفة ايضا  
 وان لم يكن فلا مدخل لذكره في ايرادها على وجه مقتضى  
 ارادانه الفائدة بل الواجب في احوال النقل والمدعى بانها  
 لا شك ان هذا الكلام بيان لاهوال النقل والمدعى بانها  
 لا تمنع الفصل بين الحال وذكرها وبالجمله ان هذا الكلام  
 من جهة المعطوف عليه لا مدخل له في المعطوف اصلا فلهذا  
 ذكرتها والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ما ذكره بعض  
 المعطوف ايضا من ان هذا القول لو كان معطوفا على  
 الفضلاء ايضا من ان هذا القول لو كان معطوفا على  
 قوله فالدليل لكان قريبا من قوله ولا يمنع النقل اه فلا وجه  
 لذكره سراج

قال بعض الفضلاء افادة  
 الترشيح بين النوعين الثلاثة  
 وطالب الدليل بالاجابة اليها  
 وان لم يجد الدليل فليطلب الدليل  
 لا يخلو ان يفتقر الدليل  
 لا يخلو ان يفتقر الدليل  
 لا يخلو ان يفتقر الدليل  
 لا يخلو ان يفتقر الدليل

وان اشتغلت به منع الا انه اتى بالفاء  
 لافادة الترتيب بين النوع الثلاثة وبين طلب الدليل



**قوله** لا وجه لتخصيص الشرط اه يمكن ان يقال لما كان  
 المنع المدعى شدة ارتباط وكثرة مناسبة في الجزء  
 وكان اقرب المذكورات اليه خصه بالذكر ولا يخص  
 في المعنى بل الكلام محمول على التمثيل **قوله** فاعر ويحتمل ان يكون  
 من شدة التقدير اشارة الى التعميق على الشارح بان  
 الاولى في تقدير الجزء وذلك يدل قوله فاعلم ليتناسب  
 الشرط والجزاء ويحتمل ان يكون كلام المحشي اشارة الى  
 وجه الاولوية او الى ترجيح ما هو المختار من التقايد  
 ففيه من اللطائف ما لا يخفى فافهم **قوله** لا يخفى ان وجه  
 المنع اه لا يخفى ان هذا الاعتراض يتوجه ههنا سواء  
 عبارة المصر على ظاهرها او لم تصرفان منع سواء تعلق با  
 لمقدمة او بنفس الدليل وروده انما هو على تقدير ان يكون  
 بعض مقدمات الدليل نظرياً غير معلوم ولذا اطلق المحشي  
 ولم يقل ورود المنع على المقدمة انما هو اه فلا يرد عليه  
 ما قد يقال ان المنع في قول المصروفان كان مسنداً الى الدليل  
 بحسب الظاهر لا انه يجب صرفه عن ظاهره على ما ذكره الشا  
 فقوله ان ورود المنع انما هو اه ليس على ما ينبغي ويوافق  
 تقرير الشارح ان تقول لا يخفى ان ورود المنع على مقدمة  
 بعضاً او كلا انما هو على تقدير كونها نظرية غير معلومة اه  
 على انه لا يجب على المحشي ان يوافق كلامه تقرير الشارح بل الحما  
 عنده تعلق المنع بالمعنى الاخض بالدليل لا بمقدمته كما  
 سيجي فان قلت ورود المنع قد يكون بعض مقدمات  
 الدليل نظرياً غير معلوم فالحرص المستفاد من قوله انما

هو

82 هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل نظرياً غير  
 معلوم ليس بصحيح قلت على ذلك التقدير ايضا يصدق ان  
 مقدمات الدليل نظري غير معلوم على الحصر بالنسبة الى كون  
 المقدمات باسرها بديهية او نظرية معلومة **قوله**  
 على قياس ما قرره من الشارح عند قول المقر والدليل حيث  
 قال هنالك وذلك اذا كان المطلوب نظرياً غير معلوم اه  
 لو كان بديهياً او نظرياً معلوماً فلا يطلب الدليل اي فلا  
 يلحق ان يطلب الدليل كما بينته المحشي هنالك هذا وجعل  
 قوله ما مر اشارة الى قول الشارح في حل قول المص ان  
 كنت ناقلاً فلا يطلب الصحة ليس على ما ينبغي من وجوه كما لا  
 يخفى **قوله** تنبها على جواز الوجهين الكلية والاهلية  
 كلمة اذا كن بحسب الاصطلاحين فالاول على اصطلاح اهل  
 العربية والثاني على اصطلاح اهل المصطلق كذا افاده بعض  
 الافاضل وقد يقال لم يظهر لي وجه ظاهر في حملها على الكلية  
 فمما سبق على الاهال ههنا مع ان ما ذكره فمما سبق وجه الحمل  
 على الكلية بحسب ما بينا بالافرو والتبينة المذكور حاصل في  
 تعكيس الامر ايضا انتهى لعل وجهه هو التبينة المذكور  
 ولم يعكس تبينها على رجحان الحمل على الكلية على الحمل على الاهال  
 فاشار بقوله الاول على رجحانه وبالجملة على الثاني ثانياً  
 الى جوازه على ان في التعكيس لم يظهر لي الحمل على الكلية ههنا  
 اثر ولم يحجج الى التقييد **قوله** وكذا الكلام في قوله او بعض او  
 عورض يعني انهما ايضا يحتاجان الى التقييد فتذكر اما  
 للاعتماد على المقايضة الى ما سبق او لاختيار الاهال في

وقيل هو اشارة الى مجموع القولين المذكورين  
 في الموضوعين وقد يقال هذا ايضا بعبارة اخرى  
 انشأ المحشي  
 اعني قوله ان لم يكن الصحة معدومة فطلبها لا يلحق بالمتكثرة  
 لانها لو كانت معدومة فطلبها لا يلحق بالمتكثرة



كلمة اذ هنا وفيه نظرفان التقيد فيها ليس على ما هو  
 القيد فيما سبق بل القيد في الاول كون الناقض حكما بفساد  
 الدليل وفي الثاني كون المعارض حكما بفساد المدلول كما لا  
 يخفى فلا يجرى فيها الاعتماد على المقايضة الى ما سبق اللهم الا  
 ان يقال ان الكلام فيها كلام ههنا في مجرد كون الترتيب اختيارا للام  
**قوله** لان لام الغرضه يعنى ان هذا القيد مستدرك لاحاجة  
 اليه لان الظاهر من اللم في قوله لتقوية المنع ان يكون  
 لام الغرض والغرض قد يطلق الواقع وقد لا يطابقه وهذا  
 بعينه مفاد قوله بزعم المانع فيكون ذلك منفيًا عنه لا  
 يقال فعلى هذا يلزم ان يكون اللم ايضا مفسدا للتعريف  
 لانا نقول ان الفساد انما ينشأ من كون الزعم قيداً للتقوية  
 كما سيجيء ولام الغرض وان كان مفاده مفاده الزعم الا انه  
 ليس قيداً للتقوية بل هو دأخل عليه فلا يلزم منه الفساد  
**قوله** لانه لا يصدق ح على سند المنع اصلاً فان التقوية  
 التي هي مدخول لام الغرض من ذكر يكون ح مقيدة بكونها نزع  
 المانع فيلزم ان يكون الغرض من ذكر السند هي التقوية التي  
 بزعم لا التقوية بحسب نفس الامر لا لشي من سند المنع كذلك  
 ضرورة ان غرض المانع من ذكر السند تقوية المنع بحسب  
 نفس الامر لا بزعم المانع فالظرف اعني بزعم المانع متعلق بالتقوية  
 والاي توقف افساده للتعريف على تعلقه بالفرضية المستفاد  
 من لام الغرض فنسقط ما قاله بعض الافاضل ان هذا انما  
 يتجه اذا كان الظرف متعلقاً بالفرضية ولا ضرورة تدعو  
 اليه بل الظاهر انه متعلق بالتقوية في لا غير على الكلام

انتهى

83 انتهى فان تعلقه بالتقوية لا يفيد في دفع الفساد بل  
 تقوية كما ترى وكذا سقط ما قد يقال ان تعلقه بالتقوية  
 التي مدخولها لام الغرض يؤيد بالآخرة الى تعلقه بالغرض فيكون  
 متعلقاً به بحسب الحقيقة فيلزم ان لا يكون التقوية غرضاً  
 للمانع بحسب نفس الامر بل يزعم المانع انتهى فان تعلقه  
 بتلك التقوية لا يؤيد الى تعلقه بالغرض ولا يستند الفساد  
 ذلك التعلق بل يكفي فيه دخول الغرض على التقوية المقيدة  
 بزعم المانع كما لا يخفى ثم انه اجيب عن اصل الاعتراض بانه  
 يجوز ان يكون بحسب نفس الامر معتبراً في نظم الكلام مخذو  
 للظهور ويكون التقدير ما يذكر لغرض تقوية المنع بحسب  
 نفس الامر بزعم المانع ولا يخفى ان هذا الجواب صحيح في دفع  
 الفساد لا يحويه ضعف غير مؤنة التقدير فان الزعم  
 ح يكون قيداً للتقوية المقيدة بنفس الامر ولا فساد  
 فيه بل شأن كل سند كذلك فما قد يقال ان هذا الجواب غير  
 فساداً مما قاله بعض الافاضل من ان غريب الغريب نعم لا يدفع  
 هذا الجواب السؤال بالاستدراك وقد اجاب ذلك الجيب  
 من الاستدراك بانه يجوز ان يكون قوله بزعم المانع من  
 قبيل التصريح بما علم ضمناً والتزاماً فلا غبار عليه اصلاً  
**قوله** ما يقوى المنع بزعم المانع وهذا اعم من ان يكون  
 بحسب نفس الامر ايضاً ومن ان يكون بحسب زعم المانع  
 فقط كما لا يخفى فلا يرد عليه شيء من الايرادين المذكورين  
 كما قال المحشى اما الاول فظروا اما الثاني فلان منشاؤه  
 دخول الغرض على التقوية المقيدة بزعم المانع وهو منقور



فيه فما قيل في عدم ورود الثاني فنظر ظاهر ليس بشئ  
**قوله** ذلك ان تجعل الالام العاقبة كما في قوله تعالى فا  
 لتقطه الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اي لتقطه و  
 عاقبة ان يكون لهم عدوا وحزنا وكما في قول الشاعر لدوا  
 للموت وابنوا الخراب اخلدو وعاقبة ولا وتم الموت  
 وابنوا وعاقبة بناء كم الخراب فيكون حاصل ما نحن  
 فيه ما يذكر وعاقبة المذكور تقوية المنع بزعم المنع **قوله**  
 لالام الغرض صرح بهذا المعنى مع انه يفهم المنع بيان  
 من قوله ان تجعل الالام العاقبة تأكيدا وتصريحا  
 بما علم ضمنا والتزاما واسارة الى ان الالام العاقبة غير الالام  
 الغرض وان السؤال السابق انما يتجه على الثاني دون الاول  
 فما قد يقال لا فائدة في ذكر كما لا يخفى ليس بشئ على انه يجوز  
 ان يكون افادته الاشارة الى دفع وهم من يقوله ان الالام  
 المتبادر من الالام ان يكون للغرض لا سيما في هذا المقام فلا  
 يعدل عنه من غير صارف ولا صارف ههنا وحاصل الدفع  
 ان هذا الالام لالام العاقبة لالام الغرض وان كان ذا ظاهر  
 متبادر لانه يستلزم الفساد المذكور وسيأتي مثل هذا  
 التوجيه من هذا القائل عند قول المحشى فيه ان هذا  
 المنع بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص **قوله** لكنه خلاف الالام  
 فانه يحتاج الى قرينة صارفة ولا قرينة ههنا  
 سوى الفساد وهو غير معتبر لا سيما في التعاريف **قوله**  
 مع ان قائل المحقق الشريف وقال الشارح في اخر كتابه لم  
 التزم نقل الحواشي المنسوبة الى المحقق الشريف بل قد

الكلام

الكلام على وجه لاحظته فالمناسب لذلك ان لا يصح به  
 لما ذكره المحشى ويحتمل ان يكون المراد ان قائله هو المحقق  
 الشريف كما صرح به في الحاشية فلا يحتمل ان يكون التعريف  
 بقيل الجهرولية القائل فهو نصف القول لا غير فتأمل  
**قوله** فيه ان هذا المنع اه يعنى ان هذا القول منهم تعريف  
 للمنع كما في الرسالة السمرقندي وشرحها المسعودية  
 فيجب ان يكون المراد بالمنع المعنى الاعم لا المعنى الاخص  
 لانه نفس المعرف ولا يجوز ان يعرف الشئ بنفسه وكون  
 مقصود الشارح ههنا المجوع قوله ان المنع على ما ذكره  
 فنع بعض المقدمات الدليل او كلها على سبيل التعيين  
 لا منع الدليل ببيان المتعلق بالمنع لا يستلزم ان لا يكون  
 ذلك تعريفا منهم ولا يخرج عن كونه تعريفا كما لا يخفى  
 فسقط ما قد يقال ان المقهور هنا اي مقصود الشارح  
 بيان يتعلق به المنع الذي يذكر في مقابلة التقض  
 المعارضة عندهم لا التعريف كما ظن والا فلا حاجة  
 الى قوله لا منع الدليل بل لا وجه كما لا يخفى واضحا  
 ما قيل بعد بسط مقدمة لتبيين المراد وتهذيبا لما  
 ان كلامه يشعر بان القوم قسموا المنع بالمعنى الاخص  
 الى قسمين والتقسيم متضمن لتعاريف الاقسام فا  
 لتعريف المستنبط للقسم الاول هو قولنا منع بعض مقدمات  
 الدليل على سبيل التعيين فقوله ففيه ان المنع اه  
 اشارة الى الايراد على هذا التعريف المستنبط انتهى فان  
 قلت فعلى هذا يكون هذا الايراد مؤاخذا على المنقول

والحاصل ان كلام المحشى ههنا منى على كون التعديل  
 المذكور تعريفا كما هو الواجب فلا ينبغي ذلك بان  
 يتناول الشئ انما هو بيان ما يتعلق بالمنع اه  
 بيان منهم من احكام المنع الى غير ذلك منهم



قد مر أنه لا يتعلق به المؤاخذه أصلاً قلت الشارح  
قد التزم صحة هذا المنقول لأنه ذكره لتأييد كلامه  
وقد مر أن القائل أن التزم صحة المنقول يتوجه عليه  
المؤاخذه كلها نعم يمكن أن يقال إن الشارح إلى ضعف  
هذا المذكور حيث قال على ما ذكره فلا يضر عليه هذا  
الأياد **قوله** لا بالمعنى الاختصاصي صريح بهذا النفي مع أنه  
يفهم من قوله أنه هذا المنع بالمعنى الأعم تأكيداً ونصراً  
بما علم ضمناً وتعييناً للنشأ الغلط وتمكيناً للاستدلال  
بقوله لأنه نفس المعنى فلا حاجة إلى ما قد يقال إن  
إشارة إلى دفع من يقول أن الظاهر المتبادر من إطلاق  
المنع هو المعنى الاختصاصي لا سيما في هذا المقام فلا يعدل  
عنه من غير صارف ولا صارف ههنا فحاصله أن هذا  
المعنى المنع بالمعنى الأعم لا بالمعنى الاختصاصي وإن ظاهر  
متبادراً لأنه يلزم على هذا التعريف الشيء بنفسه انتهى  
**قوله** لأنه نفس المعنى المعروف قلت إن حمل المنع على المعنى الاختصاصي  
فاسد لأنه نفس المعنى المعروف وكذا الحمل على المعنى الأعم لكون  
التعريف غير مانع من الاختيار والحال أنه لا فرق  
بين فاسد وفاسد فواجه اختيار أحدهما لأجل  
فساد الآخر قلت وجهه أن فساد الأول أشد وأوضح  
بخلاف الثاني حيث ذهب جم غفير من العلماء إلى جواز  
التعريف بالأعم بخلاف تعريف الشيء بنفسه وإيضاً يمكن  
الجواب على الثاني بما سيجي بخلافه **قوله** وعلى هذا يصدق  
التعريف على الغضب أي على أن يكون المنع المذكور بالمعنى

الأعم

85 الأعم يصدق التعريف على الغضب لا يخفى أن المعنى الأعم  
للمنع وهو السؤال والدخول في مقابلة الدليل سواء كان  
بمطابق المطالبة أو الإبطال شامل لما هو بالاستدلال  
أو بدونه فلا شك أنه بعد حمل المنع في التعريف المذكور  
على ذلك المعنى يصدق التعريف على الغضب سواء كان الغضب  
الردعي الاستدلال أو بدونه فما قد يقال ههنا من أن المراد  
من التعريف المذكور ههنا أن بعض مقدمات الدليل أو كلها  
على سبيل التفضل فقط كما هو المظهر معنى غير آفة الدليل  
على خلافه فكما أن الغضب ليس من أفراد المعنى كذلك لا  
يصدق عليه التعريف المذكور ساقطاً كل السقوط على أن  
رد بعض المقدمات أو كلها بطريق الإبطال وإن كان من  
غير آفة الدليل على خلافه ليس من أفراد المعنى مع أنه  
يصدق التعريف عليه على التقدير المفروض سواء سمي ذلك  
الرد بالغضب أو لا كما لا يخفى **قوله** إلا أن يقيد المنع أه يجوز  
أن يحمل التعريف على مذهب المتقدمين بل على مذهب  
المتأخرين أيضاً بان يقال الفرض من هذا التعريف يمين  
للساقطة على أخوية لا يغيرها عن جميع الاختيار ونقل  
عنه في الحاشية ههنا أنه يجوز أن يكون المق بيان حكم  
المنع لا تعريفه والمحول قد يكون أعم من الموضوع انتهى  
وقد عرفت ما فيه **قوله** لكن لا يلزم قوله أه كلاً من كل  
من التقييد والحمل المذكورين من قوله لا يمنع الدليل  
أه أمّا الأول فلأنه لا يمكن تقييد المنع في قوله لا يمنع  
الدليل بكونه فانه قد عد منه المكابرة وهي غير موجهة



واما ما علم بعض الافاضل حيث قال لان مقابلة منع  
المقدمة بمعنى المطالبة منعها بمعنى الابطال لان منع الدليل  
ومنه تمنع الى ضعف ما علم بعض الافاضل حيث قال لان  
منع الدليل لا يمكن حمل على المطالبة فليس في المنع  
التقابل بين المطالبة المقدمة وبين مطالبة الدليل

واما الثاني فلانه لا يمكن حمله على المطالبة وهو ظاهر  
فهو بمعنى رد الدليل مطلقا والملازم ان يكون المنع في  
الموضوعين بمعنى واحد وبهذا التقرير ظهر ان قصر الكلام  
على الثاني تقصير **قوله** لان النقص الاجمالي التحقيق  
فساد الدليل اه تمهيد لدفع المناقشة الاتية لكن لا  
يخفى ان الملازم لعبارة الشارح ان يقول لان يقول لان  
النقص الاجمالي التحقيق منع الدليل مع شاهد يدل على  
فساد الدليل الا انه قصد تمهيدا لما سيورده على عبارة  
الشارح بقوله نعم يتجه ان منع الدليل اه وبيان لنشأ  
الاتجاه فقال دعوى فساد الدليل وانما قال في التحقيق  
لانه في المشرور دعوى فساد الدليل مع شاهد يدل  
على تخلف المدعى من الدليل كما سيأتي **قوله** يدل على ذلك  
اي على فساد الدليل وقوله مطلقا اي سواء كان ذلك  
الفساد الخلف او غير ذلك ثم لا يخفى ان الالباب ان يترك  
الحثي قوله على ذلك مطلقا من البيتين الا انه قصد  
الاشارة الى تعميم الشاهد كما يستفاد من حاشية الشا  
هنا يستفاد من التحقيق ايضا **قوله** وهو اي فساد  
الدليل المأخوذ في تعريف الشاهد اعم من ان يكون  
تخلف المدعى عن الدليل او غير ذلك فيكون الشاهد  
ايضا اعم وقوله واما ما يدل عليه ظاهر كلام المص  
اه وجواب سؤال المقدّر تقديره ان ظاهر كلام المص  
فيما سيأتي يأتي عن هذا التعميم لانه يدل على انه لا بد  
في النقص الاجمالي من شاهد وهو الخلف وحاصل

الجواب

الجواب ان ما يدل عليه ظاهر كلام المص غير منصوص عند الشارح  
فلا يصح ان يأتي التعميم في قول الشارح فهو باق على عموم الموقوف  
لما هو التحقيق **قوله** فاندفعت المناقشة التي ذكرها في الحاشية  
ال اخرى حيث قال فيه مناقشة لانا لانم انه كلما كان المنع  
مقارنا بشاهد يدل على المنوعية يكون نقضا اجماليا  
لانه لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم الخلف ولا يلزم  
ان يكون كل شاهد كذلك استبرأ واستجيب بان هذه المناقشة  
مناقضة وقوله لا بد فيه اه اسند اخضر وما ذكره المحقق  
كلام على السند الاخضر وهو غير مفيد كما سيأتي وايضا يحتمل ان  
يكون مراده انه لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم الخلف  
مثلا ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك يجوز ان يكون دالا  
على مجرد المنوعية في قول ما ذكره من المناقشة الى ما ذكره  
الحثي في سياق قوله نعم يتجه على انه يجوز ان يكون هذه المنا  
منه مبنية على ظاهر كلام المص لا على ما هو المرعى عنده وليس  
للمانع مذهب **قوله** نعم يتجه حاصله منع حصر المنع المقارن  
بشاهد في النقص الاجمالي ان حاصله المناقشة التي ذكرها  
ال شارح في الحاشية كذلك وتوضحه ان منع الدليل لما كان  
اعم من الابطال والمطالبة لم يكن منع الدليل المقارن  
بالشاهد مطلقا منحرا في النقص الاجمالي وان كان  
المقارن بالشاهد على طريق المطالبة والنقص الاجمالي يكون  
الا بطلا واثما قلنا حاصله منع حصر المنع اه وان كان  
ظاهرا يحتمل ان يكون منع الحصر منع الدليل الغير المقارن  
بالشاهد في المكافحة كما لا يخفى وايضا سيأتي المنع الثاني

في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة  
في المناقشة

قوله حاصل فيحصل ابطال السند المذكور تقديره ان  
كل منع الدليل مقارنا بالشاهد يكون على طريق الابطال  
لان المراد اه في الاشياء ما يجوز ان يكون على طريق الابطال  
بالتشاهد على طريق الابطال فلا ينبغي ان يمنع الدليل المتعارف  
مقارنا بالشاهد كان على طريق الابطال في منع الدليل المتعارف  
الا بطلان كان نقضا اجماليا ولا يمكن ان يكون في المنع الدليل مقارنا  
الشاهد كان نقضا اجماليا وبعبارة اخرى كلاما كان كل منع  
الدليل المقارن بالشاهد على طريق الابطال كان في المنع  
في النقص الاجمالي من المقدم حق ان المراد لا يولد الثاني اه

في النقص الاجمالي والمكافحة بالاشارة  
الواسطة بينهما وان يكون منع الحصر الدليل



من الشارح في اصل الشرح مصرحاً فلا يكون لا يراه ههنا  
وجه **قوله** وجوابه اه حاصله ان منع الدليل وان كان  
متمم بحسب المفهوم الا انه لمقارنة الشاهد له يختص به  
الابطال فمنع المقارن بالشاهد لا يكون الا نقضاً اجمالياً  
فتم **الحصر قوله** ان المراد من الشاهد اه اعلم ان الشاهد  
كما مر ما يدل على فساد الدليل وهو بطاهر يعم بعض السند  
فقوله منع الدليل المقارن بالشاهد بظاهره يصدق  
على المطالبة على الدليل بالسند الذي يدل على فساد الدليل  
فعلى الظاهر في الموضوعين يرد النقض على قوله فان كان الا  
فهو نقض اجمالاً بتلك المطالبة فاجاب بان المراد من الشاهد  
في قوله اما ان يقال ان بشاهد هو الشاهد من حيث هو  
شاهد لا الشاهد مطلقاً فلا يصدق على المطالبة بالسند  
فلا يصدق قوله اما ان يقارن بالشاهد على المطالبة  
بالسند والشاهد ما يدل على فساد الدليل من حيث هو كذلك  
اي من حيث انه يدل على فساد الدليل فلا يعم السند فلا يصدق  
قوله اما ان يقارن بالشاهد على المطالبة المذكورة كما  
لا يخفى **قوله** ليمتاز عن السند مرتبطاً بالقولين لا بالاختصاص  
فقط كما ظن اذ لا وجه للتخصيص واسارة الوجه اعتباراً  
الحديثة فتأمل **قوله** مطلقاً تعميم للسند اي سواء كان مساوياً  
او اخصاً واعمم ولا وجه لتفسيره بان يقال سواء كان  
للمنع على طريق المطالبة اوله على طريق الابطال كما فسروا  
بعض الافاضل اذ لا سند للمنع على طريق الابطال وعلى  
التقديرين اي على كل من التقديرين المذكورين في الشاهد

قوله فتمت الحصر في بعض الافاضل ان تم على هذا  
التوجيه ظهر الدليل على ان المقارنة للشاهد في النقض  
الاجمالي هي اعم من المقارنة للشاهد في النقض  
في النقض الاجمالي اعم من ان يكون بطريق المطالبة  
بمنع كون منع الدليل اعم من ان يكون بطريق  
و الابطال بناء على وجوده وانما وجه الاول  
المطالبة في حق الاعتراض الوارد على وجه لا يمكن  
المتقصد منها دفع الادعاء عليه على انه لا يمكن  
واما وجه الثاني في دفع الادعاء عليه على انه لا يمكن  
تخصيص منع المطالبة في حق الاعتراض الوارد على وجه لا يمكن  
الابطال في المطالبة في حق الاعتراض الوارد على وجه لا يمكن  
المحتش في المطالبة في حق الاعتراض الوارد على وجه لا يمكن  
ذكر وجه آخر استقرى كما سيجي في المطالبة في حق الاعتراض  
المتعلقة بانهم كيف يجوزون في حق الاعتراض

كما هو

كما هو مقتضى الظاهر السوق والذوق فاذا ذكره بعض الافاضل  
بقوله اي على تقدير ان يكون المنع اعم من المطالبة والابطال  
وعلى تقدير ان يكون خاصاً بمعنى الابطال فقط مما لا يساعده  
السوق والذوق على انه لم يذكر بعد كون المنع خاصاً بمعنى الابطال  
بطل فقط **قوله** ثبت اي ثبت بطريق الانتاج من الشكل الا  
تقريره منع الدليل اذا كان مقارناً بشاهد يكون ابطال الدليل  
مع شاهده ابطال الدليل بشاهد لا يكون الا نقضاً اجمالياً  
ثبت ان منع الدليل اه اما الصفة فلما مر ان منع الدليل  
بمقارنة الشاهد يختص بصورة الابطال واما الكبرى فغير  
محتاجة الى البيان هذا فلا يرد ان الثابت ان منع الدليل  
اذا كان مقارناً بشاهد لا يكون الا بطريق الابطال لا ما ذكره  
المحتش وما قد يقال ان ما ذكره ايضا لازم على طريق الانتاج  
من الشكل الثاني فتحرير المقام ان منع الدليل اذا كان مقارناً  
بشاهد لا يكون الا بطريق الابطال والنقض اجمالاً لا يكون  
الا بطريق الابطال ينتج ان منع الدليل اذا كان مقارناً بشاهد  
لا يكون الا نقضاً اجمالياً وهو المطر وبعبارة اخرى ان منع  
الدليل اذا كان مقارناً بشاهد يختص بالابطال والنقض  
الاجمالي وهو خلاصة المطلوب لكن بشرط انتاج الشكل  
الثاني منتفهاً بحسب الظاهر مما يضحى عليه لمبدأ  
**قوله** ولا يلزم من تعلق اه لا يخفى ان هذا اليراد انما يتجه  
على الشارح اذا انحواه من وجوب صرف عبارة المص عن  
ظاهره ناشية عن تعلق المنع المذكور بمقدمة الدليل  
واما اذا كانت ناشية عن كون المنع بالمعنى الاخص فعبارة

قل

قوله فلا ينبغي حاصل الكلام ان ههنا مقام من الاول ان  
يكون التناهي في الدليل بالوجوب المذكور جعله المنع بالمعنى  
مطلقاً بعبارة المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
بمنه ان يكون المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
فيجب من عبارة المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
اكتفاء بالاختصاص في ان يكون المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
اعتبر في كون المقام الثاني ان منع الدليل اذا كان مقارناً  
بالاختصاص في ان يكون المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
ان يكون مقتضى المنع بالمعنى الاخص اعم من مقتضى التناهي  
المصداق في لا ينبغي عليه اليراد المذكور كما لا يخفى

واما ان كانت ناشية اه هذا على تقدير ان لا  
يكون قوله لا يمنع الدليل من كلامه كما هو هذا في  
كلام المحتش اما على تقدير ان يكون من كلامه كما هو  
الظاهر من كلام الشرح فلا حاجة الى هذا بل يكون الناشئ  
في ذلك القول ولا ينبغي اليراد قطعاً كما لا يخفى



عن المذكور المختص بما ذكر بعده فلا يتجه وطريق النشأة عنه  
 ان المذكور فيه على وجه التعلقية مقدمة الدليل لا  
 نفس الدليل فانه اذا قلنا المنع يمنع بعض مقدما الدليل  
 كانت المنوعة والمرودية صفة للمقدمة لانفس  
 الدليل ويؤيد هذا المعنى قوله ويؤيده ما ذكره سابقا اذ  
 ليس فيما ذكره سابقا الا ان كون المنع عبارة عن شئ ذكر  
 فيه على وجه التعلقية مقدمة الدليل وليس فيه تعلق  
 بالمعنى الا اعم بمقدمة الدليل وانما قال ويؤيده ولم يقل  
 ويدل عليه اذ متعلقة المقدمة فيه ليست بظاهرة  
 بخلاف ما ذكره اذ فرق بين قولنا المنع رد بعض مقدما  
 الدليل وبين قولنا المنع طلب الدليل على مقدمته فان  
 المقدمة في الاول ظاهرة في كونها متعلقة بالمنع بخلاف  
 الثاني فان الظاهر ان يكون المتعلق بالمنع الدليل المط  
 لا المقدمة ولا الدليل الذي اضيف اليه المقدمة ولذا  
 قال الفاضل العصام ان المنع بالمعنى المذكور اجمعي طلب  
 الدليل على مقدمته اذ انبنى للمعنى ليسند في الشايح الى  
 المقدمة لا الى الدليل وان كان مقتضى تفسيره ان يشب  
 الى الدليل المط وكان وجهه انه عيراد به كون المقدمة  
 مما يطلب عليه الدليل انتهى **قوله** ولا شك ان التجريد على  
 تعلقه بالدليل اقل من اقل مؤنة واما ما قد يقال  
 من انه على ذلك التقدير يحتاج الى تجريد واحد واما على  
 تقدير التعلق بالمقدمة فيحتاج الى تجريدين ولا شك  
 ان التجريد الواحد اقل من التجريدتين فليس على ما ينبغي

فان

فان التجريد وهو استعمال اللفظ في حق معنى واحد على 88  
 كالتقديرين غاية انه اقل مؤنة في احدهما **قوله** و  
 منه يعلم انه اي ما ذكره من انه غاية لما اعتبر مقدمة  
 الدليل انه يعلم ضعف قوله ويؤيده وما ذكر سابقا و  
 طريق العلم منه انه اعتبر مقدمة الدليل فيما ذكر سابقا  
 ايضا فتعلق المنع بالمعنى المذكور سابقا ايضا بكل واحد  
 من الدليل ومقدمته مبنى على التجريد والتجريد على تعلقه  
 بالدليل اقل فهو ظاهر فالتأييد غير ظاهر وقد عرفت وجه  
 التأييد فتوجه **قوله** فتأمل لعلنا اشار الى ما ذكرنا  
 سابقا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان تعلق المنع بالمنع  
 الاخص بالمقدمة مشهور مستفيض بين المحققين بحيث  
 اذا اطلق فهم منه تعلق بالمقدمة حتى صار ذلك التعلق  
 حقيقة عرفية سواء كان مبنيا على التجريد او لا فعلى  
 هذا يجب صرف عبارة المص عن ظاهرها سواء لزم ذلك  
 الصرف كما ذكره ايضا او لا **قوله** فلم لا يجوز ان لا  
 يكون اه لا يخفى ان المناسبة للمقابلة ان يقول فلا يجوز  
 منع الدليل ايضا بلا شاهد وتعدونه مكابرة اه **قوله**  
 اذا كان بطريق المطالبة اه قد يقال لما كان القسم الاول  
 الذي اشير اليه بقوله اما ان يقال بشاهد مختصا  
 بما لا يتطال على ما صرح به فيما سبق وجب ان يكون القسم  
 الثاني الذي يشير اليه بقوله او مختصا به ايضا حكم  
 المقابلة وان لم يقارن بشاهد فان التقابل بين الا  
 الاقسام مما يجب الرعاية فيه فعلى هذا لا يتصور

**قوله** حكم التقابل ان اراد انه لما كان احدا المتقابلين  
 مختصا بالابطال وجب ان يكون الاخر ايضا مختصا  
 به فيكون كل منهما مناسباً للاخر ان الاستدلال بقوله  
 فان التقابل اه لا يخفى وان اراد انه يجب ذكره  
 من بينهما مقابل للاخرين هو مقتضى الاستدلال المذكور  
 فيه انه لا مدخل لكون كل منهما مختصا بالابطال في التقابل  
 بينهما بل التقابل انما هو باعتبار مقارنته في الاخر  
 في احدهما واعتبار عدم مقارنته في الاخر صله



العموم في منع الدليل في قوله لا تنفع الدليل اما  
ان يقارن اه حتى يصح التقييد بقوله اذا كان المطالبة  
وقوله لان منع الدليل ههنا اعم ثم وقوله على ما يقتضيه  
سياق كلامهم ايضا من انتهى وانت خير بان اختصاص  
القسم الاول بالابطال ليس الا بعد التقييد بمقارنة  
الشاهد بالمعنى المذكور سابقا كما صرح به ذلك القائل  
ايضا فيما سبق ولا شك انه لا ينافي العموم لاني المقسم  
لاني القسم الثاني ويحتمل بالمقابلة بين الاقسام كونها  
قسم منها محتضيا شي دون غيره كما لا يخفى فقوله لما كان القسم  
الاول محتضيا بحكم المقابلة يخرج في نفسه ولا يتفرع  
على ما ادعاه كما لا يخفى وقوله لان منع الدليل اعم مما  
وقوله على ما يقتضيه اه مكابرة والحاصل ان كون المنع  
في قوله لا تنفع الدليل اه بالمعنى الاعم مما لا شك فيه  
احد ولا يرد ثم قال ذلك القائل فان قلت قد سبق  
من المحشى مرارا ان المنع في قولهم منع بعض مقدمات  
الدليل بالمعنى الاعم فالظان انه في قولهم لا تنفع الدليل بالمعنى  
الاعم ايضا والالم يحسن المقابلة بينهما قلت نعم لا يخفى  
نفسا لانك قد عرفت ان المنع في قولهم منع بعض مقدمات  
الدليل وان كان بالمعنى الاعم الا ان تحققه في ضمنها  
كذلك المنع في قولهم لا تنفع الدليل بالمعنى الاعم لكن تحققه  
في ضمن الابطال وقوله والالم يحسن المقابلة بينهما من  
انتهى وفيه ان كون تحقق المنع في الاول في ضمن المطا  
ليس الا لتقييد بكونه موجه كما سبق من المحشى

في دفع

بعض التام في اطراف الكلام فتمت مكاره  
منارحة لا لاظهار الصواب من هذه

في دفع الاعتراض بالغصب ولا يمكن مثل ذلك ههنا فلا  
كون تحقق المنع في قولهم لا تنفع في قولهم لا تنفع الدليل  
في ضمن الابطال اصلا بعد جملة على المعنى الاعم والحاصل  
ان الظاهر ان المنع في كلا الموضعين بالمعنى الاعم وامانه  
عدم حسن المقابلة على التقدير المذكور فكابرة محضة  
**قوله** على ما يقتضيه سياق كلامهم هو قولهم المنع منع بعض  
مقدمات الدليل وكلها على سبيل التعيين لا منع الدليل  
فان اللفظان المنع في الموضعين بمعنى واحد ولا يمكن  
ان يكون الاول بمعنى الابطال والثاني بمعنى المطالبة فلا  
على المعنى الاعم من المطالبة والابطال لذا قال بعض الا  
فاضل على انه اه حاصله سلمنا ان سياق كلامهم لا  
يقتضي عمية المنع لكن الحمل عليه لازم لثم التقريري  
لا يستلزم دليلهم وهو قولهم لان منع الدليل اه مدغم  
وهو كون المناقضة منع بعض مقدمات الدليل او  
كلها على سبيل التعيين لان اللازم من الدليل المذكور  
ع بطلان كون المناقضة منع الدليل بمعنى الابطال  
فقط ولا يلزم منه كونها منع بعض مقدمات الدليل  
لجواز ان يكون منع الدليل بمعنى المطالبة عليه هذا  
وقد يقال هذا المنع بناء على هذا السند غير مضمحل لان  
حصر المناقضة في منع مقدمة الدليل بعضا او كلا  
حصر استقرائي فلا يقدح فيه الاحتمال المذكور فان  
تحقق ذلك المادة غير معلوم وانت خير بان هذا خلط  
كلام لان الكلام ههنا انما هو في استلزام الدليل

في دفع الاعتراض بالغصب ولا يمكن مثل ذلك ههنا فلا  
كون تحقق المنع في قولهم لا تنفع في قولهم لا تنفع الدليل  
في ضمن الابطال اصلا بعد جملة على المعنى الاعم والحاصل  
ان الظاهر ان المنع في كلا الموضعين بالمعنى الاعم وامانه  
عدم حسن المقابلة على التقدير المذكور فكابرة محضة  
**قوله** على ما يقتضيه سياق كلامهم هو قولهم المنع منع بعض  
مقدمات الدليل وكلها على سبيل التعيين لا منع الدليل  
فان اللفظان المنع في الموضعين بمعنى واحد ولا يمكن  
ان يكون الاول بمعنى الابطال والثاني بمعنى المطالبة فلا  
على المعنى الاعم من المطالبة والابطال لذا قال بعض الا  
فاضل على انه اه حاصله سلمنا ان سياق كلامهم لا  
يقتضي عمية المنع لكن الحمل عليه لازم لثم التقريري  
لا يستلزم دليلهم وهو قولهم لان منع الدليل اه مدغم  
وهو كون المناقضة منع بعض مقدمات الدليل او  
كلها على سبيل التعيين لان اللازم من الدليل المذكور  
ع بطلان كون المناقضة منع الدليل بمعنى الابطال  
فقط ولا يلزم منه كونها منع بعض مقدمات الدليل  
لجواز ان يكون منع الدليل بمعنى المطالبة عليه هذا  
وقد يقال هذا المنع بناء على هذا السند غير مضمحل لان  
حصر المناقضة في منع مقدمة الدليل بعضا او كلا  
حصر استقرائي فلا يقدح فيه الاحتمال المذكور فان  
تحقق ذلك المادة غير معلوم وانت خير بان هذا خلط  
كلام لان الكلام ههنا انما هو في استلزام الدليل



المدعى كما مر له انفاً لا في المحرقة يقال ان الحصر استقر  
لا بد فيه من تحقق مادة النقص فظهر ضعف ما يقال اه  
قال بعض الافاضل ووجه ضعفه ان قوله ومنع الذي  
هو النقص بمعنى ابطاله معناه انه هو النقص بمعنى ابطاله  
ليس الا وذلك انما يتم اذا كان المنع ههنا بمعنى الابطال وليس  
فليس انتهى وانت خير بان تمامية ذلك لا يتوقف على  
ان يكون المنع ههنا بمعنى بل يتم على تقدير كونه بالمعنى  
الاعم بان يختص بالابطال بمقارنته الشاهد له كما مر  
ولا ينافي كون المنع ههنا بالمعنى الاعم بان يكون النقص  
بمعنى الابطال كما لا يخفى لعل وجه الضعف ان ما ذكره  
هذا القائل من الفرق ليس الا بين منع المقدمة بمعنى  
المطالبة وبين الدليل كذلك كما اشار اليه المحشى بقوله  
اذا كان بطريق المطالبة فصعفه اظهر من ان يخفى  
واما ما اتقا قد عرفت قوته ومناقشة وكونه تحقيقاً  
مطابقاً للواقع فالحكم منه في هذا الكلام بالضعف من ضعف  
عقيدته انتهى فنبني على قوله فيما سبق لا يتصور العموم في  
منع الدليل بل هو مختص بالابطال بناء على كون منع الدليل  
المقارن بالشاهد مختصاً بالابطال وقد عرفت ما فيه  
فمثل هذا الكلام منه ليس الا لضعف عقيدته وفساد  
حالته بل هو من قبيل الشتم لابن اخت خالته **قوله** على  
ان عبارة الشارع اه حمل ما يقال على الاعتراض على  
الشارع والجواب عن مناقشة التي مبناها على عدم  
الفرق بين المعنيين فردّه بالعلاوة المذكورة في اصل

ما يقال

90 ما يقال ان الفرق بينهما متحققا ندفع المناقشة في اصل  
العلاوة عبارة الشارع لا يدل على خفاءه فمجرد تحققه  
لا يجدي نفعا قال الفضلاء لشعره كيف غفل المحشى  
عن قول المجيب فظهر الفرق حتى وقع انتهى يعني قول المجيب  
يدل على ظهور الفرق حيث قال فظهر الفرق فيصح جواباً عن  
مناقشة الشارع التي مبناها على خفاءه كما قال المحشى فلا  
يتوجه عليه المؤاخذه بالعلاوة المذكورة وقد يقال  
فرق بين ما يقال فظهر الفرق وبين ما يقال فالفرق ظاهر  
الاول يستعمل فيما اذا كان الفرق مفقوداً اولاً والثاني يستعمل  
فيما اذا كان فيه فرق لكن فيه خفاء فعلى هذا الوجه لما  
اورده الاستاد المحقق بقوله ليست شعرياً وبهذا  
التقرير ظهر علو الجواب المذكور بالعلاوة اللهم الا ان يقال  
انه يستعمل احدهما في مقام الاخر فليكن ما في القول القائل  
من هذا القبيل في سقطت العلاوة وعل قوله فليكن  
اشارة الى هذا انتهى **قوله** فتأمل يكن ان يكون اشارة  
الى احتمال ان يكون ما يقال بياناً للفرق الذي اشار اليه  
بقوله تأمل حتى يظهر لك الفرق لا اعتراضاً في سقطت العلا  
ويحتمل ان يكون اشارة الى ان سياق كلام الشارع يدل  
على نفي الفرق واخره يدل على خلافه نفي كلامه نوع  
اضطراب ويحتمل ان يكون اشارة الى ما في بعض النسخ ههنا  
من قوله ومنهم من اجاب عن اصل السؤال بان منع  
الدليل معناه منع مقدمة غير معينه الى **قوله** واما  
ما يقال اه اي ما يقال بعد دفع مناقشة الشارع بما



محکم دکن

[illegible]

عن كونه تعسفاً يستلزم فسادين أحدهما أن يكون المنع  
المتوجه بديهيةً منجزةً أو ليس كذلك والثاني أن لا يكون  
الشاهداه **قوله** ففيه أي فيما يقال بالنظر إلى ما فيه من  
ردّ الجواب فقله لأن الشاهد عندهم اه إشارة إلى ردّ كون  
القول بأن البهامة داخله في الشاهد تعسفاً حاصل  
أن ذلك القول ليس بتعسف لأن الشاهد عندهم ما يدل  
على ضاد الدليل وما يدل على فساد الدليل شامل لتلك  
البهامة بلا تعسف فالشاهد شامل لها بلا تعسف  
فالقول المذكور ليس بتعسف لا يقال الشاهد ما يدل  
على فساد الدليل مع المقارنة لا مطلقاً يدل عليه دلالة  
ظاهرة قول الشاهد أمان يقارن بشاهد يدل على المنع  
أو لا فعلى هذا لا شك في كون القول بدخول البهامة  
في الشاهد تعسفاً لأننا نقول لادلالة فيه على ذلك أصلاً  
بل فيه دلالة على خلافه إذ لو كانت المقارنة داخله  
في مفهوم الشاهد كان ذكر المقارنة في قوله أمان  
يقارن بشاهد مستدركاً فيدل ذكرها هنا لا أنها  
ليست بدخلة في مفهوم الشاهد نعم فيه دلالة على  
أن المقارنة داخله في مفهوم النقض وقد عرفت  
**قوله** والسند عندهم اه إشارة إلى إرداء استلزام القول  
المذكور أن لا يكون الوجه بديهيةً منجزةً أصلاً  
أنه لا يلزم من كون البهامة داخله في الشاهد كونها  
داخله في الشاهد كونها داخله في السند أيضاً حتى  
يلزم أن لا يكون التوجه بديهيةً منجزةً فإن

الشيء  
بالفرد  
قصة  
المذكورة  
لا بد  
لأنه قد  
عما ذكره  
كان من  
أدرك  
قد  
على  
قصة  
ابن جبر



ذكر اللفظي معتبر في مفهوم السند على ما يدل عليه تعريفه  
 بما يذكر لتقوية المنع بخلاف الشاهد كما مر فالقياس  
 عليه قياس مع الفارق نعم لو ذكر البديهي مع المنع بان يقا  
 مثلام بديهيته لم يكن المنع منعاً مجرداً بل يكون منعاً مع  
 السند **قوله** ولا يخفى ان بداهة اشارة الى رد قوله وان  
 لا يكون الشاهد منحصراً به وحاصله ان القول المذكور  
 لا يستلزم عدم انحصار الشاهد في القسمين المذكورين  
 فان بداهة فساد الدليل داخله في القسم الاخير فانها  
 راجعة الى استلزام الدليل خلاف ما يحكم به بداهة العقل  
 فان بداهة العقل في الصورة المذكورة حاكمة بفساد  
 الدليل والدليل يستلزم خلافه يعني صحته فان كل  
 دليل على تقدير صحته بجميع مقدماته يستلزم صحته و  
 صحته وصحته في الصورة المذكورة فساد كونها خلافاً  
 ما يحكم به بداهة العقل فتلك البداهة داخله في استلزام  
 الدليل فساداً اخر وهو القسم الاخير فلا يلزم عدم انحصار  
 الشاهد في القسمين المذكورين **قوله** ان الحصر المذكور  
 اشارة الى رد اخر لقوله وان لا يكون الشاهد منحصراً  
 اه ولئن تنزلنا عما ذكر من بداهة فساد الدليل داخله  
 في استلزام فساداً اخر فالاشكال المذكور غير وارد فان  
 الحصر المذكور اى حصر الشاهد في القسمين المذكورين كقوله  
 لا بد في نقض الحصر الاستقرائي من تحقق مادة النقض اى  
 وتحقيق المادة المفروضة اى الشاهد بداهة فساد  
 الدليل غير معلوم بل هو مجرد احتمال عقلي فلا يرد به  
 النقض

قوله اشارة الى رد اخر اه قال بعض الفضلاء لا  
 يخفى ان هذا الجواب على التقدير ليس بعض السائل  
 لانه مقتضى الجمع بان بداهة العقل داخله في ان  
 انتم في دانت خيرة ان يكون تلك البداهة غير معلوم  
 الداخلي ليس مطلقاً الشاهد منحصراً به بل لا يستلزم ان لا  
 داخله في مطلق الشاهد منحصراً به بل لا يستلزم ان لا  
 الذي علم حقيقة عدم كونه مضراً للجيب تلك البداهة  
 يكون مضراً للسائل بان القول المذكور لا يستلزم ان لا  
 في الشاهد يستلزم عدم انحصار الشاهد في القسمين  
 المذكورين لانه لا يكون الا في القسمين المذكورين  
 بمضراً لاشكاله في مطلق الشاهد منحصراً به بل لا يستلزم ان لا  
 البداهة داخله في مطلق الشاهد منحصراً به بل لا يستلزم ان لا  
 عن اصل الاشكال وبقية السؤال بعدم انحصار الشاهد  
 عدم حقيقة وبقية السؤال بعدم انحصار الشاهد  
 في القسمين فلا غبار في شيء من الموضوعين

النقض على الحصر المذكور ويحتمل ان يكون على ان الحصر المذكور  
 اشارة الى دفع اصل الاشكال وتوجيهه ولئن تنزلنا  
 عن القول بان بداهة العقل داخله في الشاهد فاصل  
 الاشكال غير وارد فان الحصر المذكور اى حصر منج الدليل  
 في النقض الاجمالي والمكابرة استقرائي فلا بد في نقضه من  
 تحقق مادة النقض وتحقيق المادة المفروضة اى منع الدليل  
 الذي يكون عدم صحته بجميع مقدماته بديهيّاً او لا يغير  
 معلوم بل هو مجرد احتمال عقلي ومحض جواز فلا اشكال  
 هذا **قوله** متروكاً المناسب لعبارة الشارع ان يقول  
 يجد نفسه متروكاً في مجموعها الا انه اختار هذه العبارة  
 للاختصار وللإشارة الى ان المناسب للشاح ايضاً ان

يأتى بهذه العبارة المختصرة الشائعة الواضحة **قوله** من غير تردد في مقدمة واحدة اه  
 غير تردد في بعضها منها اى في كل واحدة كما لا يخفى الا ان يقال  
 المراد ذلك بقضية بفساد واحدة منها اللهم الا ان يقال  
 في المترد كناية عن الحكم بالصحّة اى قد يكون متردداً في  
 مجموعها كما بصحة كل واحدة منها او يقال الحكم بفساد الجزء  
 يستلزم الحكم بفساد الكل كما يحكي من الشارع وان كان  
 مدخولاً فيه عند المحشى فينا في التردد في المجموع من حيث  
 هو مجموع فالتردد في المجموع يقتضي عدم الحكم بفساد جزئها  
 ولذا لم يصح بها على قياس الحكم بالفساد يعني كما ان  
 الحكم بالفساد يجوز ان يكون مجموعها من حيث هو مجموع  
 من غير حكم بفساد واحدة منها على التعيين فان كلامها  
 في جواز العقل سواء **قوله** فالنقش غير حاصر اى تقيم حال

قوله من غير تردد في مقدمة واحدة اه  
 من غير تردد في مقدمة واحدة اه  
 في القسم الاول فالاولى ان يقيّد بعدم الحكم بالفساد ايضاً  
 لئلا يترتب من قولها في القسم الثاني ايضاً



المناظر في مقدمات الى الاقسام الثلاثة غير حاصره <sup>البرهان</sup>  
 ولو سلم اي ولو سلم ان التقييم عقلي وان الصورة المذكورة  
 معلومة التحقق لكن المقسم ههنا مختص بها هو كثير الوقوع و  
 لا شك في ندرة وقوع الصورة المذكورة فلا يقدر في الحصر  
 فحاصل هذا الدفع تحرير المقسم وتخصيصه كما ان حاصل  
 الدفع الاول تحرير التقييم وتخصيصه بالاستقراء **قوله** على انه  
 لا تقسم ههنا اي لئلا سلمنا ان المراد من النظر في مقدمات  
 الدليل هو النظر مطلقا كما هو لفظ من الاصطلاح لكن المق  
 من ايراد هذا الكلام لتقسيم حال المناظر بل المقصود منه  
 ايراد بعض الصوريين ان الفرض من الكلام المذكور بيا  
 اختلال حصرهم كلام الخصم في الوظائف الثلاثة المشهورة  
 وذلك البيان يتم بما ذكره الشارح من الاحوال الثلاث  
 فلا حاجة في ذلك الى ذكر الصورة المذكورة كما لا يخفى وانت  
 خير بان هذا منع كون الكلام المذكور تقسيما وما يذكر  
 قبله مبني على تسليمه فلو قدم هذا كان اولى كما لا يخفى  
**قوله** وايضا يتجه اه لا يخفى ان هذا الاتجاه مع قطع  
 النظر عن قوله على انه لا تقسم ههنا فانه قد ذكر جوابا  
 عن اليراد المذكور سابقا غاية ما في الباب انه يصلح ان  
 يكون جوابا عن هذه الاتجاه ايضا ولم يتعرض له ههنا  
 اعتمادا على ما ذكره فيما سبق على انه يمكن ان يوجه هذا  
 الاتجاه على ذلك التقدير ايضا بان يقال بين الصورة  
 الاولى وبين الصورتين الاخريتين مع انهما ذكرنا  
 متقابلتين لهما كما لا يخفى هذا فلا حاجة الى ما قيل

فانما يتخير بان الغرض المذكور من الصورة  
 الثانية فقط والحاجة في ذلك الى ذكر الصورة  
 الاولى والثالثة ايضا لانه ايراد ذكر الصورة  
 التي شاعت لتوضيح المقام وتكشف المرام كما  
 اشار الى المختص بقوله الذي شاع وقوعه في  
 مقام المناظرة فلهذا فهو مناق المجيب  
 لا مذاق السابق الى اصل ان هذا السؤال  
 كما لا يراد السابق مسعى على الكلام على التقسيم  
 على غير التقسيم فيكون جوابا عن كل من اليراد  
 فليتا مل فلهذا

ان الاتجاه لا يتجه على ما هو المختار عند المحشى فهو منى <sup>93</sup>  
 على ما هو مذاق الشارح فافهم **قوله** لا تقابل بين القسم  
 الاول وبين شئ اخر الا تقابل بينهما حسنا فان وجود  
 اصل التقابل بينهما من اجلي البديهييات وبيد عليه <sup>قوله</sup>  
 الاق ومع يحسن التقابل او المعنى انه لا تقابل بينهما  
 تقابلا كلييا بقضية ان المطلق ينصرف الى الكمال ثم  
 ان الحكم بعدم التقابل بين الاول والثاني انما هو باعتبار  
 الشقين الاولين منهما وبين الاول والثالث باعتبار  
 الشق الاول من الاول كما اشار اليه الشارح في الحاشية  
 حيث قال اعلم ان الناظر اذا كان حاكما بفساد بعض  
 منها على التعيين يمكن ان يكون مترددا في بعض اخر كذلك  
 وكذا اذا كان حاكما بفساد مجموعها من حين مجموع وغيره  
 بفساد واحدة منها على التعيين يجوز ان يكون مترددا  
 في واحدة منها كذلك فظهر ان كلا من القسم الثاني والثالث  
 يمكن ان يجتمع مع القسم الاول **قوله** وان كان بين الاخيرين  
 تقابل كما اشار اليه في الحاشية الاخرى حيث قال انما قال  
 غير حاكم بفساد واحدة منها لئلا يجتمع هذا القسم مع  
 الثاني ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على افادة النكرة  
 في سياق النفي العموم **قوله** بان قيد الوحدة معتبر في المقسم  
 وهو حال الناظر الواحدة اما التردد في المقدمات  
 او الحكم بالفساد في المجموع من حيث هو مجموع ويصح ان يكون  
 المقسم نظره اي نظير الناظر في المقدمات بالنظر الواحد اما التردد  
 فيها او الحكم بالفساد فيها او بالحكم بالفساد في المجموع

فانما يتخير بان الغرض المذكور من الصورة  
 الثانية فقط والحاجة في ذلك الى ذكر الصورة  
 الاولى والثالثة ايضا لانه ايراد ذكر الصورة  
 التي شاعت لتوضيح المقام وتكشف المرام كما  
 اشار الى المختص بقوله الذي شاع وقوعه في  
 مقام المناظرة فلهذا فهو مناق المجيب  
 لا مذاق السابق الى اصل ان هذا السؤال  
 كما لا يراد السابق مسعى على الكلام على التقسيم  
 على غير التقسيم فيكون جوابا عن كل من اليراد  
 فليتا مل فلهذا

في سياق النفي العموم قوله بان قيد الوحدة معتبر في المقسم وهو حال الناظر الواحدة اما التردد في المقدمات او الحكم بالفساد في المجموع من حيث هو مجموع ويصح ان يكون المقسم نظره اي نظير الناظر في المقدمات بالنظر الواحد اما التردد فيها او الحكم بالفساد فيها او بالحكم بالفساد في المجموع



والمراد بالوحدة الوحدة النوعية لا الشخصية جعل  
المقم الناظر بنفسه مما لا ينبغي فانه لا معنى لتقييده  
بالوحدة واما ما قيل في ان الحاصل بعد اعتبار قيد  
الوحدة فيه ان الناظر في مقدمات الدليل من حيث  
النظر فيها نظراً واحداً بما يجد نفسه الى فخلط  
فان التقييد لا يكون الا للنظر والمقم هو الثاني  
لا الاول فافهم **قوله** لكن ياتي عنهما اي عن التوجيهين  
المذكورين ووجه الالباء انه لو قيد المقم بالوحدة  
او قيدت الاقسام بالحشية لم يتصور اجتماع الثالث  
مع الثاني كما لم يتصور احتمال الاقسام الثلاثة والثالث  
فيلغو التقييد المذكور في **قوله** وما ذكره عطيف  
على قوله تقييد القسم الثالث ايضاً **قوله** انما هو باعتبار  
اجتماعه اه فلو قيد المقم بالوحدة او الاقسام بالحشية  
لم يتصور اجتماعه مع القسم الاول فلا يصح ان يجعل  
النقض التفصيلي حكماً له **قوله** حتى يكون الصورتان المذكورتان  
واسطة بينهما اي بين الاقسام الثلاثة غاية الاعتبار  
قيد فقط في القسمين الاولين فيكون الصورة يجمع  
فيها القسم الاول مع الثالث واسطة بين الاقسام  
نظراً فانها داخل في الثالث لا واسطة وفي نسخة  
واسطين بينهما بضمين التشية او بين القسمين الاول  
وقد يقال فغية اشارة الى رد الشارح حيث  
قال في تلك الحاشية فيكون الامر ان المذكوران  
واسطة بين الاقسام الثلاثة بانها تكونان

واسطين

قوله لا معنى لتقييده اي لا معنى لتقييد شيئا في  
المقام اذا الناظر الواحد بما يجد نفسه متروكاً  
في بعض المقدمات واما ما قيل في بعض احوال  
حاكمة بالقاد ان يقيد نظراً واحداً بالوحدة يكون المعنى  
الامر بالامر الواحد بنظر واحد اما متروك في المقدمات  
او مقم بالقاد فيه او حاكم بالقاد في الجملة فافهم  
قوله فلا يصح ان يجعل النقض التفصيلي حكماً له  
انه كونه ان يكون الحكم بالكل اخصاً من الحكم  
فقطاً فليس على نفس الحكم بالكل اخصاً من الحكم  
بالفرد عن التوجيه الاول وان الحكم في الاقسام  
لا ياتي بسبب اعتبار قيد الحشية في الاقسام  
الثاني على ما ذكره بعض الفضلاء فتأمل مسأله  
ويؤيد ما ذكره في بعض النسخ عند بيان حكم القسم  
الثالث من قوله او تفصيلياً مع كل من القسمين  
من انه انما هو باعتبار اجتماعه مع القسم الثاني  
فلهذا قوله وفيه اي فيما وقع في النسخة الثانية  
وواصل الكلام ان ما في النسخة الاولى من قوله  
دفع النسخة الثانية ثابته في نفسه فغنى عن دفع  
دفع الحجة وراي نظر الى الصورة المذكورة ملاحظة

اي في اي منهما ما ذكره في بيان حكم القسم الثالث  
كورتان

لين

واسطين بينهما مما لا ينبغي في المقام شيئاً بل القسم الثالث  
وغيره يكون واسطة بين القسمين الاولين في كل تقسيم  
على ان قوله وتركنا احالة الى المقايضة يصير مما لا  
محصل له فانه لا يلزم من كونها واسطين بين القسمين  
الاولين ان تترك في الاقسام واما ما قيل انه يمكن  
ان يكون الكلام مبنياً على اعتبار قيد فقط في القسم الثالث  
كما لا يخفى **قوله** فلا حاجة الى اعتباره ان اراد انه لا حاجة  
اليه اصلاً ففيه انه مست الحاجة اليه ليدفع الحجة  
المذكورة وان اراد انه لا حاجة اليه مع وجود التوجيه  
الاخر ففيه ان التوجيهات لا يلزم بعضها بعضاً **قوله**  
واما ثانياً اه ناظر الى التوجيه الثاني وهو التقييد  
بقيد فقط كما ان الاول ناظر الى الاول **قوله** اللهم الا ان  
يقال الظل ان جواب عن النظر الثاني وجعله جواباً  
عن النظر الاول ايضاً ياباه قوله فيما سبق فلا حاجة  
الى اعتباره فتأمل **قوله** واما ثالثاً اه اشارة حاصل  
انه لا حاجة الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني لتحصيل  
التقابل بين القسمين الاولين بل يكفي اعتباره في  
القسم الاول فقط فانه بمجرد اعتباره فيه يحصل التقا  
بينهما وفيه انه بمجرد اعتباره فيه لا يحصل حسن التقا  
والكلام فيه نعم لا يكون الصورتان المذكورتان وكلمة  
بل ندخل احدهما في القسم الثاني والاخر في القسم  
الثالث **قوله** ان المتبادر اه هذا التبادر مما لا شك  
فيه فانه اذا قلنا الناظر في مقدمات الدليل ربما

ايضا في الجملة هو صريح الكلام واللام قوله وغير  
حاكمة بعبارة واحدة منها في القسم الثالث  
حتى يعتبر قيد فقط في القسمين الاولين واعلم انه  
ان اعتبر قيد فقط في كل واحد من الاقسام الثلاثة  
بما هي الصورتان المذكورتان اربع صور الاقسام  
التي يجمع فيها الحكم بالفاد في المقدمات مع الحكم  
لفساد في المجموع والرابعة الصورة التي يجمع فيها التردد  
في المقدمات مع الحكم بالفاد في المقدمات ومع  
حكم الفاد في المجموع واذا اعتبر ذلك القسمين  
القسمين الاولين احدهما مع الحكم بالفاد في المقدمات  
من تلك الاربعة بالمقدمات مع الحكم بالفاد في المقدمات  
مع الحكم بالفاد الثانية والرابعة قد اقتضت في القسم الاول  
واما الصورة الثانية والاربعة قد اقتضت في القسم الاول  
الثالث واكتفى باعتبار هذا القيد في القسم الاول  
فقط كما يبيح من الحشية او لم يعتبر ذلك في شئ  
من الاقسام لم يبين شئ من الصور واسطة بين  
الاقسام فتدبر قليلاً  
بل  
بل  
قوله فانه اذا قلنا اه هذا على تقدير ان يكون  
المراد المتبادر من قيد فقط عند ذكره مع القسم  
الثاني وملاحظة مع ذلك ان يكون المراد المتبادر  
من قيد فقط في قوله او يقتضي قيد فقط في القسم الاول  
بان يكون المعنى او يقتضي قيد فقط في القسم الاول  
معنى سلب الثاني والثالث وفي ان الثاني ايضاً يفي  
سلب الاول والثالث حتى يكون اعتباراً في كلا  
القسمين مع وفيه واحدة لا يغاير عني اصلاً  
ملاحظة



مستحب  
 الامكان  
 قوله  
 فيه ان هذا يرجع الى ما كان بواسطة اجتماع الثلث  
 مع الثالث الا ان يقال الثالث عبارة عن الحكم  
 بالفساد كما يدل عليه قوله في القسم الثالث غير حكمة  
 في الجزء كما يدل عليه قوله في القسم الاول انه  
 بفساد واحدة منها مضمرة  
 اهـ بيان لعدم توجه النظر الثاني والاول من المذكورتين  
 يدخل الصورة الاولى من الصورتين المذكورتين  
 في القسم الثالث والصورة الثانية في القسم  
 فمحل التقييد اهـ فانه  
 محل النقض الاول  
 لعمري

اه شارة  
 يدخل الصورة  
 في القسم الثالث والصورة  
 قبله واما الثاني فبجمل التقييد اه فانه ج  
 يدفع النظر الثالث ويصح جعل النقض الاول  
 من احكام القسم الثاني لا مكان اجتماعه مع  
 الثالث واما التقييد في القسم الاول فلا  
 الى جمل ايضا على سبب الثاني فقط وان شئ  
 بعض الفضلاء اذا لم يخل له في دفع المذكور  
 بل حكم على ذلك يستلزم المقي في بيان حكم المذكور  
 فهو محمول على مضاه المباد راعية تسلك في  
 والثالثة مضه

٤٢

او بما اشترنا اليه في القول السابق **قوله** اختيار الطريق  
اه او يكون الحكم بالفساد بدليل لا يكون حجة على الغير  
كالكتب في الجربات والحدسيات **قوله** من ان الحكم لا يلزم  
طلب الدليل الظاهر ان الحكم لا يلزمه طلب دليل محتمل  
فانه بعد البناء على خلاف حاله لم يكن هنالك شيء يمنع  
الملايعة وحاصله منع الحكم بعدم الملايعة مستنداً بالبناء  
المذكور فما يقال ان عدم الملايعة ولو بعد البناء المذكور  
ظاهر لا يخفى لا يفيد في المقام شيئاً على انه ان صح عدم الملا  
في المقام كان ذلك وجهاً للتسليم والالتيان بالعلاوة  
واما ما قاله ذلك القائل من ان قول المحشي فما اشار اليه  
في الحاشية من ان الحكم لا يلزم طلب دليل محتمل ليس  
على ما ينبغي بل هو فاسد قطعاً لانه يدل على ان معنى قول  
الحكم لا يلزم الطلب ان طلب دليل من جهة الحكم غير ملائم  
وليس كذلك لان الطلب من جهة الحكم ينافي الحكم انتهى ففيه  
ان سلب اليقاة عن قول المحشي ليس على ما ينبغي لما عرفت  
وقوله بل هو فاسد قطعاً وما ذكره في الاستدلال  
عليه من الدلالة المذكورة متنوعة ايضاً بل هو دلل  
على ان الطلب بدون بناء المذكور غير ملائم واقعا على انه من  
جهة الحكم غير ملائم فلا على ان القول بات الطلب من جهة الحكم  
غير ملائم مما لا فساد فيه وقوله ان الطلب من جهة الحكم  
ينافي الحكم بل الظاهر انه كذلك في صورة اجتماع المنع  
مع الاستدلال كما اذا قل المعلنات الزكاة واجبة  
في الحلية لانه متناول للنصر وهو قول النبي عليه السلام

قوله لا يفيد في المقام شيئا وذلك لأن محذور دعوى الظهور  
والبداهة في مقام الشبهة والمناوغة مما لا يفيد  
شيئا اضلا وقال البعض الفضلاء اخفأوها لا تبينها في عدم  
خارجية مثلا اختيار الطريق الاسد فلا تبينها في عدم  
ملازمة أن الطلب وان كان ملائما لمقتضى حال الحكم  
ملازمة أن الظاهر لظواهر الحال عن الملازمة لمقتضى  
الآن أنه ليس بمحذور عنه والظاهر ان المحذور انما منع  
الحال ليس بمحذور عنه والمقتضى حال محذور  
عدم الملازمة لمقتضى الحال محذور

سما في صورة الغضب ع ما في شرح المعسود في  
قال ان الغضب هو المنع مع الاستيدلال مع



في الحلي زكوة وكل ما يتناول النقص فهو جائز الارادة فيكون  
 الارادة محل النزاع متحققة بل هي ليست بتحقيقة لانه لو  
 تحققت لتحقت مع جميع لوازمه وهو بطل بالدلالة الدالة  
 عليه **قوله** على ان ذلك اى المشار اليه في الحاشية مبنى على اعتبار  
 قيد فقط في القسم الثاني فانه لو لم يعتبر ذلك القيد به لاجتماع  
 مع القسم الاول كما مر ومع يجوز ان يكون طلب الدليل بالنظر  
 للمقدمة التي ترد فيها لا بالنظر التي حكم بفسادها حتى  
 يقال انه لا يلزم الحكم بطلب الدليل **قوله** الاولى ان يقال  
 اما وجه الاولية ان استلزام الحكم بفساد الكل ثم بخلاف  
 استلزام فساد الجزء فساد الكل وانما قال الاولى دون الصورة  
 لانها كانت الجواب بالتوجيه الآتي وايضا يمكن ان يقال ان  
 المراد من استلزام الحكم بفساد الجزء الحكم بفساد الكل استلزاما  
 اياه بطريق النظر والاستدلال كما يقال كلما ان الجزء فاسدا  
 كان الكل فاسدا لكن الجزء فاسد فالكل فاسد ثم في اولوية  
 ان يقال ان فساد الجزء يستلزم فساد الكل نظرا فان استلزام  
 فساد الجزء فساد الكل في نفسه لا يكفي في بيان فساد الكل  
 بالدليل او التنبيه كما لا يخفى والكلام فيه بل لا بد من العلم  
 بذلك الاستلزام التام لان يقال الكلام مبنى على العلم  
 بذلك الاستلزام فانه من علم لزوم امر لاخر ثم علم وجود  
 الامر وحصل له من العلمين العلم بوجود الامر بالضرورة  
 على ما قرره في محله ثم لا يخفى ان بيان فساد الدليل  
 باستلزام الحكم بفساد الجزء بفساد الكل او باستلزام  
 فساد الجزء فساد الكل لا يكفي في النقض الاجمالي بل لا بد

من شاهد

قوله بالنظر الى المقدمة التارة قال بعض الفضلاء  
 فيه ان الكلام في الحكم بفساد مقدمة مع التردد  
 فيها لا في الحكم بفساد مقدمة مع التردد في اخرى  
 على ان تلك العلوة لا تدفع عدم الملازمة بالكلية  
 اذ من المقسم الثاني ما يمكن فيه احتمال  
 بفساد كل من المقدمات انتهى وفيه نظر  
 التردد مع الحكم بالفساد بفساد مقدمة مع  
 اما اذا قلنا لا يتصور الحكم بفساد مقدمة مع  
 التردد فيها فلا يصح ان يكون الكلام فيه بالكلية  
 انما هو في المقدمة لذلك واما فانا فلا نت  
 الطلب على المقدمة لذلك واما فانا فلا نت  
 قول الشاك الحكم لا يلزم الطلب ان اراد به انه لا  
 ملازمة في شيء من الصور فلا شك انه يحتاج  
 الى ان يثبت كلامه لا يشك في الملازمة في بعض  
 على عدم التقييد لا يشك في الملازمة في بعض  
 الصور وان اراد به ان لا يلزم بين الطلب على الآراء  
 الصور وهو كذلك لو لم يبين الطلب على الآراء  
 لكن المحنى حمل مراده على ان يكون طالبا  
 ذلك مبنى اه وعلما بما يجب ان يكون طالبا  
 لان قوله في اصل الشرع طالبا في بعض الصور  
 معناه انه يصح ان يكون طالبا لان الملازمة  
 فالمقابلة من الصور فسقط ما ذكره بقوله على ان  
 في شيء من الصور وان هذا هو وجه بعض الحكم بفساد  
 الكل والطلب على ذلك البعض او على بعض  
 البعض والطلب على الرابطة وبعض الحاشية يمكن  
 ان يكون الطلب للتردد في خلاف البواقي اذ لا يتصور  
 فيها التردد كما لا يخفى

من شاهد خاص واما التخلف واستلزام الدليل فسادا  
 اخر كما يجب وكون الاستلزامين المذكورين من هذا القبيل  
 محل نظر فقولا الشارح في كون ناقضا اجماليا محل تأمل  
 فتأمل **قوله** وفيه الاستلزام بعد فانه لا يكفي في الحكم بفساد  
 الدليل الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية بل لا بد من العلم  
 باستلزام فساد الجزء فساد الكل ايضا وهو معنى قول بعض  
 الافاضل لجواز ان لا يكون فساد الكل لازما يتبنا بالمعنى  
 لفساد الجزء انتهى ويمكن الجواب عن هذا المانع بان يقال المراد  
 من استلزام الحكم بفساد الجزء مع الحكم بالجزئية استلزامه با  
 لنظر الى من علم لزوم فساد الكل لفساد الجزء وهذا القدر من  
 الاستلزام يكفي في المقام حصول المرام **قوله** بطريق النقض والادلال  
 وحاصله ان الحكم المذكور غير مستقيم لات الصورة المذكورة من  
 المباحث الموجهة من طرف الحكم في دليل المعطل مع انها  
 خارجة عن الاقسام وحاصل الجواب المشار اليه بقوله و  
 القول بانه غصب اه ان الصورة المذكورة من المباحث المؤ  
 وقوله في كون الجواب والاولى ان يقول وان الجواب منع  
 حتى تدخل تحت الظاهر **قوله** ليس على ما ينبغي ان الظاهر نقض اجبه  
 على سند المنع المذكور وهو غير موجه كذا قال بعض الافاضل  
 وانت خير بانه لا يلزم قوله الآتي ولو قرر الجواب بطريق المنع جاز  
 تقرير الرد استدلالا لان يقول ان الظاهر الرد المذكور ايضا  
 منع كما هو المتبادر من قوله لو لم يكن منع السند وهو موجه لكن  
 هذا لا يلزم قوله الآتي فردة بطريق النقض الاجمالي وان كلامه  
 هنا لا يخفى عن الاضطرار بطريق المنع في صله ان الحكم المذكور

اي حتى يدخل تحت قوله والظاهر فيفيد الرجحان لا الجواب  
 وان لم يلزم ذلك قوله الآتي من هو ظاهر عبارة  
 في الجملة ان اراد ان يجب ان يكون الجواب في معنا  
 فنعوض البطمان وان اراد الظاهر انه منع فيها فيه  
 ما ينبغي ان الظاهر بالنظر الى كون الاعتراض استلزاما  
 يقال ان يكون منعيا واما بالنسبة الى عبارة الآتية  
 ان يكون منعيا واما بالنسبة الى عبارة الآتية  
 اي بان ما ذكره بعض الافاضل وصح السلب  
 التباينة لا يلائم قوله الآتي وذلك لان قوله حان  
 تقدير الرد استدلالا بادي عناية ينبغي ان الظاهر  
 ان لا يكون ذلك الرد استدلالا لا يكون مطابقة  
 اللهم الا ان يراد جاز تقدير الرد استدلالا  
 قوله وكذا ان تقول اي في وجه عدم اللياقة وقد  
 يقال في وجه ان المستفاد من قوله لو لم يكن الرد  
 منع ومن قوله لم يكن الرد استدلالا انه نقض اجمالي  
 وكل واحد منهما ليس موجه عن المنع فاما قوله حان  
 وذلك لان قوله فردة بطريق النقض الاجمالي  
 ان يكون الرد لاستدلالا لا مطابقة مله



كيف وان الصورة المذكورة من جملة المباحث من طرف الخصم  
 على دليل المعلن مع انها خارجة عن الاقسام **قوله** فيكون  
 الجواب استدلالا اي اثباتا للخصم بما قامه الدليل عليه بان  
 يقال الحصر ثابت لان المقسم كلام الخصم على قانون التوجيه  
 في دليل المعلن وهو منحصر في الاقسام المذكورة واما الصورة  
 المذكورة فيخرج اخلة في المقسم كونها غصبا غير موجه فلا  
 يضطر خروجها عن الاقسام وحاصله تحرير المقسم على وجه  
 لا يتوجه عليه المنع المذكور وقد يقال ان يكون الجواب على  
 هذا التقرير ابطال للسند فحاصله ان ذلك السند بطلانه  
 غضب غير موجه والمقسم كلام الخصم على قانون التوجيه انتهى  
 فتأمل فان كان الجواب استدلالا لان رد بالنقض الاجمال  
 موجه **قوله** او قرره اي يقال قد لا اعتراض بطريق النقض  
 والاستدلال الاجمال هو لظلاله حمل الجواب المذكور على المعارضة  
 لا على المنع فحصل الجواب ان الحصر مستقيم لان المقسم كلام  
 الخصم على قانون التوجيه اه **قوله** كما هو ظاهر عبارته حمل نظير  
**قوله** فرد بطريق النقض الاجمال يفرغ على كلا التقديرين **قوله**  
 جاز تقرير الرد استدلالا اي اثباتا للمقدمة المنوعية بالاد  
 استدلال عليها بفرض نقيضها كان يقال الصورة المذكورة  
 موجهة لانها لو لم تكن موجهة لم تكن النقض بالمعارضة  
 ايضا موجهة لكن الثاني بطلان المقدم وجعله ابطال للسند  
 كما جعله بعض الافاضل ليس بسد يد فان السند المذكور  
 ليس بمسار كما لا يخفى وابطال السند الغير المساوي غير مفيد  
 كما ينبغي **قوله** ايضا اي كما جاز تقريره نقضا اجماليا كما هو  
 الظاهر

الظمن السوق وفيه ان النقض الاجمال استدلال فلا يخفى  
 كونه عديلا به ويمكن ان يقال ان معناه كما جاز تقريره عند  
 على التقدير المذكورين في الجواب **قوله** يتجه على التقديرين  
 اي على تقدير كون الرد نقضا اجماليا وعلى كونه استدلالا اما  
 يقال الغضب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض والمعارضة  
 ضرورة اه او في كيفية اتجاهه على تقدير كون الرد نقضا  
 اجماليا خفا فان حاصل ذلك النقض اذ الدليل المذكور جاز  
 في النقض والمعارضة متخلفا عنه الحكم المدعى والمشهور في  
 الجواب عن مثل هذا النقض اما منع الجريان واما منع التحلف  
 وهذا الجواب لا ينطبق على شئ منهما لكن في الحاشية الاوعية  
 جواب اخر وهو اظهار الصواب المانع من ثبوت الحكم فهاذا  
 التحلف وهذا الجواب من ذلك القبيل فتقريره انا سلمنا ان  
 دليل عدم اعتبار الاستدلال المذكور جاز في النقض والمعارضة  
 والحكم متخلفا عن ذلك التحلف ليس بفساد في الدليل بل المانع  
 من ثبوت الحكم وهو الضرورة الملحقة بالنقض والمعارضة  
**قوله** ربما لا يعلم خلل دليل المعلن على سبيل التعيين ويحكم  
 بفساده لما عنده من الدليل فلو لم يعتبر النقض والمعارضة  
 لفات هذا الكلية بل ربما يضطرب الى قبول دليل باطل  
 بعدم تنبئه بمقدمة يستحق ان يطالب عليها فيضطرب  
 الى اعتبار النقض والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه  
 لا ضرورة في اعتبارها لا مكان المنع مع السند الذي يقوم  
 دليلا على فساد ذلك بالكلية هذا وانت خير بان الا  
 اضطراب الى اعتبار النقض والمعارضة ثم لما سبق من امكان

حيث قال في حاشيته على النسخ السعدية عند الكلام  
 قبل التبيين من الفصل الثاني صواب ان جواب النقض  
 احدا الامور الثلاثة اما منع وجوده في صورة النقض  
 لعدم قيد من القيود المعترضة في العلة واما دعوى كونه  
 واما اظهار المانع من ثبوت الحكم فيها انتهى والله اعلم  
 وصورة بعضه بقوله مثلا القتل العمد وجوب القصاص  
 فيقتضيه قبل المسلم الكافر فان القتل العمد حاصل  
 هنا بدون وجوب القصاص فيجيب بان هذا  
 الصورة مانع يمنع عنه وهو فضيلة الاسلام  
 فانها تمنع عن القصاص مله مله مله



المطالبة عن نفس الدليل فيجوز في صورة النقض و  
المعارضة ايضا المنع مع السند فلا يثبت الاضطراب  
**قوله** وفيه ان هذا انما يتم اذا لم يعلم الناقض اه اقول  
يمكن ان يجاب عنه بان مراد القائل ان السائل ربما يكون  
بحيث يوجد عنده دليل يدل على خلل دليل المعلن على سبيل  
التعيين سواء وجد عنده ما يمكن به بيان خلل ذلك الدليل  
على سبيل التعيين ايضا او لا فهو مبتلاك الحثية يضطر  
الى النقض او المعارضة فلم يعتبر لفات الامر من تلك  
الحثية واما كونه بحيث يمكن له بيان خلل دليل المعلن  
على سبيل التعيين ايضا فهو امر اخر لا يفتد شيئا في مقام  
الاخر الاقل وهذا بخلاف الصورة المذكورة فانه ضرورة  
في اعتبارها ان يمكن ان يقال ايضا ان اجتماع المنع مع  
النقض او المعارضة غير جائز عند ما نفي الغضب على انه  
يجوز ان يكون النقض والمعارضة بعد المنع والمطالبة  
تبرعاً من المانع لكمال التقوية في بيان الخلل في دليل المعلن  
اشارة الى انه لو دفع المنع لاجته عليه هذا المحذور ولذا  
يجوز ان يكون النقض والمعارضة بعد المنع والمطالبة غير  
مقبولة وعندهم بمعنى انه لا يصح الجواب عنه بمنع مقدّم  
دليله او بنقض دليله فقط كما ان الصورة المذكورة لا تجوز  
عندهم بهذا المنع كما صرح به بعض الفضلاء فليست **قوله**  
الاهم الا ان يعتبر اطراد الباب لا يخفى ان هذا الاعتبار خلاف  
الظاهر من كلام القائل ولعل التصوير بقوله اللهم اشارة الى  
ذلك ثم اطراد الباب وضيقة لفظية لاعقالية فيعتبر

ارباب

98 ارباب العلوم العربية في بيانهم مناسبات الالفاظ  
بعد وقوعها على نهي محصور دون اصحاب العلوم العقلية  
الذين لا يقتنعون في مباحثهم بالظن والامارة فهو غير  
مفيد في هذا المقام واما ما قيل من انه يجوز ان يعتبر  
في مثل هذا المقام ايضا اذا كان الجواز ثم صرح عليه عدم  
الجواز لغرض من الاغراض وهذا كذلك لان الغضب جائز  
في نفسه لكنهم اصطحو اعدم سماعه سنة الباب لبعيد  
عن المرام كما في التلويح ففيه ان هذا القول بالاطراد  
وظيفة لفظية اه مناقضة فآله الى الجواز فحقا بلته  
بالجواز ليس في محله ولو قرر ما قيل على سبيل الاستدلال  
فتقول جواز الاعتبار على تقدير المذكور ايضا ثم فان علة  
الطراد ما دام باقيا كان عدم الجواز طاريا وكون الضرورة  
داعية الى الجواز في بعض المواد لا تستدعي الجواز في بعض  
اخر وقوله لان الغضب جائز في نفسه ثم بل هو محل النزاع  
في هذا المقام على انه لو ثبت الجواز لثبت اصل المرام وهو  
الاحتلال في المحرور وقوله لكنهم اصطحو اه فيه ان ما اصطحو  
عليه هو عدم سماع الغضب بمعنى انه لا يجاب عنه بمنع  
مقدمات دليله او بنقض دليله فقط لا بمعنى انه لا يجاب  
ولا يجاب عنه اصلا بل يجب على المعلن ان يجيب عنه  
باثبات مقدمته بالاتفاق صرح به بعض الافاضل  
في شرحه للرسالة البركوتية في الاداب وبالجمله اعتبار  
اطراد الباب ههنا مما يستلزم من جوع ولا يعني عن شيء  
على انه لو جاز ذلك الاعتبار ههنا حجاز في الاستدلال



على بطلان المقدمة المعينة أيضاً قال بعض الأفاضل وفيه  
 أي في القول بانه يعتبر اطراد الباب اعتراف بفساد الدليل  
 لأن مراد الناقض هو النقض بصورة الاجتماع وهذا تسليم  
 تخلف المدعى مع عدم التعرض للجران انتهى فتأمل **قوله** سيما  
 الأخير لأن فيه يلزم توقف الشيء على نفسه على ما صرح به  
 أبو طالب سابقاً من أن صحة الدليل عبارة عن الانتاج  
 الذي هو عين استلزام الدليل للمدعى كما قال بعض الأفاضل  
**قوله** لكي يكون معاه فلا حاجة لتخصيص المنع بمقدمة واحدة  
 منها يمكن أن يقال وجه التخصيص ظهور ورود المنع عليها  
 بخلاف غيرها من المقدمات **قوله** محل تأمل لما تسمع الآتي  
 من قوله لأن الاستلزام مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً  
**قوله** لأن الاستلزام أه قتل فيه نظراً لأن الاستلزام بعد  
 الصحة فكيف تتوقف هي عليه والموقوف عليه لا بد أن يكون  
 مقدماً على الموقوف ودعوى التوقف العلمي لا يسمع وإن كان  
 الاستلزام العلمي مسموعاً واجباً بأن المراد بالتوقف هو توقف  
 بالمعنى الأعم وهو لولاه لا امتنع لا بالمعنى الأخص وهو عدم حصول  
 الموقوف وأما ما نقل عن أبي طالب من الصحة عين الاستلزام  
 فيلزم توقف الشيء على نفسه فمردود بانها امران متغايران  
 ضرورة أن الاستلزام يوجد بدون الصحة في الدليل  
 من الكواذب بل الصحة عبارة عن الانتاج فيهما متغايران  
 ثم الظأن الشارح حمل التوقف في تعريف المقدمة على  
 التوقف بالمعنى الأخص فردد ذلك الجواب والمحتمل جملة على  
 المعنى الأعم فاجاب بما اجاب فاختر بما هو الوجه في  
 هذا الباب

99 هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** وأما الثاني فخط  
 لأن احتياجه إلى امر آخر مستلزم كفاية ذلك المقدار في  
 الاستلزام **قوله** والمركب من السبب وغير السبب لا يكون شيئاً  
 فلا يكون المجموع مستلزماً للمدعى استلزام السبب للسبب  
 فيكون الداخل في الدليل بأن بعض مقدماته مستدركة  
 دخلاً فيه بانه غير مستلزم للمدعى بمعنى أن المجموع المركب  
 غير مستلزم له استلزام السبب للسبب وبهذا التفسير  
 ظهر أنه لا يرد عليه ما قيل أنه لا يثبت بما ذكره رجوع  
 الأول إلى الداخل في الاستلزام لأن عدم كون المركب شيئاً  
 سبباً لا يقتضي عدم كون ما يتضمنه ذلك المركب من السبب  
 سبباً غاية الأمر أن يكون ما يتضمنه من السبب مستلزماً  
 للمط والآخر فلو كان لا يرد عليه أن هذا يقتضي وجوب  
 استلزام الجزء منه وهو غير ظاهر بل الاشتغال بالداخل  
 في استلزام المجموع من قبيل الاشتغال بالبحث وأما ما  
 قاله ذلك القائل من أنه لا مانع في استلزام المجموع المركب  
 أيضاً فإن من القاعدة المقررة عند الكل أن لازم الجزء  
 لازم الكل ففيه أن الكلام ليس في مطلق الاستلزام بل في  
 الاستلزام استلزام السبب للسبب واستلزام الكل هنا  
 بناء على القاعدة المذكورة ليس من هذا القبيل واعتراض  
 أيضاً على المحشى بأن المركب من السبب التام وغيره يكون  
 سبباً واجباً بأن المجموع لا يطلق عليه أنه سبب  
 وإن كان كافياً في وجوب المعلوم لأن المركب من الداخل  
 والخارج خارج فيكون حاصل الدخل أن هذا المجموع



ليس بمستلزم وان كان الاستلزام موجوداً وورد بان المجموع  
يطلق عليه انه سبب والقياس على المركب من الداخل  
والخارج قياس مع الفارق فتأمل **قوله** وايضاً على الجواب  
ان اصل اعتراضه واجب عنه ايضاً بان كل واحد منها  
نقض اجمالي لانه ابطال الدليل بفساد معين من الخصومات  
تصويره ان دليلك هذا مشتمل على مستدرك او محتاج  
اخذ مقدمة اخرى فيه او هو غير مستلزم للمدعي وكل دليل  
هذا شأنه فاسد انتهى وانت خير بان كل فساد لا يصلح  
ان يكون منشا للنقض الاجمالي ان كون الاشتغال على الاستدراك  
فساداً او محل نظر **قوله** فهي خارجة عن المقم وهو كلام  
الحصم في دليل المعلن **قوله** على ان الدعاوى قبل هذا راجع  
الى جميع الجوابين السابقين بطريق الترديد والاستفسار  
سد الباب جميع الطرق على السائل **قوله** لم تكن مما يتوقف اه  
فيه نظرفان نفس الدليل والمدلول ليسا مما يتوقف عليه  
صحة الدليل مع ان الدخول فيها ليس بخارج من المقم اللهم  
الا ان يقال المعنى على ان عدم تلك الدعاوى نفس الدليل او  
المدلول ظاهر فلزم تكن مما يتوقف عليه صحة الدليل ايضاً  
لكان الدخول فيها خارجاً عن المقم ولك ان تجد الجواب  
الذي ذكره الشارع في الحاشية بقوله والقول فانه  
مناقضة اه على ان التوجيه بان يقول مراداً ذلك الجيب  
ان كلام الدخلات الثلاثة مناقضة متعلقة بتلك  
الدعاوى فان كانت الدعاوى مما يتوقف عليه صحة الدليل  
فالدخلات مناقضة حقيقة داخلية في المقم وان لم

تكن

100 تكن فهي مناقضة مجازية خارجة عن المقم ولا يتجه  
على ذلك الجواب ما ذكره من الرد اصلاً فانه مبني على حمل  
مراده على انه مناقضة حقيقة **قوله** انما يعتبر بالقياس  
الى نقيض المقدمة المنوعية قيل اراد ان قولهم هذا السند  
مساو للمنع مجاز في النسبة والمراد انه مساو لنقيض المقدمة  
المنوعة للملابسة بين المنع وبين تلك المساوات اذ  
المنع كانه مكان لها انتهى فتأمل وأما ما قيل من ان نقيض  
المقدمة هو المفهوم المنع فليس بشئ كما لا يخفى ثم ان اعتبار  
المساوات بالقياس الى نقيض المقدمة المنوعة تقتضي  
ان لا يسمى السند الذي هو نفس نقيض المقدمة المقدمه المسمى  
مساوياً للمنع مع انه احق بان يسمى بذلك بل يقتضيان  
يكون ذلك خارجاً عن اقسام السند كلها **قوله** بالمعنى المشهور  
اه وهو المساواة بحسب التحقيق والوجود لا بحسب الصدق  
والحمل **قوله** تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الممنوعة  
هذا السند مساو للمنع انه مساو لخفاء المقدمة الممنوعة  
اعلم ان في صورة السند المساوي ممكن ان يوجد له سند  
اخر اخصر واعم او مساو وسواء اعتبر التساوي بالنسبة  
الى نقيض المقدمة الممنوعة او بالنسبة الى خفاءها كما لا يخفى  
فما قيل ان معنى مساواة السند لا يكون للمنع سنداً اخر  
ومعنى الاعمية ان يجمع السند مع المنع وعدمه ومن  
الاخصية ان يكون للمنع سند اخر غير هذا السند ليس بشئ  
فتأمل **قوله** الذي بناه المنع عليه اشارة الى وجه اعتبار  
النسبة بين السند والمنع بالقياس الى خفاء المقدمة الممنوعة



دفع التوهم انه لا وجه له فانه خفاء المقدمة مما لا يتعلق  
 له بالمنع ولجيباً بان له تعلقات اما فان بناء المنع عليه  
 وقد يقال اشارة الى السبب الباعث لذلك البعض على هذا  
 الخلاف وترجح هذا الجانب على ما هو المعتمد عند الجمهور  
 انتهى فتأمل ثم انه على هذا الاعتبار ايضا يكون النسبة  
 في قولهم السند مساو للمنع مجازاً **قوله** سواء كان مع تقيض  
 المقدمة الممة او لا يعنى ان واحد من النسبة الثلاثة  
 يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الممة سواء كان تقيض  
 المقدمة الممة ايضا ولا والحاصل انه لا يعتبر وجود  
 المساواة وسائر النسب بالقياس الى النقيض ولا عدمها  
 فاذا كان مساوياً بالقياس الى الخفاء يسمى ذلك السند  
 مساوياً للمنع سواء كان ذلك السند مساوياً بالقياس  
 الى النقيض ايضا ولا وكذا الكلام في العموم والخصوص  
 وانما جيب بان انه اذا كان السند مساوياً الى الخفاء ولم يكن  
 مساوياً بالقياس الى النقيض لم يفد بطلان ذلك السند  
 اذ لا يلزم من ابطاله اثبات المقدمة الممة الذي يجب  
 على المحلل وايضا اذا كان مساوياً بالقياس الى النقيض  
 ولم يكن مساوياً بالقياس الى الخفاء يفيد ابطاله اذ  
 يلزم منه اثبات المقدمة الممة فلا يصح القول بانه  
 لا يدفع السند الا اذا كان مساوياً للمنع كما لا يخفى **قوله**  
 ان الظان السند من قبيل التصديقات ويؤيده قولهم  
 ان الكلام على السند على سبيل المنع وانما على سبيل النفي  
 بالدليل او بالتنبيه الى اخرها قالوا فان هذا القول

يقتضي

101 يقتضي ان يكون السند من قبيل التصديقات كما لا يخفى  
 وكذا اعتبار النسب بينه وبين المنع بالمعنى المشهور  
 في النسبة بين القضايا كما مر ويؤيد ايضا نسبة الابطال  
 اليه هو بيان البطلان هو الكذب وهو لا يتصور في التصورات  
 واما ما قاله بعض الفضلاء ان السند يقوي المنع لا ينفي  
 كونه من قبيل التصديقات ولا يقتضي ان يكون من قبيل  
 التصورات اذ لا يجب ان يكون المقوى تصوراً ولا تصديقا  
 وقوله ولا يورد الا بما يشعر بالتردد ان اراد انه لا يورد  
 الا بما يشعر بالتردد في المقدمة الممة فتسلم وغير مفيد اذ  
 لا يلزم منه ان يكون نفس السند من التصورات اذ لا ما  
 من اشعار التصديق بالتردد في المقدمة الممة وان اراد  
 انه لا يورد الا بالتردد في نفسه فهو كذب صريح بل ربما  
 يورد في صورة الدليل ايضا وانما قال للظان السند انه  
 لا احتمال ان يكون السند جواز القضية المذكورة في السند  
 لا نفسها كما يدل عليه قولهم لم لا يجوز ان يكون كذا ويؤدى  
 مواده فالجواز من قبيل التصورات **قوله** وخفاء المقدمة  
 اه اى ان الظاهر ان خفاء المقدمة الممة من قبيل التصورات  
 كما لا يخفى **قوله** فاعتبار النسبة بينهما ليس على ما ينبغي فانه  
 لم يعهد اعتبارها بين التصديق والتصورات المشهور انما  
 انما تعتبر بين التصديقين او بين تصوريين وما قلنا  
 المراد ان اعتبار النسبة بالمعنى المشهور في النسبة القضايا  
 بينهما كما عرفت فربما يقال ليس على ما ينبغي **قوله** اللهم  
 الا ان يرجع اه كان يقال المتقدمة حفية **قوله** و



ابطاله موجه الظاهر انه على اطلاقه اى ابطاله موجه  
سواء كان بلا اقامة دليل على المقدمة او بعد اقامة  
قائه على كلا التقديرين يكون ذلك ابطال اثباتا للمقدمة  
الممة الا ان يكون على الاول تأسيسا وعلى الثاني تأكيدا كما  
لا يخفى ايضا اى كابطاله وفيه اشارة الى ما قلنا انضا  
من ان قولهم وابطاله موجه على ابطاله فافهم **قوله** ينبغي  
ان يكون منع السند المساوي اى المساوي لنقيض المقدمة  
الممة بل المنزوم له كما هو المصريح في كلام صاحب يقال و  
هو الفاضل العصام وانت خير بان المنزوم له اعم من  
المساوي والاخصر فالقصر على المساوي ليس على ما ينبغي  
واعتذر عنه الحشى فيما نقل عنه ههنا بان المساوات  
السند انما ذكرت في السؤال والجواب على سبيل التمثيل ضرورة  
ان السند الاخصر ايضا معارض لدليل المعلن **قوله** يكون  
مع معارضة تدعى لا يبقى بعد اثبات المقدمة الممة  
باقامة الدليل بسند في الحقيقة فلا يتصور التعارض ولو لم  
فيما يصدق تعريف المعارضة وفيه نظر فان اثبات  
المقدمة الممة بالدليل لا ينفى السند فهو باق على حاله  
كما ان دليل المعلن عند معارضة السائل لا يكون ناقيا  
لدليل المعارض والالم يحتج الى الجواب عند المعارضة و  
ايضا الكلام ههنا بعد اعتبار تعارض السند وترك اعتبار  
سندية كما لا يخفى وبعد ذلك وتصويره تصويره المعا  
رضة بادل تغيير يصدق عليه تعريف المعارضة قال بعض  
الافاضل ان المعارضة انما يكون بالدليل وهو من

قبيل

قبيل التصديقات ثم انتهى وقد مر ما فيه فتذكر **قوله** 10%  
او الابطال فيه ان الظاهر ان السند انما يكون مقدمة  
من مقدمات دليل المعارضة ولا يجوز ابطال المقدمة  
في مقابلة المعارضة اللهم الا ان يراد الدليل لما خور من  
السند المعارضة او انتهى الكلام على تجويز الغصب او يختص  
بالسند يكون على صورة الدليل **قوله** من حيث انه مساو  
للمنع اه اشارة الى جواب سؤال من طرفهم تقرير السؤال  
انه يجوز ان يكون مرادهم انه لا يمنع السند من حيث انه  
سند فانه ينفع فيما يجب على المعلن من اثبات المقدمة  
الممنوعة او اما من حيث انه معارض فلا بد من دفعه و  
حاصل الجواب انه لا يجوز ان يكون مرادهم ذلك لان دفع السند  
بالابطال ايضا من حيث انه سند لا ينفع فكلاهما من حيث  
انه سند مشترك في عدم النفع ومن حيث اخرى مشترك  
في النفع فتجويزهم الابطال دون المنع يدل على ان مرادهم  
ما ذكر بل مرادهم ان منع السند لا يجوز اصلا **قوله** لا من  
حيث انه سند متعلق بكلا النقيضين **قوله** وفيه نظير  
حاصله ان قياس منع السند المساوي وابطاله في هذه  
اقامة المعلن دليلا على المقدمة الممة على ابطاله في صورة  
اثبات المعلن المقدمة الممنوعة بذلك الابطال فيكس  
مع الفارق فان في الثانية اثبات مست الحاجة الى  
اعتبار المساواة بخلاف الاولى فاد لا حاجة للمعلن  
الى اعتبار كون السند معارضا **قوله** يحتاج الى اعتبار  
ذلك الامر الزائد يعنى المساواة **قوله** فلائله لا حاجة



لهج الى اعتبار كون السند معارضاً لذلك فيه انه ان ارد  
 انه لا حاجة الى اعتبار ذلك اصلاً فهو مضمون فان له حاجة في  
 دفع الاشكال بالكلية من اول الامر حتى لم يبق للسائل  
 مجالاً ليعتذر ذلك ويجعل السند المذكور معارضاً لدليل  
 المعتل ودفع الاشكال بالكلية من اول الامر شائع فيما  
 بينهم ومنه الاجوبة عن الاسئلة المقدوة ولو عم ما  
 ذكره ههنا لدل على ان تلك الاجوبة ليست بموجبة وان اراد  
 انه لا حاجة له في اثبات المقدمة الممنوعة فهو ايضا  
 ممن فان مجرد اقامة الدليل عليها غير كافية في اثباتها  
 كما اشار اليه صاحب قد يقال وهو الفاضل المعصام  
 حيث قال يجب دفع السند الذي هو ملزوم نقيض المقد  
 الممة بعد اثباتها اما بالمنع او بالابطال اذ لم يدفع لم  
 ينفع الاستدلال على المقدمة لوجود معارضته انتهى  
 ولو سلم ذلك فعدم الاحتياج في المقدمة المنة غير مفيد  
 في المقام كما لا يخفى **قوله** كما يدل عليه تقابل النفاة اشارة  
 الى قرينة عن ارادة المعنى الحقيقي والى قرينة معينة للمعنى  
 المجازي فالتقابل معينة والخصم صارفة منع المنع اه  
 الظاهر ان منع المنع غير مقبول ولو بالمعنى المجازي فان  
 المنع هو الطلب ومنعه غير مقبول على ان ذكره مستدرك  
 في المقام ومن فضول الكلام **قوله** فلا يتجه ما ذكره في  
 الحاشية مبنياً على ارادة المعنى الحقيقي للمنع **قوله** يعني ان  
 اثبات اه الغرض من هذا التفسير صرف العبارة عن ظاهرها  
 وعمومها وتخصيص الوجوب ببعض الاحوال ليندفع ما  
 اشار

103 اشار اليه في الحاشية لكن لا يخفى كالة عبارته ومحل  
 ان اثبات المقدمة الممنوعة واجب على المعتل في مقابلته  
 المنع اذ كان غرضه اتمام تعليله وكان الاتمام مقدراً  
 له حتى يتم تعليله لا مطلقاً لجواز ان يكون الاقامة مقدراً  
 له فانه لا يجب عليه ذلك الاثبات بل يصير المعتل ملزماً  
 من المانع فيسكت لو كان مقدوراً لكن لم يكن غرضه مطلقاً  
 به في ايضاً لا يجب عليه ذلك الاثبات بل يجوز ان ينتقل من  
 ذلك التعليق الى تعليل اخر او الى بحث اخر لغرض من الغرض  
 ومن قبيل الانتقال الى تعليل اخر كما في قصة الخليل صلو  
 الله على نبينا وعليه حيث قال الله تعالى بالشمس من المشرق  
 الى المغرب فات بهما من المغرب بعد قوله رب الذي يحيى  
 ويميت فات الحجة الاولى وهي رب الذي يحيى ويميت كانت  
 ملزومة لكن لما عارضته اللعين بان يقول انا احيى و  
 اميت وخاف الخليل الاشبهاء والتلبس على القوم انتقل  
 الى علة لا يكون فيها اشبهاء ومن قولات الله تعالى يا شمس  
 من المشرق فات بهما من المغرب **قوله** بانه لا يصلح للسندية  
 لانه لا يقوى المنع بزعم المعتل انه مبان للمنع سواء كان  
 مباناً في نفس الامر او بزعم المانع ايضاً او لا فهذا الدل  
 يحى في المساوي وغيره والخلاف الواقع بينهم بانه يحى  
 في المساوي ام لا الظاهر انه لفظي **قوله** بانه في حد ذاته  
 اى مع قطع النظر عن سنده و عن مساواته وغير  
 ذلك فانه لو اعتبر الاول كان من قبيل الدخول الاقل  
 ولو اعتبر الثاني كان من قبيل الابطال لاثبات المقد



• المنة والحاصل ان الدخول فيه بانه في حد ذاته مع قطع النظر عن الحيثيات المذكورة غير متيقن من قبيل الانتقال الى بحث اخر اذا تعلق له بهذا الاعتبار بالبحث الاول هو حفظ المدعى وهدمه وبهذا التقرير يظهر ان ما قاله بعض الا فاضل من ان كون هذا الدخول من قبيل النقل الى بحث اخر ينافي القول بان ابطال السند لمساوي اثبات المقدمة المنة ليس على ما ينبغي فان ذلك القول انما هو بالنظر الى اعتبار مساواة كما يدل عليه قول المحشى فيما سبق ولا شك ان ابطال السند لمساوي لا يثبت المقدمة الممنوعة يحتاج الى اعتبار ذلك لتحقيق اثباتها وظهر ايضا ان هذا الدخول غير مختص بالسند المساوي اذ ليس هذا الاثبات المقدمة الممنوعة حتى يختص به فمافي الرتبة الحسينية من ان هذا الدخول مخصوص بالمساوي محل نظر **قوله** وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح السند بانه لا يصلح للتوضيح او بانه في حد ذاته غير متيقن واعلم ان المعلق في هذه الدخالات الثلث يكون مدعيا وشارعا في البحث الجديد **قوله** وحاصل اى حاصل الدخالات الثلث والتذكير باعتبار المذكور او باعتبار كل واحد منها قال بعض الافاضل وانتخير بان حاصل الدخول الاول ليس ما ذكر لانه ليس فيه تسليم المنع بل عدم صلاحية السند للسندية يقتضي عدم تسليم المنع لا ببنائه عليه والجواب بان عدم صلاحية السند للسند لا يستلزم انتفاء المنع مع السند وانتفاء المنع مع السند لا يستلزم انتفاء المنع لجرده فيه التزم

عدم

104 عدم الصلاحية انتفاء المنع مع السند لمجوز ان يكون كذلك المنع سند اخر على ان عدم استلزام انتفاء المنع مع السند انتفاء المنع المجرد لا يكفي في تسليم المنع بل يحتاج الى استلزام ذلك لان انتفاء بثوت المنع المجرد واجب ايضا بان عدم الصلاحية يستلزم انتفاء التقوية لا يستلزم انتفاء التقوية به اعني المنع فيبقى المنع سالما عن الدخول غدا انة عارض عن السند فيه ايضا ما فيه فتأمل ويحتمل ان يكون مراده انة ليس فيه اظهار الفساد لان عدم صلاحية السند للسندية لا يستلزم فساد السند وقد يجاب عنه بان المراد بفساد ما ذكر معه اعم من ان يكون في نفسه او في وصف سندية هذا قيل وفي كون الثالث ايضا على اطلاقه من هذا القبيل بحث اذ يجوز ان يكون ما يذكر لتوضيح السند مسا لنقيض المنة اذ خلفائه فلا شبهة في ان ابطاله يدفع المنع ويفيد المعلق وفيه ان الكلام ههنا فيما يكون من غير اعتبار المساواة كما عرفت فيما سبق والالم يكن الثاني ايضا على اطلاق هذا القبيل كما لا يخفى **قوله** فظهر وجه الظهور من تقريره انة ذكران المقدمة المشهورة التي هي ان الواجب على المعلق عند منع المانع اثبات المقدمة الممنوعة ليست على اطلاقها بل هي مفيدة يكون القصدا تمام التعليل وان كل واحد من الدخالات الثلاثة من قبيل الانتقال الى بحث اخر فرض من الاغراض لان قبيل اتمام التعليل فظهر ان واحدا منها ليس من قبيل ترك الواجب **قوله** فانظر قبيل وجهه ان لا يلزم من الدليل المذكور في الشرع بقوله لان منع المنع اه على

ويا







اتفاقاً لانه لما لم يكن بين العليتين اقتضاء لم يكن بين  
معلولها ايضاً فتجوز العقل الاتفكاك بين العليتين تجوز  
بين المعلولين ايضاً ولا يخفى ان هذا الجواب انما يتم على  
مذهب الحكماء بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فانه  
لا يستدعي الى الواجب شيئاً عندهم الا بواسطة شرط  
فباعتبار ذلك الشرط يكون العلة التامة لكل من الشئين  
متغايرين واما على مذهب المتكلمين القائلين بان جميع  
الممكنات مستندة الى الواجب تعالى ابتداء او بواسطة  
فلا اذ يكون بين العليتين في اقتضاء لاستنادها الى  
علة واحدة فظهر ان القول بان الدوام لا ينفك عن  
اللزوم انما يصح على مذهب المتكلمين لا على مذهب الحكماء  
فليكن هذا على ذكر منك قال بعض الفضلاء المراد من  
اللزوم في قولهم ان الدوام لا ينفك عن الزوم بالمعنى الا  
عم وهو امتناع الانفكاك لا بمعنى كون الشئ مقتضياً  
للاخر ولا يخفى ان دفع السند المساوي للآزم بهذا المعنى  
لا يستلزم دفع المنع لجواز انعدام السند بانعدام علة  
ايضاً وبقاء علة فالتعويل على العلوة انتهى وانت  
خير بانه بعد القول بامتناع الانفكاك بين السند  
والمنع معنى للقول بعدم استلزام دفع السند الآزم  
المساوي بهذا المعنى ويجوز انفكاك احدهما عن الاخر  
هذا واقول عدم انفكاك الدوام عن الزوم لا يفيد  
شيئاً في المقام بل يحتاج الى الاستلزام الدوام للزوم  
وعدم الانفكاك اعم من الاستلزام فلا يتم قولنا

يلزم

106 يلزم من دفع السند المساوي دفع لجواز انفكاك الدوام  
عن الزوم فيحتمل ان يكون هذا هو الوجه المتبادر على  
العلاوة فتأمل **قوله** اذ لنا ان تقول دفع احد المتساويين  
لا ينفك عن دفع الاخر هذا مبني على ما تقرر عند المنطقيين  
من ان يقتضي المتساويين متساويان والتحقيق انه  
مختص بما اذا كان المتساويان من غير امور الشاملة كما  
لشيء والممكن العام وبما اذا كانا من غير المفومات السلبية  
كالاشريك الباري والاجتماع النقيضين السلبيين  
بل يحتاج بيانه الى انفكاك السالبة الجزئية في غير الخاصين  
على ما فصله المحشي في حاشية التهذيب فلا يلزم ان  
يكون دفع السند المساوي على اطلاقه مفيداً بل لا يثبت  
ان دفعه يدل على دفع المنع قطعاً ولعل هذا هو الوجه  
لما قاله بعض الافاضل في شرحه للرسالة البركوية في  
الاداب من ان هذا انما يتم اذ لم يكن المطلوب برهانياً  
واما اذا كان برهانياً فلا يحتمل ان يكون وجهه ان  
مجرد عدم الانفكاك لا يفيد في المطلوب البرهاني بل يحتاج  
الى الاستلزام فتأمل **قوله** يدل على دفع المنع فيه نظر  
يعرف بالتأمل في تعريف الدلالة بكون الشئ بحاله يلزم  
من العلم به العلم بشئ اخر والاولى ان يقول لا ينفك  
عن دفع المنع **قوله** بادي تغيير الدليل قال بعض الافاضل  
وذلك بان يبديل يلزم ببديل ويحذف كلمة من ويراد  
لفظ على على دفع المنع ليكون عبارة الدليل هكذا  
بحيث يدل دفع السند على دفع المنع انتهى ولا يخفى ان



هنا هو المناسب لتقرير المحشى وقد يقال الانسب للوق  
لعله يلزم ولعله يبدل يلزم بلا  
ينفك وكلمة من يعنى ليكون العبارة هكذا بحيث  
لا ينفك عن دفع السند المساوي دفع المنع انتهى فامل  
**قوله** بشرط كونها متساويين اى ملحوظاً معهما صفة  
المساواة **قوله** على تقدير تمامه اشارة الى منع تمامته  
يعنى ان استلزام الدليل المذكور للمدعى بعد هذا التحري  
م لان المساواة اعم من اللزوم كما مر **قوله** والظاهر ان  
دفع السند اه ينافى ما ذكره سابقاً في الحاشية المتعلقة  
بقوله يدفع بالابطال حيث قال ولا شك ان ابطال  
السند المساوي لا يثبت المقدمة المنوعة محتاج  
الى اعتبار ذلك لتحقيق اثباتها الذى يجب على الممثل بان  
يقول يجب ان يكون تلك المساواة ملحوظة للمانع عند  
دفع الممثل ذلك السند حتى يكون دفعه مفيداً ومثبتاً  
للمقدمة المنوعة لان غرضه بالتعليل دفع ما يرد  
عليه اظهرها الصواب عند الخصم وذلك انما يكون باثبات  
سلامة تعليله في اعتقاده الخصم كما لا يخفى ويمكن ان  
يقال ان كلامه هنا مبني على ظاهر اطلاقهم التي به  
في معرض السند وما سبق مبني على ما هو التحقيق عنده  
فيندفع المناقاة **قوله** فليتأمل قال بعض الافاضل  
كانه اشارة الى ان دفع ذلك الكلام ذلك الشارح  
ليصل للتأيد بل يرد عليه ايضا ما هو يرد ههنا  
ولا يبعد ان يكون الى دفع ما يتوهم من المناقاة

بلى قول

بين قوله الظاهرات دفع السند وقوله فلانا لا نفي دفع **107**  
السند اه فيمكن دفعه بان الاول مبني على المطا والناسخ على  
الجواز شئ منها لا ينافى الاخر انتهى ويحتمل ان يكون اشارة  
الى ان الظاهرات الاعتراض على سبيل المنع فالجواب عنه  
بالمنع غير موجه اللهم الا ان يقرأ الاعتراض نقضاً اجمالاً  
ويحتمل ان يكون ايضا اشارة الى ما في الكلام السعودي من  
ان الازم اعم من الاعم فيفيد ان دفع السند الازم الاعم  
ايضاً مفيداً ويسمى الله مضراً ويمكن دفعه ايضاً بما قيل  
انه ان اراد بالازم المساوي وعبر عن ذلك بهذا رداً على من  
قال ان المساوي قد يكون غير لازم **قوله** ويمكن ان يجاب  
عنه اى عن اصل الاعتراض بلا شقيه بان المساوي في عرفه  
ما يكون بينه وبين المنع تلازم فثبت قوله يلزم من دفعه  
دفع المنع فان دفع السند المساوي الازم على سبيل النفي  
بالدليل والتنبيه يستلزم المنع فلا يرد عليه المنع المذكور  
سندان المساواة اعم من الدليل فينطبق الدليل على المدعى  
كما لا يخفى وايضاً يصح ان يكون الحاشية المذكورة تقييداً  
للسند المساوي تعييناً للمعنى العرفي وتوضيحاً للبرام ولا يلزم  
ان يكون دفع السند المساوي على اطلاقه مفيداً حتى يلزم خلاف  
رأيهم بل يكون مدعاهم على تقدير السند المساوي في عرفهم با  
لمعنى المذكوران دفع السند الازم مفيداً فينطبق الازم على  
رأيهم فعلى هذا التقرير ظهرات الجواز يصح ان يكون جواباً  
باختيار كل واحد من شق الترديد ولعل هذا الى به في  
هذا الموضع فاقديقال انه جواب باختيار الشق الاول



كما يشير اليه قوله ينطبق الدليل على المدعى الا انه فصل عن  
 الاجوبة السابقة بعقله واما الثاني فلان اه لطول  
 ذيله ليس على ما ينبغي على ان الفصل بالاجنبى لطول الزيل  
 لم يعهد فيما بينهم بل المعروف انما هو تقديم ما في قصير الزيل  
 واما اشارة قوله مع ينطبق اه فضعيف لانه يجوز ان  
 يكون من قبيل الاكتفاء بما فيه الخفاء او من قبيل الترك  
 لاحالة على المقايضة بل يجوز تطبيقه على كلا الامرين با  
 التكلف في الدليل بما فيه من الاحتمالين **قوله** وفيه انه  
 ان اراد اه اعترض على قولهم مع انهم حصروا فيها بالترديد  
 وحاصله انه ان اراد بقوله مع انهم حصروا فيها انهم حصروا  
 السند المطلق في الاقسام المذكورة فهو مع لجواز ان يكون  
 السند مبينا للمنع في الواقع فلو كان مرادهم حصرا للسند المطلق  
 لتكروا المبين ايضا فلما لم يذكره علم ان قصد عدم ليس لخص  
 بل ذكر بعض الاقسام لغرض من الاغراض وان اراد انهم حصروا  
 السند الصحيح فلو كان مرادهم حصرا للسند الصحيح لم يعدوا الا اعم  
 من الاقسام لانه لا يجوز عده من اقسام الصحيح مع انهم  
 عدوا منها فعلم ان مرادهم ليس حصرا للسند الصحيح ايضا بل الاولى  
 اذا كان مرادهم الحصان يعتبر السند الصحيح ويجزوا  
 الا اعم من البين فلما لم يفعلوا كذلك ان مرادهم ليس الحصان  
 على ان الحصان مستقرى اى ولو سلم ان مرادهم هو حصرا مطلق  
 السند لكن لانهم انما حصروا على بل هو استقرى فيجب نقضه  
 من تحقق مادة النقص وتحقق الوسطة المذكورة غير معلوم  
 كما مبين هذا فتأمل بالانصاف لعكس تقبله ولا تقبل

فيها فهو ايضا كيف انهم ذكروا السند  
 الا اعم فيها وهو خارج عن السند  
 الصحيح

الخلاف

**قوله** فالاولى انما قال فالاولى لجواز ان يعتبر السند 108  
 المطلق ويجعل الحصان على الاضا في بناء على عدم الالتفات الى  
 المبين ويعتبر السند الصحيح وذكر الا اعم بناء على من حقه  
 قال بعض الافاضل لا يخفى ان ما في الحاشية الاخرى من الايراد  
 على الحصان بناء على هذا الاعتبار والحذف ايضا وجهه انه لا  
 شك ان السند الذي لا ينفك هو عن المنع ولا المنع عنه  
 بالزوم بينهما سند صحيح ليس باعم ولا اخفى فهو واسطة  
 بين الاخر وبين المساوي بالمعنى المذكور **قوله** على ان  
 استقرى قال بعض الافاضل ويدعى ان يكون الحصان مستقرى  
 انتهى هذا منه مبنى على ما ذكره في الحاشية الاخرى التي نقلناها  
 عنه في القول السابق انما يعنى ان الظاهر ان يقول ويدعى  
 كون الحصان مستقرى اعطفا على ما قبله حتى يكون من تنمة الا  
 ولا يرد عليه ما اورده الشارح في الحاشية فانهم **قوله**  
 على ما يقتضيه اعتباره في المساوى الظان متعلق بالاعتبار  
 فغنيه ان اقتضاء الاعتبار في المساوى الاعتبار في الاعم  
 الاخرى فان اعتبار شئ في شئ لا يقتضى اعتبار ذلك الشئ  
 فيما عداه ايضا بل الظاهر انه اصطلاح في المساوى فقط وما  
 قد يقال انه يقتضيه اه ليكون الكل على وتيرة واحدة  
 وظيفه لفضية لا يدل على الاقتضاء كما لا يخفى ويمكن الجواب  
 بان يقال ان المراد من الاقتضاء مجرد المناسبة كما هو  
 الشايع عند ارباب العربية او يقال انه متعلق  
 بقوله فقط اى يعتبر فيها من احد الجانبين فقط على  
 ما يقتضيه اعتباره في المساوى من الجانبين فان اعتبار

ومن ثم فهم هذا المعنى قال صاحب العلامة ولئن سلمنا  
 ان ما اورده في الشئ بقولنا وفيه انه غير وارد  
 لكن لا يرد ما اورده في الحاشية على الحصان المذكور لان  
 ذكره كحصان مستقرى اه وبما قررنا هذا المقام ظاهرا  
 فساد ما قيل انما يدعى كون الحصان مستقرى فاعرف  
 ولا تنظر الى حاشية قائل القول المذكور وان نظرت  
 مسئلة الناظرين الذين سئلوا في هذا الزمان اليها انتهى  
 فظهر انه شاتم لابن خت خاتمة هذا السيل اول ما  
 وقع من حالته ملهه



في المساوي من الجانبين يقتضي اعتباره فيها من احد الجانبين  
فقط تحقيقا لمعنى العموم والمقصود وليكونا معايرين للمساوي  
**قوله** ينفك احدهما عن الاخر هذا القيد للاحتراز عن الوا  
الاولى فانه ان لم ينفك عن الواسطة الاولى كما لا يخفى والكلام  
في الاول لا في الثاني كما يدل عليه قوله اعلم ان ههنا واسطة  
اخرى لا ينفك السند عن المنع كما في الاعم الذي لا يزوم بينه  
وبين المنع اصلا او ينفك المنع عن السند كما في الاخص  
لذلك **قوله** وان ابقيا على ما هو المشهور في تفسيرهما وهوالا  
نفكا من احد الجانبين سواء كان بينهما لزوم من احد الجا  
نبيين **قوله** واسطة بينهما هكذا في اكثر النسخ بضمير التثنية  
اي بين الاعم والاخص وفيه انه كونه واسطة بينهما ليس  
محذورا هناك كما لا يخفى لعله لهذا قيل انه غلط محض وفي  
بعض النسخ بينها بضمير الوحدة وهوان كان ملائما للسوق  
والذوق لكنه لا يلزم قوله واعلم ان ههنا واسطة اخرى  
فانه ليس واسطة بل هو داخل في الواسطة الاولى كما لا يخفى  
وبالجملة لا محذور في بقاء الاعم والاخص على ما هو المشهور  
في تفسيرها **قوله** ايضا عذيله قوله لكن يرد عليه انه يلزم  
على هذا اه اي كما انه يرد عليه ما ذكره في الحاشية الاخرى يرد عليه  
انه لا يصح حصر دفع السند في المساوي فان كل واحد من الوا  
الاولى التي ذكرها الشارح في الحاشية الاخرى والثالثة التي ذكرها  
في سياق قولنا وان بقيام مفيد بخلاصة الدليل الدال على كون دفع  
السند المساوي مفيد وفيه انه ان ارد ان دفع كل واحد منهما  
مفيد بخلاصة الدليل الذي ذكره وهو قولهم يلزم من دفعه دفع

المنع

109 المنع فهوهم والمستند ظاهر وان ارد انه مفيد بخلاصة الذي ذكره  
في سياق قوله على ان محجة الدوام يكفيها اه وهو قوله دفع  
السند المساوي يدل على دفع المنع كما يشعر به قوله على ما عرفت  
فالظاهر انه لا يرد على ما ذكره الشرح في الحاشية فانه انما ذكره جوابا  
عن المنع المتوجه على دليلهم وتصحيح الدليل لهم بل تغيير فهو  
مبنى على عدم محجة الدوام في اثبات المرام فلا يرد عليه ما هو  
مبنى على كفاية ذلك على ان هذا لا يرد غير مضر للشارح فانه  
في صدد اثبات ان دفع السند المساوي مفيد وما ذكره من الكلاطة  
الاولى والثالثة داخلتان في السند المساوي بالمعنى المشهور  
فان قيل يا فادتهما تم المصلحة وان دفع المحذور يبقى هناك لم  
يتعرض لدفع الواسطة كما صرح به في بعض النسخ ههنا فان ذلك  
البعض ما هو اعتم بالمعنى المشهور ويحيى ان ابطاله مضر للمعطل  
**قوله** الظاهر انه معارضة قال بعض الافاضل وجه الظهور  
تفريع قوله فلا يصح حصر دفع السند في المساوي بهذا الدليل وانما  
جعله مبنيا على هذا التوهم لانه لا يمكن تقريره منعاً على تقرير كونه  
دليلاً لبيان ان دفع السند المساوي مفيد كما لا يخفى **قوله** وهذا  
هو الملازم للجواب المذكور لعل وجه الملازمة ان قوله عدم دفع  
السند الاعم لا لانه لا يلزم من دفع دفع المنع كما هو في الاخص  
حتى يرد ما ذكرتم يدل على ان السؤال المذكور انما هو على هذه التقيد  
لا يكون الا منعاً فعلى هذا يكون الجواب بتفسير الدليل بحيث لا يرد  
على مقدمة المنع المذكور فيكون حاصل الدليل هكذا لانه يلزم  
من دفعه دفع المنع ولا يلزم من دفع الاخص دفع المنع ويصح  
رفع الاعم بالمعطل واذا كان الامر كذلك يصح حصر دفع السند

الثانية مع بعض افرادها مفيد ايضا  
بخلاصة الدليل الذي ذكره



المساوي هذا ما ينبغي خاطري قد قيل في هذا المقام ما لا يخفى عن  
 الملام ولعلك لا تلتفت اليه بعد هذا الكلام **قوله** وعلى تقدير  
 من التقادير الثلاثة يمكن دفعه اى دفع ذلك الايراد بان يقال  
 المراد بحصر دفع السند في المساوي حصر دفع السند الصحيح فيه و  
 فيه نظير اذ لا يمكن دفعه على تقدير التقيد بالاجماع هذه الجواب كما  
 لا يخفى وما قد يقال انه يكون على ذلك التقدير جوابا بالمنع الجواب  
 ليس بشئ فان كون المراد بالحصر المذكور حصر دفع السند الصحيح  
 وكون السند الاعم غير صحيح ينافي جريان الدليل المذكور لبيان  
 دفع السند المساوي مفيد في السند الاعم وهو لا سيرة فيه  
 او المراد الحصر الاضافى الى المراد بحصر دفع السند المساوي ا  
 الحصر الاضافى الى الحصر بالاضافة الى السند الاخص للطلق الحصر  
 الحقيقي بناء على عدم الالتفات الى السند الاعم واستقاطه  
 عن الاعتبار لانه لا يصح سنداً بحسب نفس الامر لا يرد الى  
 اعتراض المذكور اما على تقدير كونه منعاً فلا تخرج يكون حاصل  
 الدليل هكذا لانه يلزم من دفع السند المساوي دفع المنع  
 ولا يلزم من دفع الاخص دفع المنع واما على تقدير كونه  
 نقضاً اجمالاً للدليل المذكور لبيان دفع السند المساوي مفيد  
 فلا تخرج التحلف واما على تقدير كونه معارضة فظاهر  
 فافهم **قوله** وبهذا يندفع اى بكل واحد من الطرفين المذكورين  
 كما يقال وحل وجه الاندفاع اما على الاول فلا تخرج السند المذكور  
 بسند غير صحيح كالسند الاعم فلا يقلع في حصر دفع السند الصحيح  
 في المساوي وفيه ان كون ذلك السند على تقدير مساواة التحلف  
 المقدمة الممة غير صحيح محل نظير واما على الثاني فلا تخرج  
 المذكور

110 المذكور اضا في بناء على عدم الالتفات الى هذا السند على تقدير  
 مساواته للتحلف مما لا وجه له ثم ان اندفاع هذا السؤال  
 بكل من الدفعين المذكورين لا ينافي اندفاعه بوجه اخر  
 ايضاً استقرائياً فلا وجه لما قيل انه لا حاجة الى شي من  
 الدفعين المذكورين لان الحصر استقرائى وتحقق هذا السند  
 مما انتهى فلا حاجة في دفعه الى ما قد يقال من ان هذا السند  
 مبني على الانعاض عن كون الحصر استقرائياً **قوله** اخضر من  
 وجه انما قال اخضر من وجه ولم يقل اعم من وجه ليعبر  
 مغايرة هذا لما ذكر في اصل الشرح فلا يرد عليه ما قد يقال  
 ان المناسب للسياق والسباق ذكر اعم من وجه بدل اخضر  
 من وجه كما نبه عليه بعض الافاضل انتهى ثم ان هذا الايراد  
 لا يتوقف على كون المساواة وسائر النسب بين السند والمنع  
 معتبر بالقياس الى الخفاء كما هو عند البعض كما لا يخفى فلا  
 وجه لما قد يقال لا يذهب عليه ان الايراد بمنزلة هذا السند  
 على تقدير صحته انما يتصور على ما هو المختار عند البعض  
 من ان النسب يعتبر بالقياس الى الخفاء واما على ما هو  
 المشهور عند الجمهور فلا **قوله** بناء على ان اه الظاهر انه  
 علة للجواز متعلق بقوله مساوي بالخفاءها واعم مطلقاً  
 من خفاءها لا بالاختصاص فقط كما توهم وذلك لانه اذا كان بين  
 الشئين عموم وخصوص من وجه كالابيض والانسان مثلاً  
 وكان بين احدهما كالابيض وبين امر ثالث كالحوان  
 او الناطق عموم وخصوص من وجه ايضاً قد يكون بين  
 الاخر منهما كالا انسان وبين ذلك الامر الثالث اما المساواة



كما بين الانسان والناتق والاعم كما بين الانسان و  
الحیوان فاذا كان بين السند والنقيض خصوص من وجه وكان  
بين النقيض والخفاء ايضا عموم وخصوص من وجه كان  
بين نقيض المقدمة المتنوعة وخفائها مبني على رجاءه  
الخفاء الى التصديق او هو من قبيل التصديقات بنوع المورد  
**قوله** يدل على ثبوت المقدمة قال بعض الافاضل هذا مما  
يدل على وضوحها لا يستلزم الثبوت كما في اغلاط الحسن اللهم  
برغم المعلن انتهى وقد يقال في دفع ذلك السند يدل على وضوح  
المقدمة الممة وضوحا مطابقا للواقع والوضع المطابق للواقع  
يدل على ثبوت المقدمة ولا يلزم اجتماع النقيضين عند  
التحقيق وبهذا التحقيق ظهر فساد ما اوردته جمهور المناظرين  
ههنا من الوضع لا يستلزم الثبوت كما في اغلاط الحسن  
بل قياس ما نحن فيه عليه من اغلاط الحسن ايضا والذي يكون  
باغنا المهم على ما قالوا ما يحكي من المحشي وهو لا يستلزم صدق  
المقدمة الممة لكن هذا الكلام منه لجزء البحث وان اعتقدوا  
فكلامه غير صحيح ايضا انتهى وفيه انه ان اراد دفع ذلك  
السند يدل على وضوح المقدمة الممة بان يكون تلك المقدمة  
ثابتة في الواقع فهو مبل هو اقل المسئلة وان اراد انه  
يدل على وضوحها مع قطع النظر عن ثبوت المقدمة فلا  
ذلك الوضع على ثبوت المقدمة الممة وقوله ولا يلزم  
اجتماع النقيضين م ايضا وانما يلزم لو كان وضوح المقدمة  
نقيضا لنقيضها او مساويا لنقيضها كما لا يخفى بل نقول  
المفروض ان السند اخضر من وجه من نقيض المقدمة الممة

ومساويا

111 لخفائها فيكون بين الخفاء والنقيض ايضا خصوص من وجه  
فيكون بين الوضع وعين المقدمة مباينة جزئية لما تقر  
من ان بين نقيض الامرين الذي بينهما خصوص من وجه مباينة  
جزئية ولا شك ان احدا المتباينين لا يدل على الاخر فثبت  
ان وضوح المقدمة لا يدل على ثبوتها **قوله** كدفع السند المساد  
اه قد يقال لا يخفى انه لا حاجة الى ذكره بعد قوله ايضا والحل  
لحمله على التاكيد لقولنا ايضا كذلك انتهى اقول يمكن ان يكون  
قوله مصروفا على دفع الواسطة الاولى والثالثة في الحاشية  
السابقة لا على دفع المساوي والاعم فيكون المعنى لا شك ان  
دفع ذلك السند كدفع الواسطة الاولى والثالثة يدل على  
ثبوت المقدمة الممة كدفع السند المساوي اه فعلى هذا لا يلزم  
الاستدراك **قوله** الظاهر ان الضمير راجع الى السند الاعم فيه  
اشارة الى جواز رجوعه الى دفع السند الاعم فيكون اشارة  
الى دفع السند الاعم فيكون اشارة الى المنع امكان دفعه بنا  
على انه يستلزم ارتفاع النقيضين كما سيصرح به المحشي في  
الحاشية المتعلقة بقوله فاذا ابطاله يضر المعلن ووجه  
الظهور في الاقل بقوله في تقرير السؤال يجوز ان يكون اعم و  
يؤيده القرب واختلافهم في جوازه **قوله** لكن هذا المنع ضعيف  
جدا لان المعترض بنى كلامه على ذلك التفسير قابل للتوجيه  
بجعل اللام العاقبة كما مر وايضا يجوز ان يكون السند ما  
هو اعم في نفس الامر فاقى به المانع باعتبار انه اخضر او  
مساو فثبت المعلن انه اعم فابطاله فينفع هذا الابطال  
ولا يصح الحصر المذكور **قوله** لانه السند قد فسره اه قد يقال



التفسير الذي بنى السائل جواز السند الاعم عليه ان كان  
ضعيفاً في الواقع كان منع المجيب ذلك الجواز بناء على ضعف التفسير  
المذكور واقعاً في محله ولا يضرك كون المعنى الآخر للسند شاملاً  
للاعم حتى يحكم بضعف المنع المذكور بناء على ذلك انتهى وفيه  
انه يجوز ان يكون هذا الشارة الى تفسير المبني عليه ثم قال  
هذا التامل هذا انما يتم اذا لم يكن ذلك التفسير ضعيفاً مع انه  
ايضاً ضعيف على ما صرحوا به انتهى وفيه ان ذلك التفسير  
ايضاً قابل للتوجيه كما اعترف به القائل نفسه نقلاً عن الشارح  
المسعودي والمحشي من جلي الرومين **قوله** بما كان المنع مبني  
عليه فستر الشئ المسعودي بقوله مبني له وموتيد البنية و  
قال المحشي في بيبك لعل تفسيره به لدفع ما اعترض عليه من  
انه يقتضي ان يكون الجواب عن السند على سبيل النفي بالدليل  
او التنبيه جواباً عن المنع مطلقاً لا انتفاء الشئ عند انتفاء  
المبني عليه قطعاً لكنه لا يخفى عن تكلف كما ان الجواب بان  
معناه ما يكون المنع لازماً له او رد يقال في الوجود تصنف  
كما لا يخفى واما تفسيره بكونه مصححاً للورود المنع فيه ان  
المنع لو لم يقترن بالمستند لكان غير صحيح انتهى تأمل وقال  
ذلك المحشي ايضاً نوقش فيه اي في تفسير السند بما يكون مبني  
عليه بان يصدق عليه تحلف الحكم لان منع الدليل مبني عليه  
وكذا على المعارضة لان منع الدليل مبني عليها فان خصص  
المنع بمنع المقدمة مع انه خلاف الظاهر في المعارضة  
التي في المقدمة ويمكن الدافع بالعناية فتأمل ورد هذا  
بان المنع اذا اطلق يراد في اصطلاحهم المنع الذي يكون طلب

لـ

طلب الدليل فظهر ان ما فسره السند في الاداب المسعودي  
ايضاً لا يخفى عن دخل الا انه قابل للتوجيه فلا يجوز الاستقاط  
عن درجة الاعتبار بل فيما يوجد تفسير يصفو عن كدر كما  
لا يخفى على من تدبر **قوله** على انه لا يدفع الاعتراض عن القائل بالتفسير  
السابق لا يخفى ان غرض المعتض هو الاعتراض على القوم في حصر  
دفع السند المساوي ومنهم القائل بالتفسير السابق وغرض  
المحشي بهذه العلاوة ان المنع المذكور ليس بحاسم للشبهة فانه  
لا يدفع الاعتراض عن القائل بذلك التفسير قطعاً فيكون جذاً  
فلا وجه لما قد يقال لا يخفى ان هذه العلاوة انما تصح وجهها  
لضعف المنع المذكور من وجه آخر اذا الغرض من الاعتراض المذكور  
الاعتراض على قائل ذلك التفسير بالمنع المذكور دفعه عن ذلك  
القائل وليس كذلك بل الغرض الاعتراض على المقص بل عليهم بناء  
على ذلك التفسير ومن المنع المذكور دفعه عنها **قوله** بل لا  
يكون موجهاً اصلاً اذا قرر الاعتراض بطريق المنع كما هو الملام  
الاصل الجواب على ما مر فانه من قبيل مقابلة المنع بالمنع  
وذلك خارج عن قانون التوجيه كما مر وبهذا ظهران ما  
قد يقال ههنا قد عرفت اندفاعه مما قررنا سابقاً الشئ  
بشيء **قوله** هذا الكلام اي قوله لو كان اعم كان حجة معاً المقدمة  
المهمة مبني على ما سبق تحقيقه وانما احتج الى هذا البناء لئلا  
يرد عليه منع الملازمة كما يشير اليه قوله وذلك لان  
النسبة المعبرة في السند لو كانت اه **قوله** في الحاشية اي في  
هذا المقام وهو قوله هذا مبني على ان عموم السند من المنع  
بالمعنى الذي ذكره في الحاشية المصدرة بقوله ومعنى مساو



السند المنع عند المص لا اذا كان مساوياً **قوله** وذلك ان يكون هذا الكلام مبنياً على سبق تحقيقه ثابت لانه لو لم يكن مبنياً عليه ولم يكن النسبة المعبرة بينهما بالقياس الى نقيض المقدمة الممة كان با لقياس الى خفاء المقدمة الممة اذ لا طائل بالفصل ولو كان بالقياس الى خفاء المقدمة الممة لا يكون ان يكون السند الا اعم مجامعاً للمقدمة الممة فلا يصحح قوله لان السند لو كان مجامعاً للمقدمة المتنوعة تحقيقاً بالمعنى العمومية ان تحقق معنى العموم على هذا التقدير كون النسبة المعبرة بينهما بالقياس الى الخفاء انما يقتضى كونه مجامعاً للوضوح المقدمة المتنوعة لا يستلزم صدقها حتى لزوم بالواسطة كونها مجامعاً للمقدمة المتنوعة على ذلك التقدير ايضا بل قد يوجد عند كذبها ايضا كما في اغلاط الحسن وقدم ما يتعلق بهذا المقدم فلا تغفل **قوله** نعم على تقديره جواب عن سؤال نشأ عما سبق بان يقال فعلى ما ذكر يتم الجواب اذا اعتبر النسبة بين السند وبين خفاء المقدمة الممة بانه يضرر الممثل فاجاب بانه يتم ذلك الجواب على التقدير ايضا **قوله** فانا ابطاله يضرر بالمثل واعلم ان هذا الجواب على تقدير كون الاعتراض معارضة منع للمقدمة الاستثنائية القائلة بان دفع السند الا اعم فيه بسند انه مضرر وعلى تقدير كونه نقضاً اجمالياً للدليل المذكور اظهر المانع من شتوت الحكم في مادة النقض فان الجواب عن النظر الجريان انما يمنع الجريان او يمنع التحلف او اظهر المانع من شتوت الحكم في مادة النقض على ما نقلناه سابقاً عن الحاشية الالوغية واما على تقدير كونه منعاً لتغيير الدليل

فافهم

فافهم **قوله** وهو لا يستلزم البطلان في الواقع فيه انه يستلزم يزعم الممثل فلا ينافي له ذلك الا بطلان والتغليط ينافي غرض المناظر مع انه مشترك الورد بينه وبين ما قاله الشه ومخرجه جواز كون الدليل فاسداً مما لا يلتفت اليه بل المعتبر مثل ذلك لم يوجد تعيين اصلاً مع انه ايضا مشترك الورد **قوله** فالبحث في فن المناظرة عبارة اه لا يخفى ما فيه من ركائز العبارة والمراد انه انما يبحث في فن المناظرة عن نفع الابحاث او عن ضررها فانها من الاغراض الذاتية لموضوع هذا الفن الذي هو الابحاث من حيث انها صالحة للنفع او للضرر لا عن امكانها وامتناعها فانها ليسا من الاعراض الذاتية فلذا قال الشارح **قوله** ابطاله مضرر بالمثل ولم يقل فاذا ابطاله لا يمكن ما قاله المتوهم ليس اولى ما قاله الشارح بل هو ليس صحيح في نفسه **قوله** على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جوازه اشارة الى منع الامكان فيكون ما بعده مبنياً على تسليم ذلك فلم يكتف بحال لان بقوله فاذا ابطاله لا يمكن كما يخفى هذا **قوله** راجعاً الى دفع السند الا اعم اي لا الى السند الا اعم **قوله** يجوز ان يكون قوله ان سلم في الحاشية الآتية اشارة الى هذا كما الى منع الامكان ففيه اشارة الى انهم لا نعم اولاً ان ابطاله مضرر بالمثل فان كونه مضرراً فرع كونه ممكناً في نفسه وهو لانه يلزم ارتفاع النقيضين **قوله** من ان ذلك اي بطلان مقدمته بسبب ابطال السند الا اعم او كون ابطال السند الا اعم مضرراً بالمثل والاول هو الظاهر **قوله** وايضاً لا يدفع هذا الجواب اه لا يخفى ان هذا لا يقتضى كون النسبة بين السند



والمنع معتبرة بالقياس الى خفاء المقدمة الممة بل هي معتبرة  
بينهما بالقياس الى نقيض المقدمة الممة لكن السند الذي هو  
اعم من وجه من نقيض المقدمة الممة يجوز ان يكون مساويا  
لخفائها في نفس الامر واعم مطلقا من خفائها فيفيد رفع ذلك  
السند والنقيض المذكور معه ايضا وهذا الجواب لا يدفعه  
فلا يكون حاسما للمادة الشبهة فهذا التقدير ظهري لانه لا وجه  
قد يقال من انه لا وجه لهذا الايراد بعد قوله فيما سبق هذا  
الكلام مبني على ما سبق تحقيقه من ان النسبة المعتبرة بين  
السند والمنع انما هي بالقياس الى نقيض المقدمة الممة **قوله**  
منع الجواب المذكور ان الجواب الصحيح الذي ذكره بعد قوله على  
تقدير جواره كما لا يخفى **قوله** لا يدل على ان الجواب ايضا منع بناء على  
انه لا يجوز جمع المعارضة مع المناقضة كما فصله المصنف  
في شرحه مختصرا انتهى فلا يرد ما قد يقال ان هذه الدلالة  
ممة **قوله** وما يقال من ان ما ذكره اه في الحاشية من المنع المذكور  
انما يتجه اذا اعتبر النسب بالقياس الى نقيض المقدمة الممة  
وفسر السند الاعم من المنع بما كان اعم من نقيض المقدمة  
الممة واما اذا اعتبرت بالقياس الى خفاء المقدمة الممة  
وفسر السند الاعم بما كان اعم من خفائها فلا يتجه لانا نقول  
مع ان السند لو كان اعم لكان مجامعا للمقدمة الممة اه تحقيقا  
لمعنى العموم اه حتى يقال انه يجوز ان يكون السند الاعم من وجه  
من المقدمة الممة بل نقول لا لان الاعم من خفائها لا بد  
ان يجامع وضوحها غير من يل الخفاء تحقيقا لمعنى العموم فاذا  
ابطاله يضر بالمثل اذ بسببه يبطل وضوح مقدمته  
فلا يشتر

كول

114 فلا يشتر متعاه وهو اى وضوح المقدمة الممة من غير مزيل  
الخفاء لا يقبل التعدد حتى يجوز ان يكون السند اعم منه من وجه  
ويرد المنع المذكور هذا لكن يرد عليه ايضا مثل الايراد الثاني  
وهو انه يجوز ان يكون السند اعم من وجه من خفاء المقدمة  
الممة ومساويا لنقيضها واعم مطلقا من نقيضها ولا شك  
ان دفع السند ايضا يدل على ثبوت المقدمة الممة **قوله** لم اذ لا  
شك ان الوضع المذكور يقبل التعدد لقبول الشدة و  
الضعف قد يقال المراد انه لا يقبل التعدد باعتبار كونه  
غير مزيل للخفاء ولا يضر بقوله التعدد من وجه اخر  
انتجربا انه لا يضمن من جوع **قوله** غير ظفاته تقييد بلافا  
بل هو يهدم حسن التقابل واما ما قد يقال ان وضوح  
المقدمة الممة على قسمين وضوح يزيل الخفاء وضوح لا يزيل  
الخفاء ولا شك ان اعتبار الجامعة لمعنى العموم انما يتصور  
في القسم الثاني لا القسم الاول ولا في مطلق الوضوح فليس  
بشيء فانه معنى العموم يتحقق بالجامعة مع اى قسم كان والتخصيص  
يحتاج الى البيان **قوله** على تخلف الحكم عن الدليل المراد بالحكم هنا  
هو الحكم به اى الحد الاكبر **قوله** واما اذا حمل على ما هو اعم  
لو قال واما اذا حمل على تخلف الآزم عن الملزوم لكان او  
فان تخلف الحكم عن الدليل من قبيل تخلف الآزم عن الملزوم  
فان معناه ان لا يصدق الحد الاكبر على تلك المادة مع صدق  
الدليل عليها مع ان الدليل يقتضى صدقه ايضا عليها فلو  
من تخلف الآزم عن الملزوم لكان لان مع تخلفا عنه اى  
لكان لازم الدليل غير متحقق مع تحقق الدليل بحسب زعم المستدل

نق



فهذا سقط ما قد يقال هذه سفسطة اذ لا يتصور تخلف  
 اللازم الذي هو عبارة عن الفساد ههنا عن الملزوم لانه  
 كما ان اللازم غير متحقق في الواقع ونفس الامر في هذه الصورة  
 كذلك الدليل غير متحقق في الحقيقة بناء على ما تقر من ان  
 انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانتهى **قوله** ولا  
 يخفى عليك انه اه ايراد اما على القائل المذكور بانه اطلق  
 ورود السؤال على تقدير حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل  
 وهو محصور ببعض الصور وقد يجاب عنه بان هذا الايراد  
 انما يرد عليه اذا حمل كلمة اذا في قوله اذا حمل التخلف على الكلية  
 واما اذا حملت على الجزئية فلا واما ايراد على الشارح كايرو  
 القائل المذكور وقد يجاب عن احد السؤال بان يحمل كلمة  
 اذا في قول المصنف اذا اشتغلت على الاهال كما اشار اليه المحقق  
 في بعض النسخ ههنا وقد يجاب ايضا بحمل قول المصنف بالتخلف  
 عن التمثيل **قوله** هذا متعلق بالقول فانه لو كان متعلقا با  
 لقول لكان التردد واردا عليه فيكون المعنى ان هذا  
 الدليل غير صحيح اما التخلف الحكم المذكور عنه او لاستلزامه  
 فسادا اخر فيلزم ان يكون النقص عبارة عن هذا القول  
 وليس كذلك فانه في بعض المواد بان يقال هذا الدليل غير صحيح  
 الحكم المذكور عنه وفي بعضها بان يقال هذا الدليل غير صحيح  
 لاستلزامه فسادا كما لا يخفى فما قد يقال ان الحكم بتعلقه بالقول  
 دون المقول ان كتاب بخلاف الظاهر المتبادر من غير ضرورة ليس  
 بشئ ثم لما كان ظاهر هذا القول مشورا بان الناقض يحتاج في  
 نقيضه الى بيان شئ من الايرادين وكان الامر على خلافه فانه  
 قد يكون

115 قد يكون عدم صحة الدليل بديهيا اوليا في لا يحتاج الى  
 بيان شئ منهما وكان الحصر المذكور مخرجا مبتلا للصورة  
 فستبقوله انما يكون منشأ هذا القول احدا لامي كورين  
 سواء اتيح الى بيانه او لا فقوله لتلا يرد انه يجوز ان يكون  
 عدم صحة الدليل اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا تعليل للغير  
 المذكور ولا معنى لجعله تعليل لقوله هذا متعلق بالقول  
 لا بالمقول كما توقع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله** لا  
 بداهة عدم صحة الدليل اه تعليل الحصر المستفاد من قوله  
 ربما يكون منشأ هذا القول احدا لامي كورين وانما  
 الى جواب ما يمكن ان يورد على ذلك الحصر ان يقال قد يكون  
 منشأ القول المذكور بداهة عدم صحة الدليل فلا يصح الحصر  
 المذكور وانما اخره لتوقف فهمه على ما قبله من قوله يجوز  
 ان يكون صحة الدليل بديهيا اوليا هذا وجعله تعليل  
 لعدم الورد او تعليل لعلية قوله لتلا يرد بوجه جعل  
 ذلك القول تعليل لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول  
 خارج عن المقام وكذا جعله تعليل للورد المنفي بان  
 يقال ان ورود ما ذكر على تقدير التعلق بالمقول انما هو  
 على تقدير دخول بداهة عدم صحة الدليل في احد الامرين  
**قوله** على ان مجرد الاحتمال اى وليس نزلنا عن التفسير  
 المذكور سلمنا ان الكلام المذكور على ظاهره للم لاغم  
 اختلال الحصر بالصورة المورودة فانها مجرد احتمال عقلي  
 والحصر المذكور مبني على الاستقراء لا يكفي في نقضه مجرد  
 الاحتمال بل لابد من تحقق مادة النقص كما مر فيما سبق

فاجاب بان ذلك الباهة داخل في الامر انما لان باهة  
 عدم صحة الدليل في قوة استلزام خلاف ما يحكم بهاهة العقل  
 كما مر



**قوله** المتبادر من المعارضة اشارة الى توجيه قوله المتبادر  
ظاهر في الدليل ودفع ما يمكن ان يورد ههنا من ان المعارضة  
في اصطلاح هذا الفن هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام  
عليه الخصم الدليل وهذا المعنى لا يقتضيه كون المعارضة متعلقة  
بالدليل بحسب الظاهر بل تتعلق بالمدعى اظهر كما اشار  
اليه في بعض النسخ وحاصل الدفع كما اشار اليه في تلك النسخة  
ايضاً ان الكلام مبني على العرف لا على الاصطلاح هذا الفن في  
وان لم تكن ظرف الدليل بحسب الاصطلاح الا انها ظاهر بحسب  
العرف وفيه ان قول الشارح المعارضة ظاهرة في الدليل لت  
ما قيل كما نقل عنه المحقق في تلك النسخة فهو بهذا التوجيه  
لا يصلح التزييف ذلك فان الظاهر غير ذلك القائل هو التغير  
الموافق لاصطلاح هذا الفن فلا يصح تزييفه على العرف  
كما لا يخفى لعله لهذا يادرا الى التسليم **قوله** بحسب العرف اي العرف  
العام **قوله** على ان المعارضة اه ان الالام المذكور مبني على اصطلاح  
هذا الفن لكن لا يراد المذكور من دفع ايضاً فان المعارضة في  
هذا الاصطلاح تطلق على معينين مشهور والمراد بهاهنا  
ما هو غير مشهور بقرينة قوله بدليل الخلاف فانه لا يصح ارتباطا  
بالمعنى المشهور بل يصح بالمعنى الغير المشهور فلهذا المعنى  
ظاهر في الدليل لا في المدعى وفيه منع ظاهر كما قال بعض الفضلاء  
وفيه فان المقابلة على سبيل الممانعة كما انها توجد في  
الدليل توجد في المدعى ايضاً في مواد المعارضة فجعلها  
ظاهرة في حد هادون الاخ حكم واما ما قد يقال في رده  
ان السيد الشريف فسر المعارضة في حاشية شرح

الشمسية

116 الشمسية بمقابلة على سبيل الممانعة يقتضي تعلق المعارضة  
بالدليل فقط ظهر بهذا التحقيق فساد ما توقعه بعض الفضلاء  
انتهى فليس بشئ بل هو توقع محض فاق ما قاله الشريف لا يقتضي  
كون المعارضة بالمعنى المذكور ظاهرة في الدليل وكذا ما قاله  
بعض الافاضل هو عين المقدمة الممة كما لا يخفى **قوله** نعم  
لوبي الكلام على ما هو المشهور اه انت خير بانه لا حاجة الى هذا  
البناء في جعل قوله عود من معنى دفع ورد على سبيل المجاز بل لا  
معنى اصلاً **قوله** كالدليل الدال على حدوث العالم هذا تمثيل للدليل  
الدال على اخضر من نقيض المدعى فان العالم حادث اخضر من  
العالم ليس بقديم لان هذه القضية كونها سالبة كما تصدق  
بعدم ثبوت المحول الموضوع مع ثبوت الموضوع في نفسه وهو  
المساوي للعالم حادث كذلك تصدق بعدم الموضوع في نفسه  
وهذا هي الحجة التي تكون تلك القضية بها اعم من قولنا العالم  
حادث كذا ذكره بعض الافاضل واما مثال الدليل على مساوي  
النقيض فكالدليل الدال على ان العالم غير مستمر بعد ان يكون  
معدولة من المتكلمين بالنسبة الى الدليل الدال على ان العالم  
لا يعرض لعدم **قوله** ضرورة استلزام الاخضر لا اعم قد يقال  
فيه بحث ظلال الاخضر انما يستلزم الاعم اذا كان الاعم ذاتياً  
لاخضر واذا قصد معرفة الاخضر بالكنه على ما صرح به  
شريف المحققين في حاشية على شرح الشمسية في بحث  
الموضوع وكلاهما ممنوعان فيما نحن فيه انتهى اقول هذا  
افلا صريح وافتراء على الشريف هو لان ما صرح به  
الشريف هو ان العلم بالخاص انما يكون مسبوقاً بالعلم بالعام

كان يقال ان المعارض لا يبرهن على عدم الاعم مستنداً على كونه  
هاكك الادعية وكل كذا في داخل تحت هذه فتوى  
كان يقال ان المعارض لا يبرهن على عدم الاعم مستنداً على كونه  
لا يعرض له عدمه وكل ما هو مستند الى علمه كذا  
لا يعرض له عدمه فالعلم لا يعرض له عدمه مستنداً  
فانه ان الجواب المذكور مناقضة كما يدل عليه  
ان يكون ذلك الدليل معارضا له فرده بالمنع  
غير موجه مستند



اذا اجتمع هناك شيان احدهما ان يكون العالم بالخاص  
 علماً به بالكنه وثانيهما ان يكون العام ذاتياً الى ارض فلا  
 قد ذكره في مسبوقة العلم بالخاص بالعام لا في استلزام الا  
 خص لا اعم لا في مسبوقة العالم به بالعلم بالعام ولا في  
 استلزام العلم بالاحص العلم بالاعم فاين هذا من ذا  
 ولا يخفى ان تحقق القضية التي هي اخص يستلزم تحقق  
 القضية التي هي اعم والالم يثبت الاخصية كيف وقولهم  
 في بيان النسبة بين العام والخاص كلما تحقق هذا تحقق ذلك  
 بدو في العكس شاهد عدل بذلك نعم العموم والخصوص انما  
 يستدعي عدم الانفكاك من احدهما لثبوت الآخر كما هو  
 المشهور لكن الكلام هنا مبني على التحقيق من ان الدوام لا  
 عن اللزوم كما اعترف به ذلك القائل ثم انه لما كان حاصل  
 هذا الجواب ان الدليل الدال على اخص من النقيض دال على  
 النقيض ايضا بالواسطة وهذا القدر كاف في المعارضة  
 بل لا بد من اقامة ذلك الدليل على النقيض كما هو مقتضى  
 تعريفهم بانها اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم  
 اعتذر عنه بعض الافاضل حيث قال هذا الجواب مبني على  
 ما تقر من ان الدليل اذا قام على شيء بالذات فقد قام  
 على ما يلزمه بالعرض على التحقيق ان الدوام لا ينفك عن  
 اللزوم فلا خص يستلزم الاعم والمساوي واللزوم متساوي  
 فاحد المتساويين يستلزم الاخر ايضا انتهى وما قد  
 يقال ان المق بالاثبات ما اقيم عليه الدليل بالذات فقوله  
 هذا الجواب مبني على ما تقرره على تقرير صحته ههنا لما  
 ذكر

ذكرناه او لا ليس بشيء كما لا يخفى ومراوده اقلا بما ذكره او لا  
 ما نقلناه عنه من قوله فيه بحث ظاهر فافهم قوله فيجوز  
 ان يكون اه تفريع لما ذكره ان ذلك الدليل دال على النقيض  
 ايضا وشروع الى تفصيل الجواب واضله انه ان اراد انه  
 يلزم ان لا يكون الدليل معارضا للدليل المعلن مطلقا فم  
 يجوز ان يكون معارضا له من حيث انه يدل على النقيض  
 وان اراد انه يستلزم ان لا يكون معارضا للاعم قطع  
 النظر عن الحيثيات فمسألة كنه غير مفيدة فانه لا يلزم منه  
 بطلان حصر كلام السائل في مقابلة المعلن في المنوع الثلاثة  
 فانه مع قطع النظر عن الحيثيات ليس بقادح في مدعى للعلل  
 والمق حصر الكلام القادح على ما لا يخفى قوله واعلم ان الفاضل  
 اه هذا توطئة لرد الكلام الشارح الى توجيه كلام المصنف  
 لا يرد عليه الايراد المذكور كما توهم ليس على ما ينبغي نعم لو حمل  
 الخلاف في كلام المصنف على ذلك المعنى لم يرد الايراد المذكور عليه  
**قول** بمطلق المنا في حيث قال والمراد بخلاف مدعى الخصم ههنا  
 ما يخالفه وينافيه لا ما يغايره على اي وجه كان قال المحشي  
 الفبيك وذلك لان الحذف وان كان عاما لكن العرف بقرينة  
 ما مر من تعريف المناظرة خصصه بما يكون نقيضا للمدعى  
 او مستلزم للنقيضه فالمراد بمطلق المنا في ههنا هو النقيض  
 وما يستلزمه فافهم **قوله** ويؤيده انما قال يؤيده ولم يقل يدل  
 عليه لجواز ان يكون تلك العبارة مبنية على المسامحة **قوله**  
 ليس على ما ينبغي انما قال هكذا لانه يمكن ان يوجه كلام الله  
 بان يقال مراده انه كلام اكثرهم على ان تغير الشامل المسعود

سمي يدل عليه قوله فافهم في الخاتمة هذا  
 كلامهم ليس على ما ينبغي حصره اشارة



يمكن تطبيقه لكلامهم بان يكون مراده بالمنا في هو نقض  
قوله المراد اتحاد الدليلين اه ان اراد ان المراد اتحادها  
في اصل المادة والصورة لكن لا من جميع الوجوه المعبرة الخا  
عن اصل المادة والصورة كما هو الظاهر من السوق و  
الملايم للذوق فقوله بل اعتبار خصوص الصورة وبعض  
المادة لا بلايه كما لا يخفى وان اراد ان المراد اتحادها  
مادة وصورة لكن لا من جميع الوجوه الداخلة في اصل المادة  
والصورة كما هو الملايم لقوله بل اعتباره اه فقوله والا  
لم تصور التعارض بينهما محل نظره واما ما قاله بعض الافاضل  
من ان التعارض يقتضي التباين بين الدليلين ففيه  
انه اراد ان التعارض يقتضي التباين في اصل المادة فهو  
مهم وان اراد انه يقتضي التباين في الجملة فقوله ولا نقية  
مهم لجواز التباين بالوجوه الخارجة عن اصل المادة و  
ان اراد ان المراد اتحادها مادة وصورة لكن لا من جميع  
الوجوه الداخلة الخارجة فقوله بل باعتبار خصوص  
الصورة وبعض المادة محل تأمل لجواز ان يكون باعتبار  
خصوص الصورة جميع المادة كذا في المغالطات العامة  
الورود كما يشعر به التمثيل بها من شبه الله الا ان يقال  
انه مجرّد اصطلاح وقع على هذا الوجه فلا مشاحة في  
الاصطلاح **قوله** بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة  
لا يخفى ان المراد انه يجب في المعارضة بالقلب اتحاد  
الدليلين باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة سواء  
وجد الاتحاد بغير ذلك ايضا ولا ينقض ما قيل انه

يفهم

118 يفهم منه ان الاتحاد في المادة لا يكون الا في الكبرى وليس كذلك  
فانه قد يكون في الصغرى ايضا كما في ما ذكره بعض الشارحين  
في تمثيل اتحاد الدليلين مادة وصورة بتمثيل كل اب وكل  
**بج** فكل **بج** فيقول الخصم ان كل اب ولا شئ من **بج**  
فلا شئ من **بج** وهو الكبرى فيه ان الاتحاد في الكبرى يستلزم  
الاتحاد في الصغرى ايضا فانه قد سبق ان المعارضة  
ان يكون دليل المعارض الاعلى يقتضي ما يدل عليه دليل  
المعلل وذلك يقتضي اتحاد الدليلين في الحد الاصغر والا  
كبر اذا لا يتحقق التناقض عند تغيرها والاتحاد في الكبرى  
يقتضي اتحادها في الحد الاوسط كما لا يخفى فعلى هذا يلزم  
الاتحاد في جميع المادة لا في بعضها وكذا الكلام اذا جعل  
اتحاد المادة بمعنى اتحاد الحد الاوسط كما اختاره المحقق  
في بعض النسخ ههنا فالحق ان الدليلين متحدان في جميع الماد  
في صورة المعارضة بالقلب لا في بعضها وان اشتهر ذلك  
فيما بينهم ولعله لهذا امر بالتأمل في اخر الحاشية **قوله** في  
الاقضية الاقتضية يعني ان هذا في الاقتضيات مثاله  
كما اذا قال المعتزلي رؤية الله تعالىست بجائزة لانها  
امر بفاه الله تعالى وكل امر بفاه الله ليس بجائز وعارضة  
الامر بفاه الله تعالى رؤية الله تعالى جائزة لانها امر بفاه الله  
تعالى جائز فافهم **قوله** والجاء المكرر بعينه عطيف على قوله  
الكبرى كما هو الظاهر السوق والملايم للذوق فيفيد ان  
المعبر في المعارضة بالقلب في القضية الاستثنائية انما  
هو الاتحاد في الصورة وفي بعض المادة وهو الجاء المكرر



وما قد يقال ان الصورة في الاقية الاستثنائية غير متعدة  
 فلا يتصور فيها اختلا فالصورة حتى يفيد اشتراك الاتحاد با  
 لصورة فيها فساد اظهر من ان يخفى اذ لا ريب في تعدد  
 الصورة فيها باعتبار الاشتغال على المتصلة والمنفصلة بل  
 باعتبار استثناء العين واستثناء النقيض نعم يمكن ان يقال  
 ان القوم لم يعتبروا تعدد الصورة فيها في هذا الباب كما  
 لم يعتبروا تعدد الضروب في الاقية الاقتترانية لكنه  
 بعيد جدا على انه لا يلزم قوله او كان صورته كصورته ولو  
 سلم فلا فساد في القول بان الدليلين متحدان بالصورة  
 فيها ايضا والآن لم ذلك في قوله المراد اتحاد الدليلين مادة  
 وصورة كما لا يخفى فهذا ظاهر ان ما قد يقال ههنا مقرورا  
 في شرح الرسالة الحسينية من ان قوله والحج المكر عطف  
 على قوله خصوص الصورة بحسب المعنى لا على بعض المادة ولا على  
 الكبرى كما يتبادر الى الوجود ليس بشيء بل هو محض قياسه  
 على ما في ذلك الشرح فاسد وايضا قوله بحسب المعنى مما  
 لا وجه له اصلا **قوله** بعينه نفيا او اثباتا هكذا في اكثر النسخ  
 فنقول نفيا او اثباتا تعميم للتكرار بعينه اي سواء المتكرر  
 بعينه منفيًا او مثبتا اعم من ان يكون كل واحد منهما من استثناء  
 العين او من قبيل استثناء النقيض مثال الا قد كقولنا هذا  
 غافل لانه لو لم يسهر الليالي كان غافلا لكنه لم يسهر وقولنا  
 هذا غافل لانه لو لم يكن غافلا لسهر الليالي لكنه لم يسهر و  
 مثال الثاني وكقولنا هذا ليس بغافل لانه لو كان غافلا لسهر  
 لكنه سهر هذا قد قيل في بعض حواشي الحسينية من انه لا

كقولنا هذا ليس بغافل لانه لو سهر  
 الليالي لم يكن غافلا لكنه سهر

يتصور

يتصور التكرار واريد بعينه في استثناء النقيض اصلا الا ان  
 يراد العين مادة مع قطع النظر عن الصورة لكنه بعيد جدا  
 او يكون قوله نفيا او اثباتا تعميما لقوله بعينه على ان يكون المعنى  
 مقصورا على ما يشتد فيه العين لكنه ليس بسديد بل الصواب  
 ان يقال الجزء المتكرر بعينه او نفيا او اثباتا كما وقع في  
 بعض النسخ الفتحه حتى يكون قوله بعينه ناظرا الى ما يشتد  
 فيه عين بقيضه التالي ليس بشيء بل هو خال عن التحصيل  
**قوله** مثال ان يقال الشيء الذي اه مثلا يقول الممثل الحيوان  
 واقع لان الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزمين لوقوع  
 اما موجود او معدوم وعلى كل تقدير يكون الحيوان واقعا ولا  
 لزوم تخلفا للزم عن المترجم هذا واما ما ذكره بعض المحققين  
 ههنا نقلا عن بعض الشارحين لاداب البحث وعن استاده  
 ههنا حيث قال مثلا ان يقول الممثل الحيوان واقع لان الشيء  
 الذي يكون وجوده وعدمه مستلزمين للمطابق في الجملة كالاتنا  
 مثلا اما واقع او لا واما ما كان يلزم بثبوت المطاها اذ كان  
 واقعا فلان وقوع الاخص يستلزم وقوع الحيوان في الجملة تحقيقا  
 لمعنى المعلوم والالم يكن الحيوان اعم من الانسان بل مساويا  
 لانه كلما تحقق تحقق وكما لم يتحقق لم يتحقق ههنا الى اخر ما قال  
 فغلط محض ناشئ عن عدم تمييزنا لمقام عن غيره كما لا يخفى  
 على اولي الاذهان **قوله** الى غير ذلك المثل ان يقال الاعم واقع لانه  
 الاخص اما واقع في الواقع او لا فان كان واقعا لزم وقوع  
 الاعم قطعاً وان لم يكن واقعا يلزم وقوع الاعم في الجملة والالم  
 يكن الاخص مساويا للاعم لانه كلما ثبت وكما لم يثبت

ثبت



لم يثبت فلا يكون الخاص خاصاً هف ومثل ان يقال الاخضر  
واقع على تقدير وقوع الاعم والالزم وقوع نقيضه على هذا  
المتقدير فيلزم وقوع نقيض الاعم على تقدير وقوع الاحص  
بعكس النقيض وهو محم وكذا في الحاشية الالوعية فتأمل  
اما صورة الاول فبان يقال مثلاً الحيوان واقع لان الاحص  
منه كالانسان اما واقع او لا فان كان واقعاً لزم وقوع الحيوان  
قطعاً وان لم يكن واقعاً لزم وقوع الحيوان في الجملة والالزم  
ان يكون الاخضر مساوياً للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكلما  
لم يثبت لم يثبت فيقول المعارض الاحيوان واقع لان الاخضر  
منه كالشجر اما واقع او لا فان كان واقعاً لزم وقوع الاحيوان  
قطعاً وان لم يكن واقعاً لزم وقوع الاحيوان في الجملة والال  
لزم التساو بحبيها كما مر وحله اختيار الشق الثاني لان  
عدم وقوع الاخضر لا يستلزم وقوع الاعم لجواز ان يقع معاً  
غايته انه لا ينافي جواز وقوعه وبهذا القدر يتحقق العموم واما  
قوله والالزم ان يكون الاخضر مساوياً للاعم فمحم لان يكون  
عدم وقوع الاعم لعدم وقوع الاخضر ايضاً لعدم وقوع  
الاخضر المفروض فقط واما صورة الثاني فبان يقال مثلاً الا  
نسان واقع تقدير وقوع الحيوان والالزم وقوع نقيضه  
وهو الانسان على هذا المتقدير فيلزم وقوع الاحيوان على  
تقدير وقوع الانسان بعكس النقيض وهو محم فيقول المعارض  
الا انسان واقع على تقدير وقوع الالزم وقوع الانسان  
بعكس النقيض وهو محم وحاصله ان يقال ان اراد بقوله  
الا انسان واقع على تقدير وقوع الحيوان القضية الكلية

الحج

اعني قولنا كتمان الحيوان واقعاً كان الانسان واقعاً فلام  
قوله والالزم وقوع نقيضه على هذا التقدير وانما يلزم  
ان لو كان بين الحيوانية وبين ذلك النقيض ملازمة  
كلية لكنه محم ايضاً وان اريد به القضية الجزئية فلا  
محدوفه ولا مغالطة كما لا يخفى فلا وجه كما ارتكب بعض  
الحشيين في جوابه على هذا التقدير وانما اطبنا الكلام  
في هذا المقام فانه قد غلط كثير من الانام في تحريم المرام  
ولعل ما ذكرناه عارض عن المرام ومن ثمة الاعتصام عن  
هذا القول اقدم **قوله** اشارة الى ان الفاء اه قدم ما  
يتعلق بهذا المقام فتدبر **قوله** بين المعلق المنع ههنا  
بالمعنى الاعم الشامل للموظائف الثلاثة **قوله** انما تصح اذا  
لم تكن صحتها بديةاً طاعنده وكذا اذا رآه منعها ولا  
بد من هذا القيد ايضاً ولا يفجوز له الانتقال الى دليل  
اخر مح لا يصير مانعاً ثم المراد بصحة ما ذكره ما من المقدم  
والدلائل وبظهور تلك الصحة كونها معلومة با  
لبداهة او بالكسب **قوله** اما محمول على الاهمال الذي هو  
في قوة الجزئية فحاصل المعنى في الصورتين قد تم  
مانعاً وذلك اذا لم يكونا معلومين الصحة وفيه مهملان  
العلوم كلياً كما نقل عن الشيخ فلا فائدة في ذلك الحمل  
فتدبر ويحتمل ان يكون قولاً مصرحت مانعاً من  
شأنه ان يكون مانعاً في الاحتياج الى الحمل على الاهمال  
او على التقييد فافهم **قوله** بوجه من الوجوه كان يكون  
اظهر مادة وصورة او مسلماً عند المعارض او يكون

فلا يريد عليه ما قيل ان حقيقة النقيض مع المقدمة  
المبينة المعنية وحقيقة المناقضة مع المقدمة المعنية  
وطبع عدم التعيين والاحمال التقدم على التعيين في  
التفصيل انتهى نعم هذا الذي ذكره على صحة انما يقتضي  
تقدم النقيض على المناقضة في الترتيب الذي يقتضيه علم الجتن  
محم



اختلال دليل المعارض مستفاداً منه كما اشار اليه  
 الشئ في الحاشية وكان يكون نصاً او مفسراً او محكما او  
 عبادة ودليل المعارض ادنى منه كونه نصاً ظاهراً او  
 نصاً او مفسراً او محكما من دليل واحد وهو دليل المعارض  
**قوله** ليس متقدماً بالطبع على المناقضة لان التقدم  
 الطبعي على ما يتنوا هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه  
 المتأخر ولا يكون ذلك المتقدم متوثراً موجيهاً كما من  
 فيما سبق كتقدم الواحد على الاثنين ومن البين ان المنقض  
 بالنسبة الى المناقضة ليس كذلك **قوله** والدخل في الموصول  
 القريب اه فيه انه يقتضي ان يكون المعارضة اقدم  
 في الترتيب فاتها دخل في نفس ما هو الموقوف فيها بالآخر  
 في نظرية اهل المناطرة **قوله** لا يمان طبع البحث يقتضي  
 اه فيه انه منع للمثل فان قوله بناء على ان الدليل موصول  
 قريب اه اشارة الى الدليل لذلك الاقتضاء ومنع الممثل  
 من غير تعرض الى الدليل غير موجه **قوله** من ان الممثل  
 ما دام معللاً اه فيه ان ما ذكره ليس طبع البحث والكلام  
 فيه بل هو طبع الباحث وليس الكلام فيه **قوله** لكن تقدم  
 المناقضة اه وايضا مبني المناقضة الخفاء ومبني  
 النقض العلم بالفساد والخفاء مقدم على العلم بالفساد  
 فالبحث عن المبني على المقدم مقدم على البحث عن المبني  
 على المؤخر **قوله** وهي بيان حكم النقيض والمعارضة  
 اراد بحكمها صيرورة الممثل مانعاً واراد بالوجه  
 المناسب رعاية الاحتصار المناسب لوضع هذه

الرسالة

الرسالة فانه على تقدير تأخير النقيض عن المناقضة  
 يمكن ان يجمع حكمها في عبارة واحدة كما فعله المص حيث  
 قال ففي صورتين صرت مانعاً بخلاف ما لو قدم او اراد  
 به رعاية تناسبهما في كون كل منهما استند لالا كما اشار اليه  
 في بعض النسخ ههنا **قوله** وكأنه اشارة في الحاشية وهي  
 قوله ولو سلم ان الحلق ما نقل وانه مستند على المص فنقول  
 اشارة الى الاصل وقوله وانه سند على المص اشارة الى  
 الثاني وقوله فنقول اه اشارة الى الثالث **قوله** فيه انه  
 يجوز ان يكون جريانها فيها على سبيل الجواز الى الجواز في  
 الطرف ويؤيده ان الدليل معتبر في تعريفاتها يعني ان  
 اطلاق المناقضة والنقض والمعارضة على ما يجري في  
 التنبهات من الدخل والاعتراضات انما هو على سبيل الجواز  
 ففيه ان هذا المنع غير مضر فان كون تلك الالفاظ مجازات  
 فيما يجري في التنبهات لا يسقط اصل ما يجري فيها كما لا يخفى  
 فقصر البيان على الدليل اما لاكتفاء بالاصل او لتعميم  
 الدليل والالم يكن البيان وافي **قوله** وجملة على ما يعتم  
 التنبية اه اشارة الى جواب سؤال مقدم كانه قيل اما  
 اعتمد من التأييد انما يصح اذا كان الدليل المأخوذ في  
 تعريفات المنوع مستعملاً في معناه الحقيقي وذلك لا يجوز  
 ان يكون مستعملاً فيما يعتم التنبية مجازاً فاجاب بان جملة  
 على ما يعتم التنبية مجازاً غير مناسب لمقام التعريف لما  
 تقرر من ان استعمال المجاز الغير المشهور في التعريف  
 من غير قرينة واضحة غير صحيح فتأمل وانت خبير بانه



يمكن ان يقرر السؤال بانه يجوز ان يكون تلك التعريفات  
 للمنوع الجارية في الدلائل فقط لكونها المعتمد بها لا لان  
 من الجارية في التنبهات لكونها غير معتد بها في لا يندفع  
 بانه غير مناسب لمقام التعريف **قوله** ولو سلم اي وسلم  
 ان جريان المنوع في التنبهات تنافيا على سبيل الحقيقة  
 وان حمل الدليل المأخوذ في تلك التعاريف على ما يعم التنبه  
 مجاز مناسب لمقام التعريف بقربية الجريان المذكور  
 الا انه لم يتعرض لها المصنف لعدم الفائدة المعتدة بهالات  
 المنوع الجارية في التنبهات مما لا يحرج كثير نفع هذا  
 يناقش التنبه لا بدقته من حصول المناسبة المحصورة  
 بينه وبين المقصود من حصول الشرط فاذا منع حصول  
 تلك المناسبة والشرط لم يترتب عليه ما هو الموق منه كما  
 انه اذا منع مقدمات الدليل لم يترتب عليه ما هو الموق  
 من الدليل وكذا الحال في النقض والمعارضه وبحاجب بان  
 الموقن الدليل اثبات المدعى في نفسه اعني اظهار ثبوته  
 في نفسه فاذا منع الدليل ونقض وعورض بغيره الموق بها  
 كطية واما الموقن التنبه فتنبه السامع لثبوت المدعى  
 لا ثبوته المستغنى عن الاثبات فاذا منع او نقض وعورض  
 لا يفوت الا لتنبه السامع لثبوت المدعى لا ثبوته الذي  
 هو الموق الاصل فلا تجري ذلك المنوع كثير نفع وان كانت تجري  
 نفعاً في جملة اقوال التنبه لازالة الخفاء الذي يمنع عن  
 تسليم المدعى فاذا منع او نقض وعورض لا يزيل ذلك الخفاء  
 فادام الخفاء باقياً لم يظهر ثبوت المدعى الذي هو الموق

الاصل

قبل اصل القول بان منع المنوع الجارية في التنبهات  
 لا يترتب نفع الخفاء المحقق الاصل في شرح التنبهات  
 والمنافسة المذكورة لبعض الفضلاء والجواب بان نفع  
 السيد الشريف العلامة منه

122 الاصل فلم يظهر فرقاً بين التنبه والدليل في نفع المنوع  
 الثلاثة **قوله** الظمن التعلق اه الحظ المتبادر منه عند  
 الاطلاق هو التعلق اللفظي الاصطلاحي الخوي وهو تعلق الجار  
 والمجرور بالفعل او شبهه لا التعلق الغوي هو الارتباط  
 مطلقا لكن المراد منه ههنا ليس ما هو الظاهر فان شيئاً  
 من الافعال السابقة واشباه الفعل السابقة لا يصلح ان  
 يتعلق به هذا الظرف اذ تعلقه بقلت في قوله اذا قلت بكلام  
 يستلزم تعلق جارين بمعنى واحد بفعل واحد من غير عطف  
 وهو غير جائز كما بين في موضعه وكذا لا يجوز تعلقه بغير  
 من الافعال السابقة فالمراد به هو التعلق الغوي ولذا  
 فسره في الحاشية بالارتباط وفيه نظير فانه يجوز تعلقه  
 بقلت بعد تعلق قوله بكلام به بان يكون احداً جارين متعلقاً  
 بالمطلق والخبر بالمقيد كما في قوله تعا كما رزقوا منها من ثمرة  
 رزقا وايضا يجوز ان يكون الباء ههنا نهجية وكذا لا يجوز  
 تعلقه بقوله ان كنت ناقلاً او مدعياً كما قال بعض الافاضل  
 اللهم الا ان يقال المراد انه لا يصلح من غير تكلف وهذا القدر  
 يكفي في صرفه عن الظاهر حمله على معنى الارتباط فانهم **قوله**  
 لكن لا يلايمه قوله في اخو التمثيل فيمنع بان يقال اذ الارتباط  
 بالمعنى المذكور بينه وبين ما يقابله فيما سبق وهو قوله في  
 الصورتين صرت مانعاً لتمام الخطا به ونجاسة قد يقال  
 فيه بحث اذ لا وجه للتخصيص به لانه كما لا يلايمه ذلك  
 كذلك لا يلايمه قوله فيمنع مستنداً كما لا يخفى اقول لعل  
 وجه التخصيص به هو انه عدم الارتباط فيه متعين فانه



قوله بان يقال نص في كونه على طريق الغيبة بخلاف قوله فتصح  
مستدافاته يحتمل ان يكون بالتألفوقانية لا بالتحتمالية  
اذلا وقيل انه لا تخصيص فان الكلام محمول على التمثيل  
ورده بان يتوجه عليه ان لا وجه للتأخير اى لا وجه  
لاخذ ما هو المتأخر في التمثيل فتأمل **قول** فتدبر يجوز ان  
يكون اشارة الى ما اسلفناه من توجيه الكلام على ان يكون  
المراد من التعلق التعلق اللفظي ويحتمل ان يكون اشارة  
الى الاولوية التوجيه الاقل من توجيهى الارتباط بآخر  
التأسيس من التأكيد كما قال بعض الافاضل او الى مرجعية  
الثاني منهما يبعده عن كلام الشارع كما قد يقال **قول** والقول  
المذكور وهو قوله ولا يمنع النقل والمذبح الاجاز ليس مقاصد  
الفن بل هو من المسائل اللفظية المذكورة استطراداً وتفظلاً  
**قول** كطلب الصحة وطلب الدليل فيه انما ذكر في ضمن قوله  
ان كنت ناقلاً فيطلب الصحة او مدعيها فالدليل وقدمت ان ذلك  
القول ليس من مقاصد الفن وقوله والمنع المجرد يمكن ان  
يقال ان قوله فيمنع يجوز ان المجاز تمثله ايضاً فانه مع قطع  
المخبر عن قوله يجوز المجاز مثال المنع المجرد وباعتبار ذلك  
مثال للمنوع مع السند ومما لم يذكر تمثله من المقاصد السا  
ابطال السند مساوي ويمكن ان يقال قوله فيدفع بالاكل  
اشارة الى تمثيل ذلك بارجاع ضمير يدفع الى جواز المجاز كما  
يشعر به لفظ الدفع فتأمل قيل المراد بالمقاصد هي المنوع  
الثلاثة المناقضة والنقض والمعارضة لانها هي السابقة  
فيها ولان المقاصد الاصل هي هذه الثلاثة المذكورة **قول**  
فانباته

بقية

فانباته بالشرع يكون دوراً فيه انما يتم لو كان اثبات  
الشيء بالشيء والاستدلال عليه به يستلزم التوقف عليه  
لكنه لم كيف انه يجوز ان يتعدد الدليل فلا يلزم من اثبات  
الكلام بالشرع الموقوف على الكلام حتى يكون دوراً قال بعض  
الفضلاء بثبوت نفس الشرع موقوف على نفس الكلام لا على علمه  
والعلم يكون الكلام صفة انلية يتوقف على الشرع فلا دور  
اصلاً انتهى قول ان ثبوت نفس الشرع موقوف على نفس الكلام  
كذلك العلم بثبوت الشرع موقوف على العلم بثبوت الكلام فلو  
اثبت الكلام بالكلام بالشرع لزم توقف العلم بثبوت الكلام على  
العلم بثبوت الشرع فلزم الدور قطعاً فافهم **قول** فان ثبوت  
الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي حاصله انه انما  
ان ثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام اللفظي دون الكلام  
النفسي كما هو الظاهر من كلام التفقاز في مفهومه وانما يتوقف  
على ثبوت الكلام اللفظي دون الكلام النفسي المراد هنا هو  
النفسي دون اللفظي فلا يلزم الدور وان اريد ان ثبوته  
موقوف على ثبوت الكلام اللفظي فهو مسلم لكن قوله فاثباته  
بالشرع يكون دوراً فان المراد هنا انما هو اثبات النفس  
دون اللفظي لا يقال بثبوت اللفظي يتوقف على ثبوت النفس  
لانه فاليه فالواسطة يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت النفس  
فيلزم الدور لاننا نقول لم يجوز ان يخلقه الله تعالى في لسان  
الملاك او غيره ومعنى الاضافة مع انه مخلوق الله تعالى ليس من  
تأليف المخلوقين كما حققه التفقاز في شرح العقائد  
ويؤيد ذلك قول المعتزلي باللفظي دون النفسي ثم في قوله



قال البشت في حاشية الحاشية ان الزعم المذكور في التلويح هو  
 الاسلام المتوقف على صحة البلاغة البالغة التي هي الناطقة القرآنية  
 المتخلوطة عن وجه الكلام النفسي فيكون التوقف  
 على صحة البلاغة من الشرع مجموع التوقيفات فلا دور في توقف  
 الطائفة على الطائفة باعتبار توقف الشرع على وجود  
 فاضلهم انما هو قال ان التوقف على صحة البلاغة لا ينبغي ان يتوقف  
 على وجوده وادارته وعلوهما ينبغي ان يتوقف  
 فيه على وجوده وادارته وعلوهما ينبغي ان يتوقف  
 عن ادائه ونواهيته وادارته وعلوهما ينبغي ان يتوقف  
 للاقتضاء والتجوز عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم

بان بثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي بحث  
 فان المراد بالشرع ههنا على ما استفاد مما ذكره في الجواب لا  
 انما هو الكتاب الذي هو الكلام اللفظي فيلزم دعوى توقف  
 الشرع على نفسه الا ان يفرق بالجنسية والكلية او يقال  
 المراد بالشرع ههنا هو غير الكلام اللفظي **قوله** واما السنة  
 فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت الكلام بالشرع الذي هو السنة  
 لا يكون دورا لا يقال اثبات الكلام بالسنة التي هي اخبار  
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام يتوقف على صدقهم في اخبارهم  
 وصدقهم موقوف على تصديق الله تعالى اياهم وتصديقه تعالى  
 اياهم اخباره عن كونه صادقين والاخبار كلام خاص فا  
 ثبات الكلام له تعالى بالسنة ايضا يكون دورا لا نأقول  
 تصديقه تعالى اياهم لا يكون بالاخبار يكون باظهار المعجزة  
 الخارجة عن طرق البشر ايضا فلا يلزم الدور هكذا قالوا  
 وفيه ان اظهار المعجزة انما كان تصديقا للانبياء عليهم السلام  
 في دعواهم النبوة كما هو استفاد من كلامهم فلم يعرف له سند  
 ثم الحق ان الشرع الذي هو الكتاب اعني الكلام اللفظي لا يتوقف  
 على ثبوت الكلام النفسي كما هو وكذا الشرع الذي هو السنة  
 اعني اخبار الانبياء عليهم السلام لا يتوقف على ثبوت الكلام  
 النفسي له تعالى وهو ظاهر فيجوز اثبات الكلام النفسي له تعالى  
 بسلامة الشرع ولا يلزم الدور فاحفظه لانه يدل ظاهرا  
 اعيد لظاهره على انه استدل بالكتاب اعلم ان قوله اسند  
 يحتمل ان يكون على صيغة المعلوم اسنده الله تعالى الى ذاته  
 ومع قوله وكلم الله موسى تكليما اما حكاية بتقدير نحو او لم

او اختيار

لا

او اختيار عطف على قوله اسند قال الفاضل المصمم و  
 الاوجه عندي انه فاعل اسند فعل الاوله بالكتاب ويكون  
 وكلمه ببيان الاسناد وعلى الثاني يكون قوله اسندا استدلالا  
 بالكتاب ويحتمل ان يكون على صيغة المجزول فالمراد بالاسناد  
 اما اسناد الله تعالى واسناد الانبياء عليهم السلام فانه  
 قد تواتر عنهم انهم كانوا يقولون انه تعالى امر بكذا ونهى عن  
 الى غير ذلك وكل ذلك من اقسام الكلام فعلى الاوله يكون استدلالا  
 بالكتاب وعلى الثاني بالسنة وعلى كلا التقديرين قوله وكلم الله  
 اه اما ببيان الاسناد او اخبار واستدلال مستقل فتأمل **قوله**  
 المنع اسناد الكلام اه هذا المنع راجع الى منع استلزام قوله  
 وكلم الله موسى تكليما لذلك الاسناد مبين ومدل له ولا  
 لمنع المقدمة المدللة فليتأمل ثم انه يمكن الجواب عن هذا  
 المنع بان التكليم يستلزم كما اشار اليه المحشي في بعض النسخ  
 ههنا قال التكليم اخص من التكلم فانه التكلم مع الغير على ما  
 يستفاد من كتب اللغة والاصح يستلزم الاتم انتهى والتكلم  
 يستلزم الكلام كما اشار اليه الفاضل الحيالي حيث قيام التكلم  
 يستلزم قيام الكلام انتهى والتكليم يستلزم التكلم بالكلام و  
 هو المدعى **قوله** وكذا الكلام اه اي والظاهر ان يقول انه اسند  
 التكلم بالكلام اه وقوله اذ المدعى اه تحليل الكلام الظهورين  
 قيل نعم المدعى ظاهر هو التكلم بالكلام لكن لما لم يكن التكلم قسارا  
 فيه بينا وبين المعتزلة بل كان النزاع في الكلام حيث يقولون  
 انه تعالى متكلم ولا يقولون متكلم بكلام ونحن نقول متكلم  
 بكلام وكان المدعى في الحقيقة قيد الكلام ففسر المسند اليه



تعالى بالكلام لا بالتكلم بالكلام اقوله حاصله انه عدل المص  
الظ للنكته المذكورة لكن ما ذكره من مذهب المعتزلة  
يخالف ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح العقائد حيث  
قال انه ذهبوا الى انه تعالى متكلم بكلام وهو قائم بغيره  
ليس صفة له تعالى وجعل النزاع في كون الكلام صفة له تعالى  
لا في التكلم بالكلام كما جعل هذا القائل **قوله** فالاول ان يفسر  
اه انما قال الاول كما ينبغي منه من التوجيه بقوله لكن الكلام  
ههنا اه ثم ات الضير المحرور في قوله المسند اليه راجع الى  
الالف واللام والمراد بالمسند اليه هو الضير النائب عن القول  
المستتر في اسند على ان يكون صيغة المحرول يعني الاول انه  
اسند التكلم بالكلام الى ذاته لان يفسر بالكلام كما فسره  
السريبه ويحتمل ان يكون راجعا الى الله تعالى الاول ان  
يفسر بالمسند اليه تعالى بالتكلم بالكلام لا بالكلام ومال المعينين  
واحد الا ان ترك التعظيم كان يقال تعالى يؤيده الاول في  
بعض النسخ المسند بترك قوله تعالى اليه فيختص بالاحتمال الثاني  
فبا جملة قوله فالاول ان يفسره تفريع على قوله وكذا  
الكلام في قوله انه اسند الكلام ولا يصح ان يكون تفريعا على  
قوله ان الظاهر ان يقول لا التكلم بالكلام ايضا كما ظن فانه  
ليس في مقام التفسير للمسند اليه كما لا يخفى وايضا يستلزم  
ذلك تكرار في الكلام كما يظهر بالتأمل في المقام **قوله** مبني على  
عدم الفرق اه يعني ان معنى اسناد الكلام هو الاتصاف  
بالكلام بلا خلاف وكذا معنى التكلم هو الاتصاف بالكلام عند  
الاشاعة فلا فرق بينهما عندهم وكلام الشارح مبني

125 على مذهبهم لكونه من جملتهم وفيه ان ما ذكره انما يقتضي  
سلب الفرق بين اسناد الكلام وبين التكلم لا بينه و  
بين اسناد التكلم بالكلام كما لا يخفى والكلام ههنا في الثاني  
لا في الاول فالاول ان يقول بناء على ان اسناده هو لا  
تصافي بالكلام عند الاشاعة وما ذكره في بيان مذهبهم  
انما يقتضي كون اسناد التكلم هو الاتصاف بالكلام لا كون  
التكلم نفسه قال المحقق التفتازاني الله تعالى متكلم بكلام  
صفة له ضرورة امتناع اثبات المشتق للشئ من غير قبا  
ماخذ الاشتقاق به **قوله** واجاب عنه في الحاشية اه ان  
هذا الجواب غير مستقيم اذ لا مجال لان يكون المراد بالدليل  
ههنا ما هو المذكور من الدليل وهو الصغرى فان المعنى يكون  
مع ان الصغرى على تقدير تمامها تدل على ان الكلام صفة  
ثابتة له تعالى وهو ظاهر الفساد ولان الصغرى فقط لا  
تدل على ذلك قطعا كما لا يخفى **قوله** وتلخيص الكلام في هذا المقام  
اي تلخيص الكلام في مقام الاعتراض على دليل المصنوع وعلى  
الجواب المذكور في الحاشية الصغرى متنوعة كما اشار اليه  
بقوله على تقدير تمامه ولئن سلمنا الصغرى والكبرى ثم  
اشار الى ذلك بقوله يدل على ان الكلام اه فالاصل قوله  
يدل على ان الكلام اه اشارة الى منع الكبرى لا الى ما توهم  
صاحب قد يقال من منع الاستلزام وانت خبير بان هذا  
المعنى بعيد من لفظ الشرح كل البعيد **قوله** ولذا ان  
تقول اه اشارة الى جواب اخر عما يقال حاصله انه لا شك  
ان كبرى الدليل مطوية وفي تقديرها احتمالان اقرب



الى الثبوت وهو انه يجوز ان يكون تلك الكبرى المطوية ان  
كل مسند اليه تعا حقيقة صفة ثابتة له تعا والثاني  
امس بالمدعى وهو انه يجوز ان تقدير كل مسند اليه تعا  
حقيقة صفة ازلية له تعا فعلى الاول الكبرى مسئلة والاخر  
مم وعلى الثاني بالعكس الى الاستلزام مسلم والكبرى ممنوعة  
والشارح المحقق من كلامه ههنا على الاحتمال الاول وقوله  
الكبرى كل مسند اليه تعا حقيقة صفة ثابتة له تعا كونه  
اقرب الى الثبوت فمنع الاستلزام او تركه حكم الاحتمال الثاني  
فانه يعلم بالمقايضة وفيه نظر لا يخفى فعلى هذا يبقى الدليل  
في قوله فيه ان هذا الدليل اه على ظاهره ويكون المناقشة  
المذكورة التي هي عبارة عن منع الاستلزام موجهة بلا  
مشبهة فلا يرد عليه ما اورده صاحب قديقال **قوله** فليتأمل  
يحمل ان يكون اشارة الى ان حكم الاحتمال الثاني ليس من قبل  
ما يعلم بالمقايضة او الى ان الكبرى في الاحتمال الاول ايضا  
لا يجوز ان يكون مسئلة بل هي ايضا محل نظر منع لا قاله  
الفاضل العصام انه يجوز ان يكون المسند اليه ذاته تعا  
غير ثابت له كما جاز ان يكون غير ازلي كالحق بل غير موجود  
كالوجوب والقدم الذاتيين ويحمل ان يكون اشارة الى  
الجواب عن منع الاستلزام على تقدير الاحتمال الاول بان  
قيد الازلي لا مدخل في المدعى بل هو مذكور لتحقيق ماهية ما  
هو صفة له تعا **قوله** ولانه لا دليل على ذلك فيه ان هذا  
القول مما لا يصح بعد تسليم القول بانه يلزم من كون الشيء  
وثابت له كونه موجودا اذ ليا كى سلمه الشرح حيث قال

ولا يلزم

ولا يلزم من كون الواجب تعا صفات موجودة اكثر من  
126 ان يخص فان للخصم ان يقول فيمكن ذلك اللزوم ولثبوت  
دليلا على انه ان اريد انه لا دليل على ذلك في نفس الامر  
فم والمسند ظاهر وان اريد انه لا دليل على ذلك عندنا  
فهو غير مفيد اذ لا يلزم من عدم الدليل عندنا عدمه في نفس  
الامر **قوله** وما لا دليل عليه يجب نفيه قال الحيا الى والاجاب  
ان يكون بحضرنا جبال شاهقة لانها وان سفسطة  
ويجب بان الدليل ملزوم للمبدول وانتفاء الملزوم لا  
يستلزم انتفاء الآزم وعدم حضور الجبال الشاهقة معلوم  
بالداهقة لا بانه دليل عليه **قوله** ضرورة ان صفات تلك  
تعا الصفات السلبية فيه انه ان اراد ان الصفات السلبية  
هما يطلق عليه الصفة مطلقا فهو مسلم لكنه غير مفيد و  
ان اراد انها من الصفات الثابتة له تعا فهو م فانه  
ان اريد ان نفس السلوبات صفات ثابتة له تعا فظ  
البطلان وان اريد ان سلب تلك السلوبات صفة ثابتة  
له تعا فهو م فان السوال بدليست بمعنى اثبات السلب بل  
بمعنى سلب الثبوت كما لا يخفى بل قد صرح في بعض الكتب  
الكلامية بان تنزيهاه ليست بمعنى انه تعا متصف بالسلبية  
**قوله** ليسقط المنع المذكور وهو اشارة اليه الشارح بقوله  
فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل على ان الكلام صفة  
ثابتة له تعا وحاصل ذلك المنع على ما اشارة اليه المحقق  
بقوله وتلخيص الكلام ههنا منع الكبرى المطوى الثانية كما  
فصلناه هناك وعلى ما ذكره في سياق قوله ولا ان يقول



اه منع الاستلزام كما عرفت فعلى الاول المراد بالمقدمة  
 المهمة في قوله وثبتت المقدمة المهمة هي الكبرى المطوية  
 الثانية القائمة بان كل مسند اليه تعا حقيقة فهو  
 ازلية له تعا وجه سقوط المنع المذكور على هذا التخيير انه  
 يكون معنى تلك الكبرى ان كل مسند اليه تعا حقيقة فهو  
 صفة ثابتة له تعا ازاها وجودها في نفسها فليس بما  
 خود فيها كما لا يخفى واما على الثاني فالمراد بالمقدمة المهمة  
 هي الاستلزام اي استلزام الدليل اي هو قولنا الكلام مسند  
 اليه تعا حقيقة وكل مسند اليه تعا حقيقة صفة له تعا على  
 ما اشار اليه المحشي في سياق قوله ولذا ان تقول وفيه  
 نظر فان سقوط المنع الاستلزام بالتخيير المذكور على هذا التقدير  
 هم الا ان يقدر الكبرى بان كل مسند اليه تعا صفة ثابتة  
 له تعا ازاها لا يخفى فليتامل وبهذا التقرير ظهر ان قصر  
 المراد بالمقدمة المهمة على الاستلزام تقصير بل قصره على الكبرى  
 المطوية مما له وجه فافهم **قوله** بمعنى اعم منه اي من معنى  
 القديم فالان في ذلك المعنى الاعم هو الثابت الغير المسوق  
 بعدم الثبوت سواء موجود في نفسه او غير موجود واعلم  
 ان المعنى الاول للار في المعنى الاصطلاحي له المشهور فيما  
 بين المتكلمين والمعنى الثاني هو المعنى اللغوي له قد يتعمق  
 فيه **قوله** فالمنع المذكور مبني على الظاهر فعلى هذا يكون ذلك  
 مناقشة في ظاهر العبارة والمناقشة في ظاهر العبارة ليست  
 من ذاب المحصلين لاسيما في المثل الذي يكتفي فيه بمجرد  
 الفرض والتقدير **قوله** واما ايراد المنع المذكور مع سنده

على

127 على كلام القوم فيه انه يكون ذلك المنع في غير موضعه  
 وخارجا عن قانون المناظرة كما لا يخفى ولعله لهذا يادر  
 الشارح رجوع الى التسليم بقوله على ان يكون ثابتا له تعا في  
 الاول ايضا لا يلزم من الدليل وفيه ايضا نظر فان حاصل  
 الدليل على تقرير التخيير المذكور في المدعى يكون هكذا الكلام مسند  
 اليه تعا حقيقة فكل مسند اليه تعا حقيقة صفة ثابتة  
 له تعا في الازل واستلزامه ذلك المدعى بهي كونه من الشكل  
 الاول نعم يكون الكبرى ايضا لمجواز ان يكون المسند اليه  
 تعا غير ثابت له في الازل فليتامل **قوله** وما ذكره في دفعه ثانيا  
 وهو المذكور في سياق العلوة ايراد له اي المنع المذكور بسند اخر  
 من ذلك السند لا خروان يقال لاحتمال ان يكون كالحلق في  
 امثاله ولا يلزم من كون الشيء صفة لشيء وثابتا له كونه ثابتا  
 في الازل **قوله** يدل على ان الازل في كلام المصنف ايضا بمعنى القديم  
 وجه الدلالة على ما افاده بعض الافاضل قوله فقيلا انه  
 اضافة القدرة الى المقدور دليل على تحلف الحكم عن الدليل في  
 انما يلزم من كون الخلق اضافة التحلف اذا كان الحكم ما هو  
 فيه الوجود انتهى والعرض من هذا الكلام هو التقوية لمنع التخيير  
 بناء على انه خلاف الظاهر وحاصله ان ذلك التخيير كما انه  
 غير موافق لكلام القوم كذلك لا يوافق كلام المصنف لا مجال  
 لذلك التخيير اصلا **قوله** اشارة الى دفع العلوة اه حاصله  
 انه لا خفاء ان الدليل المذكور يدل على ان الكلام صفة  
 ثابتة له تعا فاذا دل على انه ثابت له تعا في الازل ايضا  
 فانه لو لم يكن ثابتا له تعا في الازل على تقدير كونه صفة



ثابتة له تعالى ينزى قيام الحوادث بذاته تعالى وهو بقطعاً  
 فثبت ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل على ان الكلام  
 صفة ثابتة له تعالى في الازل وهو المطابق على تقدير التحريم  
 المذكور فلا يرد عليه ان ذلك الدليل بعد تسليم التحريم المذكور  
 ايضا لا يستدل المدعى **قوله** اشارة الى منعه اى منع لزوم  
 قيام الحوادث بذاته تعالى وحاصله لا نسلم لزوم قيام الحوادث  
 بذاته تعالى تقدير عدم انزله الكلام وانما ينزى ذلك ان  
 لو ثبت وجود الكلام في الخارج لان الحادث قسم من الوجود  
 الخارجى ووجوده في الخارج مم بلى هو **قوله** البحت **قوله** واما قيام  
 الصفة المتجددة اه اشارة الى جواب سؤال مقدم كانه  
 قيل فعلى هذا وان لم ينزى قيام الحوادث بذاته تعالى الا انه  
 ينزى قيام الصفة المتجددة بذاته تعالى وهو ايضا محال  
 وحاصل الجواب نعم ينزى على هذا التقدير قدم الصفة المتجددة  
 بذاته لكنه ليس محال اتفاقا **قوله** على ان استحالة قيام  
 الحوادث اه متعلق بما قبله قوله اشارة الى منع بطلان  
 اللزوم من قبل الكرامية بعد تسليم اللزوم حاصلا اناسلما  
 لزوم قيام الحوادث على ذلك التقدير لكن لا نسلم استحالة  
 ذلك اللزوم ستعرف في الحاشية المتعلقة على قول الش  
 وهو ان الكلام مركب من الحروف والحادث اه **قوله** يحتمل ان يكون  
 المق دفع المنع على ان يكون الضمير المرفوع في قوله في دفع راجعا  
 الى المنع المذكور في ضمن قوله فيمنع **قوله** باثبات المقدمة المنة  
 وهى اسناد الكلام اليه تعالى نحو وكلام الله موسى تكليماً حقيقة  
 وتقريراً لا ثباتاً ان كان الحقيقة اصلاً كان اسناد الكلام

اليه

اليه تعالى مثله حقيقة لكن الحقيقة اصل في الاسناد  
 حقيقة ولا يخفى انه يرد على هذه الملازمة منع ظاهر ولذا  
 قال المحشى وان لم يتم في الواقع **قوله** ويحتمل ان اه اى ويحتمل ان  
 يكون المق دفع السنه المذكور قال بعض الافاضل ويحتمل ان يكون  
 دفع المنع بالابطال اى بابطال السنه وهو الانسب ورد باق  
 هذه الاحتمال لا يناسب العبارة فضلاً عن الانشائية وفيه  
 نظر **قوله** هذا الاصل بمعنى الراجح اه اى كون الاصل في كلام  
 الشارع بهذا المعنى لا يقتضى حمل الشارع الاصل في كلام المص  
 على هذا المعنى وتخصيصه به كما لا يخفى بل الظاهر ان قوله وتبين  
 ان الحقيقة اصل يدل على انه حمله على معنى القاعدة فما  
 قد يقال ان تخصيصه الشك كلام المص بالاول ليس على ما  
 ينبغي بل هو عند التحقيق من قبيل ترجيح المرجوح ومن لذا  
 الى المفضل عند وجود الفاضل ليشي **قوله** واما الاصل  
 في كلام المص فيجوز ان يكون بهذا المعنى فيكون معنى الكلام دفع  
 بالراجح وانت خير بان المنع لا يدفع بالراجح فالكلام مبنى  
 على المسامحة والمراد انه يدفع بان الحقيقة راجح ولذا قال  
 المحشى فيما سياتى ومألفها واحد واما كون الاصل في كلام  
 المص بمعنى القاعدة فهو عار عن هذه المسامحة كما لا يخفى  
 فلذا قال المحشى لكن الشافى اظهر فوجه الاظهرية كونه خاليا  
 هذه المسامحة ولعل بعض الافاضل اراد بالمسامحة حيث  
 قال وجه الاظهرية كونه خاليا هذه المسامحة لا ما زعم  
 الفاضل العصام من ان جعل المراد بقوله بالاصل ان  
 الحقيقة اصل مسامحة فان تلك المسامحة على تقدير



شوتها لا يخفى عنها هذا الوجه كما لا يخفى في ما قد يقال وجه  
الاطهرية على ما يستفاد من تقرير المتأخرين كون كلام  
عاريا عن التسامح وقد صرح به بعض الافاضل حيث قال  
كونه خاليا عن المسامحة انتهى غلط من وجهين فتوجه  
**قوله** وقوله فلا يحتاج الدليل ارادة الحقيقة في دعوي  
بذاهة المقدمة الممة شروع في بيان وجه التسامح الذي  
ذكره السيد السند مشير الى الرد على الفاضل العصام في  
هذا المقام فحاصل الكلام ان هذه العبارة ظاهرة في دعوى  
بذاهة المقدمة ممنوعة لكونها غير مرادة ههنا فان  
بذاهة تلك المقدمة لا تنضج على اصالة الحقيقة و  
فرعية المجاز فلا يصح التفريع المذكور قطعا فيجب صرف  
تلك العبارة عن ظاهرها وحملها على ما هو صالح للمقام  
مثل ان يقال اراد الله لا يحتاج الى دليل غير الاصل  
وان توجه عليه مع انه لا فائدة يعتد بها القول انما  
الدليل بالحرفان من يدعى الحقيقة ايضا يحتاج الى  
الدليل وهو الاصل فلا وجه للحصر المذكور الا ان يقال  
انه اضافي بالنسبة الى ما عدا الاصل فظهران المعنى المراد  
ههنا غيرها هو الظاهر وكذلك قال السيد الشريف في التقرير  
مسامحة فان المسامحة استعمال اللفظ في غير معناه  
المتبادر على ما ذكره الحاشي في حاشية التهذيب وقول  
لذلك اشارة الى ما ذكره الى قوله مع لا فائدة لا الى قوله  
مع لا فائدة اه كما يوهه ظاهر العبارة ثم في قوم ولذلك  
قال السيد اه بتقديم الظرف الدال على الحصر اشارة

الى الرد

الى الرد على الفاضل حيث قال فقد شرح قول المصنف يدفع  
بالاصل اي بما هو الاصل والقاعدة من انه لا يعتد بالحقيقة  
بلا صاف والمجاز فرع والاصل لا يحتاج الى الدليل وانما المحتاج  
هو الفرع وبما ذكرنا لا تسامح في عبارة المصنف بخلاف ما ذكره  
سيد المحققين قدس سره حيث قال بان يقال ان الحقيقة اصل  
والمجاز خلافه فبحمل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل  
فقال وفي التفريع تسامح انتهى ووجه الرد المسامحة التي  
ذكره السيد السند هي التي في قوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة  
اه كما اشار اليه الشارح في الحاشية لا في قوله بان يقال  
ان الحقيقة اصل اه كما توهم ذلك الفاضل فانه لا مسامحة  
في ذلك القول بلا مال ما ذكره ذلك الفاضل فان معناه ان  
الحقيقة اصل لا يعتد عنه بلا صارف كما اشار اليه المحقق  
ههنا فافهم ومن الفضلاء من وقع المسامحة المذكورة بحمل  
الاصالة تنبيهها حيث ويمكن ان يقال يجوز ان يكون هذه  
المقدمة بديهة ويراد هذا الاصل للتنبيه فلا يلزم مسامحة  
في الكلام انتهى وفيه ان الكلام في تفريع قوله فلا يحتاج اه  
على تلك الاصل لا في ايراد الاصل فيجعل الاصل  
للتنبيه لا يصح تفريعه على تلك الاصل نعم يصح ذلك التفريع  
على كون الاصل للتنبيه وبينهما فرق فافهم واما ما قد يقال  
ان هذا مردود من وجوه الاول انه لا يلايمه قوله في دفع  
بالاصل والثاني انه مخالف لما يحكي في سياق قوله ولا يخفى  
ان حقيقة اه فردود من وجوه الاول ان ذلك الفاضل  
لم يدفع الملازمة لقوله في دفع بالاصل بل اشار الى ضعف



هذا الجواب بقوله ويمكن وبقوله يجوز والثاني ان مخالفة  
 كلام المجيب لكلام المعترض مطلقا ليست من المحذور جديلا من  
 عادات الساعات كما لا يخفى على السادات **قوله** وهذا الدليل في  
 لكونه مركبا من الظنيات فان اصاله الحقيقة وفرعية لما  
 من العلوم الظنية وايضا معناها هو الراجح والمجرب كما عرفت  
 ويجوز ان يترك الراجح لنكته من النكاة وكذلك قوله ان انتفاء  
 الضارف اراد ان انتفاءه في نفس الامر ظاهر في وان اراد  
 ان انتفاءه في اعتقاد ظاهر فغير مفيد **قوله** مع انه من  
 المطالب اليقينية وقد يجاب عنه بان الفرض هنا مجرد التمثيل  
 لا تحقيق المسئلة فيكفيه الظن **قوله** على ما عرفت اشارة  
 الى ما ذكره في الحاشية السابقة من قوله وان لم يتم في الواقع  
 ومن قوله لان المنع المذكور سنداته اخر كما لا يشترط والنقل  
 الشرعي **قوله** ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدلائل فان  
 تعدد المدعى انما يكون بالاختلاف اما في الحد الاصغر واما  
 في الحد الاكبر وعلى كلا التقديرين يلزم الاختلاف والتعدد  
 في الدليل ضرورة ان احدا الحدين المذكورين لا يكون متحدا  
 في كلا الدليلين وفيه فظهر فانه انما يتم اذا كان التقسيم المذكور  
 مبتنئا على الاصطلاح الاصوليين فيه فلا يتم على قياس ما اشأنا  
 اليه سابقا في بعض التبني في بحث المعارضة بالقلب قائل  
**قوله** الا باعتبار الحكم عليه اي الجزء الاول من المطلوب  
 وهو الموضع ان المطمحلية والمقدم ان كان شرطية و  
 معنى تفاوت الدليلين باعتبار ذلك الجزء هو ان يكون  
 ذلك الجزء من احد الدليلين غير ما هو من الاخر ثم ان ذلك

التفاوت

130  
 التفاوت في الاقتضية الاقتضية الشرطية قد يكون في  
 تمام الحكم عليه اي المقدم كما اذا قلت ان كانت الشمس  
 طالعة فالارض مضيئة وكلما كان الارض مضيئة فالنهار  
 موجود فنقض بالبدرو قيل ان كان البدر ظاهرا فالارض  
 مضيئة وكلما كان الارض مضيئة وقد يكون في جزء الحكم  
 عليه كما اذا قلت ان كان هذا الشيء انسانا فهو حسي وكما  
 كان حسا فهو كاتب فنقض بحريانه فيكون الشيء انسانا  
 بان يقال ان كان هذا الشيء فرسا فهو حسي وكلما كان اه  
 وكلما اذا قلت ان الكلام مستند اليه تعالى كان صفة كمال  
 انلية فنقض بحريانه في الخلق وقيل ان كان مستندا اليه  
 كان صفة كمال وكلما كان اه هذا فما دفع في بعض النسخ هنا  
 من قوله الا باعتبار جزء الحكم عليه ما ينبغي **قوله** في الحاشية  
 في كبراه فذهبوا الى ان كلامه تعا حروف واصوات مترتبة  
 وهي قديمة ومنعوا ان كل واحد ما هو مؤلف من حروف  
 واصوات مترتبة فهو حادثة قال الفاضل الدواني  
 في شرح عقائد المصنوع وقيل انهم منعوا اطلاق لفظ  
 الحادث على الكلام اللفظي رعاية للاداب واحتراف عن  
 ذهاب الوهم الى حدوث الكلام النفسي فعلى هذا لا يكون  
 بينهم وبين الانشادة مخالفة ونزاع وقيل يجوز ان يكون  
 مرادهم بالترتيب الذاتي بمعنى كل جزء منه بحيث لو عكس  
 ترتيبه فسد معناه فان سورة الاخلاص مثلا اذا  
 عكس ترتيبه في اللوح او القلم لم يكن قولا نا وقدم مثله  
 بالشخص ممكن او نقول ان متعاقبا لوجود فينا القصور



الاله قديم فالبار يتعاقب بناء على ان الموجود  
 واحد مختلف كما حمل عليه كلام شعري فقبول كلامه و  
 نسبة الاحدي الى الجهل والعناد من سوء الظن لقائله  
 انتهي والحاصل ان نسبة احمد بن حنبل وهو من المجتهدين  
 الكاملين القول بان كلامه تعاقب ترتيب الاجزاء في الوجود بحيث  
 لا يوجد الجزء الثاني الا بعد عدم الاول وهو مع ذلك قديم  
 ليس على ما ينبغي **قوله** وقدحت المعتزلة في صغري القياس  
 الاول الى فذهبوا الى ان كلام الله تعالى مؤلف من حروف واصوات  
 وهو قائم بغيره ومعنى كونه متكاملا عندم انه موجود لتلك  
 الحروف والاصوات في جسم كاللوح المحفوظ وجبرائيل عليه  
 السلام او غير كشجرة موسى عليه السلام **قوله** والكرامية  
 فكبراه فانهم لما رأوا ان مخالفة الضرورة التي التزمها  
 الحنابلة اشنع من مخالفة الدليل وان ما التزمه المعتزلة  
 من كون كلامه صفة لغيره وان معنى كونه متكاملا خالفا  
 للكلام في الغير مخالف للعرف واللغة ذهبوا الى ان كلامه تعالى  
 صفة له تعالى مؤلف من الحروف والاصوات الحادثة القائمة  
 بذاته تعالى متعوا ان كل ما هو صفة له فهو قديم **قوله** وهذا  
 المشهور بين الجمهور اه خلاصة الكلام ان المشهور لدى  
 الجمهور ان الكلام النفسي هو مدلول اللفظي وهو غير مركب  
 من الحروف وانما المركب منها هو الكلام اللفظي او قال بعض  
 المحققين وهو المصنف مخالف للمشهور ان الكلام النفسي هو  
 امر قائم بذاته تعالى شامل للفظ والمعنى جميعا وهو قديم و  
 لا توجه عليه ان اللفظ مترتب الاجزاء ومتعاقبة بعضها

على بعض ذلك ينافي القدم لزومه بقوله غير متبالي اجزاء  
 والترتيب انما في التلفظ والقراء لعدم مساعدة الاله  
 دون دون نفس اللفظ القائم بذاته تعالى ان سبع كلامه  
 تعالى سمعه غير متبالي اجزاء لعدم احتياجه الى الاله **قوله** في  
 كل من قولين اجاث منها انه لزوم على القول الاول عدم تكفير  
 من كسر كلامية ما بين وفتح المصحف مع انه علم من الدين  
 ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وعدم كون المعارضة  
 والتحدى بما هو كلام الله تعالى حقيقة وعدم كون المقرف  
 المحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى فساد  
 على المتفطن في الاحكام الدينية ومنها انه يلزم على القول  
 الثاني كون كلام الله تعالى متعدد الا واحدا وهو مخالفه  
 ما ذهب اليه الشيخ وكون الاصوات غير سيالة مع انها  
 من الاعراض السيالة وكون الفرق بين ما يقوم بالقارى  
 من الالفاظ وبين ما يقوم بذاته تعالى باجتماع الاجزاء  
 وعدم اجتماعها بسبب تصور الاله وهو فاسد لانه لو  
 اى كون بعض صفاته تعالى الحقيقة مجانباً لصفات المخلوقات  
 الى غير ذلك من المفاسد واراد الاطلاع على هذه المعاني  
 فليرجع الى شرح عقائد المصير للعلامة الدواني قال الفاضل  
 الحياى واعلم ان هذا المقام محل الافهام والذي يخطر بالبال  
 هو ان يقال المعنى الذي يخبره من انفسه لا يتغير بتغير العبا  
 ومدلولاتها فان قولنا زيد قائم وزيد قائم وزيد شئت  
 له القيام وان تصف زيد بالقيام الى غير ذلك تغييرات  
 عن معنى واحد والانكار مكابرة ولا شك ان مدلولات



الالفاظ متغايرة فليس ذلك عين مدلول اللفظ اقول  
 فعلى هذا يكون الكلام النفسى عبارة عن ذلك المعنى الواحد  
 فيرد عليه ايضا على ما يرد على مقتضى الانشاعة من  
 المفاسدة كما لا يخفى وقال العلامة الدواخى التحقيق  
 ان كلام الله تعالى والكلمات التى رتبها الله تعالى علمه  
 الازلى بصفة الازلية التى هي مبدء تأليفها وترتيبها  
 وهذه الصفة قديمة وتلك الكلمات المرتبة ايضا بحسب  
 وجودها العلمى ازل بل الكلمات والكلام مطلقا كسائر  
 الممكنات ازلية بحسب وجودها العلمى وليس كلام الله تعالى  
 الا ما رتبته الله تعالى بنفسه من غير واسطة والكلمات لا  
 تعاقب بينها في الوجود العلمى حتى يلزم حدوثها وانما المتعاقبات  
 بينها في الوجود الخارجى وهو بحسب هذا الوجود كلام لفظى  
 وهذا الوجه سالك عما يلزم المذاهب المنقولة انتهى فعلى هذا  
 يكون الكلام النفسى عبارة عن الكلمات المرتبة في العلم الازلى  
 وليس له وجود خارجى وانما الوجود بالوجود الخارجى هو  
 مبدء التأليف والترتيب وهو صفة قديمة له تعالى كما  
 ما قالوا من ان الكلام النفسى هو الصفة القديمة القائمة  
 بذاته تعالى **قوله** فيه ان دعواهم وفيه ان الشارح السعوى  
 صرح في الفصل الثانى من رسالة الاداب بان دعواهم  
 كون المعارضة في قوة النقص نعم ذكر هذه المسئلة صاحب  
 الرسالة في آخر المسئلة الثانية من الفصل الثالث كما ذكر  
 الشارح ههنا حيث قال هنالك تنبيه يشبه ان يكون  
 المعارضة في المعقولات كالنقص للدليل ولعله لهذا

بادر

139 بادر الحشوى الى التسليم فقال على ان الظاهر **قوله** كما في قوله  
 المنطقيين اه الظاهر انه تنظير لمنع لا لنفى قال شارح الشبهة  
 الممثلة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمان فانه متى صدقت  
 الممثلة صدقت الجزئية وبالعكس وقال الفاضل العصا  
 هنالك واما تفسير قوله في قوة الجزئية بالتلازم موافق  
 لما ذكره المقرب في جامع الحقايق فكانه اصطلاح الفن في  
 لفظ في قوة اذ لا يوجد من معانى القوة المفصلة في محلها  
 ما يفيد وما يمكن من معانيها ههنا لا مكان المقارن با  
 لعدم وهو لا يفيد الا ملزومية الممثلة ولا التلازم انتهى  
 والحاصل ان لو سلم ان دعواهم كون المعارضة في المعقولات  
 في قوة النقص فلانم ان مرادهم بالقوة التلازم كما كان  
 مراد المنطقيين في قولهم الممثلة في قوة الجزئية بل الظان  
 المراد بهما ما يقابل الفعل اعنى الامكان المقارن بالعدم  
 وما ذكره ههنا من قولهم لا تنهاتى على ان دليل العطل  
 مما لا يستحق ان يستدل به على المطلوب يدل على كونها  
 نقضا بالقوة بالمعنى المذكور كما لا يخفى فنسقط مما اورده الله  
 ههنا بقوله وانت خبير اه ثم ان الشارح السعوى جعل  
 هذه المسئلة جوابا عن دخل مقدر على المعارضة تقريه  
 ان يقال لا يمكن للسائل ان يعارض العطل في الدلائل  
 العقلية لان السائل اذا سلم دليل العطل وصدقه يلزم  
 ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق الملزوم يوجب  
 تصديق لازمه وتسلمه فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال  
 السائل على ما يناقض المدلول موجبا لتصديق المناقضين



وهو محقق وحاصل الجواب انه ليس في المعارضة تسليم دليل  
المعلل وتصديقه فان محصلها هو الدخول في دليل المعلل  
بان دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا الخ وانت خبير  
بان هذا يؤيد ما ذكره المحشي ههنا فان كون تلك المسئلة  
جوابا عن الدخول المذكور لا يحتاج الى التلزام بل يكفي فيه  
ان يكون محصل المعارضة نقضا اجماليا بطلان الدليل  
المعلل ثم ان الفاضل المحشي حل كلام الشئ على انه حمل القوة  
في قولهم المعارضة في قوة النقض اجمالا على التلزام فرده بان  
الظاهر من القوة ما يقابل الفعل لا التلزام وانت خبير بان  
ما ذكره الشئ لا يتوقف على حل القوة في قولهم على التلزام بل يتم  
على تقرير حملها على ما يقابل الفعل ايضا فان كون كل دليل  
معارض مما يمكن ان يتقضى وكذا كون المعارضة مستلزما  
للتقيض لا يقتضي كونها في قوته اى كونها مما يمكن ان يكون  
نقضا اجماليا نعم يصح هناك ان يؤتى نقض اجماليا وذلك  
لا يكفي في كونها في قوته الا يرى ان كل مقدمة تغصب يمكن  
ان تناقض مع ان الغصب ليس بقوة المناقضة **قوله**  
لا بد لهم من هذا الفرق اى من الاخير وهو كون العقلية ملزوما  
بخلاف النقلية وفيه نظر فان مقصودهم يتم بمجرد كون العقلية  
ملزومات او كون الجميع كذلك كما لا يخفى بل يحصل مقصودهم  
على تقدير كون الكل غير ملزومات ايضا **قوله** وهو بيان  
المعارضة وذلك لا غرض من وضع هذه المسئلة هو  
التبني والاشارة الى الجواب عن دخول مقدر على المعارضة  
بانها تستلزم التصديق بالنقضين كما مر **قوله** وهو

غير

غير جائز اى عند البيانيين والافكيث من النجاة بحجج رونه  
كما قاله الدماقي **قوله** ويجعل الواو للحال ويجوز ان يجعل ايضا  
للاستيناف او للاعتراض والله اعلم بتحقيقه الى هذه الاخر  
ما رزقنا ابراده في هذه الاوراق الحمد مفيض الجود والى  
رزاق والصلوة والسلام على افضل البشر على الاطلاق

وعلى اله واصحابه ذوى مكانم الاخلاق  
تمت هذه الحاشية للسيد الكفوي

المير عن يد عيسى بن عثمان  
عفا الله لهما واحنى  
اليهما ولسائ  
المسلمين  
م





